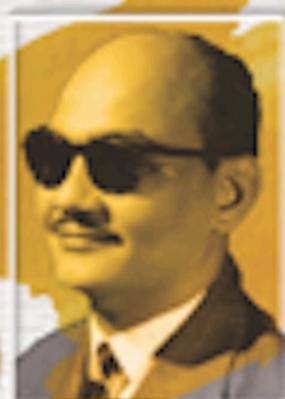


الدكتور
محمد الجوادني



الدافع والدافع والدافع

ثلاثة من قادة ١٩٥٢



الدافق والدافع والدافئ

ثلاثة من قادة ١٩٥٢

د. محمد الجوادي

الدافق والدافع والداقي

ثلاثة من قادة ١٩٥٢



كل الحقوق
محفوظة

الطبعة الأولى
1441 هـ - 2020 م

ISPN - رادك
978-625-7895-90-3



للطباعة والنشر والتوزيع

هذا الكتاب

يضم هذا الكتاب سير حياة ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ فصلاح سالم هو الدافع، وكمال الدين حسين هو الدافع، وحسين الشافعي هو الدافع، وثلاثتهم من القادة المهمين لكن تأثيرهم السياسي لا يبلغ مبلغ زملائهم الستة الذين خصصنا لهم كتباً كاملة نشر بعضها منذ سنوات، ولا يزال الباقي ينتظر أن يأذن الله له بالنشر، فلا هم تولوا الرئاسة كالرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات، ولا هم تولوا مسئولية الرجل الثاني أو النائب الأول الذي تولى الرئاسة بالنيابة لفترات قصيرة مثل جمال سالم وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين كما أنهم لم يخوضوا من تجارب الحكم ما يحمل لهم بصمة متكاملة أو مذهبا في السياسة على نحو ما كان لهؤلاء الستة الأوائل من أقرانهم، كما أنهم لم يتعدوا بدرجة كبيرة عن السياسة الحكومية والتأثير البيروقراطي مثلما فعل زميلاهما حسن ابراهيم وخالد محيي الدين. تباينت التكوينات النفسية لهؤلاء الثلاثة، ومن ثم فقد تباينت طبيعة الأدوار التي قاموا بها خلال فترة وجودهم في رأس السلطة فأكثرهم بقاء فيها وهو حسين الشافعي عمل نائبا للرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات وتمتع بوضع متميز طيلة ثلاثة وعشرين عاما (منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٥) وهو ما لم يحظ به غيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقد عرف على أنه لم يكن صاحب حماس جارف لمشروع ما ولم يكن صاحب بصمة ظاهرة في ميدان ما لكنه ظل رجلاً من رجال الصف الأول يؤدي المهام التي توكل إليه بقوة وانضباط على نحو يحفظ للثورة حقوقها في استمرار الاستيلاء على السلطة، ويحفظ لها مهابتها في أداء هذا الدور الممسك بالسلطة.

كان من الممكن لحسين الشافعي أن يظل في السلطة لفترة أطول لو أنه كان متعاوناً على سبيل المثال في استدعاء الخصوم وتهديتهم، وفي التعبير الحي عن الولاء للرئيس الممسك بالسلطة لكنه كان قد تصور نفسه أكبر مما هو فيه، مع رئيس كان انتصاره الحاسم الذي قد جعله بالمنطق وبالفعل أيضاً أكبر بكثير مما كان فيه، ولهذا كان من الطبيعي أن يتخطاه الرئيس أنور السادات إلى الجيل الذي يليهما وبخاصة أنه هو نفسه أكبر من الرئيس أنور السادات في السن بأكثر من عشرة شهور.

أما أول الثلاثة وهو الدافع صلاح سالم فقد كان منذ الأيام الأولى للثورة متدققاً بالحيوية والعمل والنشاط والكلام أيضاً، وكان محباً للظهور قادراً عليه، مواظباً على استنقاذ كل ما يمكن من الظهور وتألقه وتوجهه من بين دوامات الأحداث، وكان يتدقق بالهجوم على زملائه على نحو ما كان يتدقق بالتصريحات أمام مستمعيه، وكان يتدقق بالحركة في كل اتجاه على نحو ما كانت آرائه تتدقق في كل الشخصيات، وكان من الطبيعي أن يثير حفيظة الرئيس جمال عبد الناصر وليس غيرته فحسب، وكان من الطبيعي أيضاً أن يتم التخلص منه في أول فرصة تتاح له لكي يغضبه أو يغاضبه، وهو ما حدث بالفعل إذ أنه عندما أتى إلى المغاضبة والشكوى من زملائه تمكن هؤلاء الزملاء من تطوير مغاضبته إلى مفارقة أو مفاصلة أو مقاطعة وهكذا ترك مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٥ قبل أن يصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بمفرده، ويتحول ببقية أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى وزراء ينتظمون في سلك الولاء وإن جاملهم بأن يكونوا متقدمين في ترتيبهم البروتوكولي على الوزراء الطبيعيين.

أما الثاني وهو الوسط بين الأول والثالث أي كمال الدين حسين فقد كان وسطاً في كل صفاته فلا هو دافع ولا هو دافع وإنما هو دافع منشط منجز لكنه مندفع بأكثر منه أن يكون هادئاً ومترثاً، كان شعلة من النشاط والقدرة على العمل والتحمل لكنه في الوقت ذاته لم يكن قادراً على تصور ترتيب الأولويات على نحو ما كان الحاكم الفرد الرئيس جمال عبد الناصر يرتبها في مراحل العمل المختلفة، وكان مبدئياً في أفكاره ولم يكن براجماتياً فيها كما كان ملتزماً ولم يكن قادراً على التأقلم ولا حتى على التطور المطلوب من شخص مثله في قيادة تملك السلطة وتفقد الخبرة وتحاصر نفسها بالتحديات وتثقلها الأخطاء، وهكذا فإنه آثر ترك السياسة في ١٩٦٤، ولو لم يفعل لتركته السياسة نفسها بإهانة أو قتل. وهكذا نرى تاريخ ترك الثلاثة للسلطة في ١٩٥٦ ثم في ١٩٦٤ ثم في ١٩٧٥ مع هذه الفترات أو الفجوات الكبيرة الكاشفة عن اختلافات ضخمة في التكوين الشخصي والنفسي لهؤلاء الزملاء الثلاثة.

في تصويري وتحليلي وتقييمي لهذه الحيات الثلاثة، في كتاب من كتبي التي حجبته ظروف القاسية عن النشر، كنت حريصاً كل الحرص على إنصاف التاريخ قبل إنصاف الأشخاص، وعلى الانحياز للوطن قبل الانحياز للمشاعر الشخصية أو المبدئية، كما كنت حريصاً على البحث عن أية طاقة من النور في السلوك أو الطريقة أو الرأي،

كأنما كنت حريصا على التمجيد حتى لو لم تتوافر له الأسباب، ذلك أني وجدت أن هذا الأسلوب "المتعاطف" أكثر قدرة على الوصول إلى الحقيقة وعلى تصويرها كذلك. ومع هذا فإن النصوص التي تحدث بها أصحابها كانت كفيلا في كثير من الأحيان بنسف كل محاولات التجميل والترميم التي بذلت فيها جهداً كبيراً وبخاصة مع أهدأ هؤلاء الثلاثة وهو حسين الشافعي الذي عاش ومات وهو يتصور أن "وضعيته الثورية" جعلته من طبقة غير البشر، وهو يعتبرها مفتاحا لفهم الفلسفة كما الوضعية المنطقية وإن كان لا يعرف شيئا عن الوضعية المنطقية، وقد وصل به الحال إلى أن يقول إنك إذا أردت أن تناقش هذا التمييز فعليك أن تقوم بثورة قبل أن تناقش. ويبدو أن الرجلين الآخرين الدافع والدافع كانا يؤمنان أيضا بهذا الذي آمن به الدافعي، وإن كانت الظروف لم تُمكنهما من التهديد به على الرغم مما تميزت به شخصياتهما من النفوذ والقوة والتدفق والدافعية على نحو ما توحى الأسماء التي تحدثنا عنهم بها.

بقي لي أن أقول إن هذا الكتاب شأن كتبنا السابقة لا يفعل أكثر من أن يضيء النصوص والحقائق والأحداث والحوارات والروايات أمام القراء، وأن يتولاها بالتحليل والترتيب والتبويب والمدارسة والمراجعة والنقد، وأن يضع نصوص كل هذا في الإطار الكفيل بأن تفيد هذه النصوص من كل ما قدمته من إفادات هائلة لتاريخنا كله. ولست في حل - بعد كل هذا الوقت إلى اقتطعته من القارئ - من أن أفيض في الحديث عن منهجي في كتابة هذا الكتاب، أو الكتب السابقة، فمقدماتها وأبوابها وفصولها وفقراتها حافلة بهذا الحديث عن هذا المنهج.. إنما أنا حريص علي أن أعتذر للقارئ عن كل ما قد يأخذه عليّ، ولا بد أن كل قارئ سيأخذ عليّ الكثير، فأنا بشر، ولست من خيار الناس، ولا أظنني - حتي - أصل إلى أن أكون من أواسطهم، إنما أنا عجول بالرغم من كل ما أحاول أن ألتزم به من دقة، وبالرغم مما أجبر نفسي عليه من كتابة النص عشر مرات أو أكثر في كثير من الأحيان، وبالرغم كل ما أبذل من مراجعة تجارب مطبعية قد تفوق العشرة أيضا. وأظن أنني أيضا لا أخلو من تحيز وانحياز بحكم عواظي المتدفقة رغم كل ما بذلت من جهد في أن أكون موضوعيا، لكنني مع هذا أجد نفسي مندفعا في كثير من الأحيان في اتجاه آخر هو غير هذا التواضع الذي أرجو أن يمن الله به علي يوما بعد يوم، وأظنني أيضا في حاجة إلى كثير

من الإحساس بمشاعر الناس التي يبدو أني لا أقيم لها ما تستحق من وزن حين أعمد إلى النصوص بما أجدني مندفعاً إليه بحكم مهنتي وممارستي كطبيب من تشريح وتقييم. وأظني بعد هذا كله أيضاً عاجزاً عن الإحاطة بكثير من العيوب والمآخذ في شخصيتي وقلمي وكتاباتي، ولكنني مع هذا أدعو الله ﷻ أن يهيئ لي من أمري رشداً، وأن يهديني سواء السبيل، وأن يغفر لي، وأن ينعم عليّ بالتوفيق، وأن يجعلني قادراً علي شكره أن مكنتني أن أقدم هذا العمل اليوم، وأن أقدم سوابقه في الأيام الماضية.

وكلي دعاء إلى الله أن يوفقني إلى تقديم ما تبقى من أعمالي وقد طال العهد بتجاربيها المطبعية علي مكتبي أو بالأحرى علي مكاتبتي في البيت والمكتب والعيادة، والوقت لا يسعفني، والجهد يتضاءل، والعمر قصير، ولكن أمني في الله كبير.

والله ﷻ أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدي برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادراً علي شكر فضله. والله ﷻ أسأل أن يهديني سواء السبيل، والله ﷻ أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه. والله ﷻ أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني. والله ﷻ أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتسائلات الباحثين.

والله ﷻ أسأل أن يعينني علي نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو ﷻ الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر علي أن يتجاوز عن سيئاتي وهي - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله ﷻ - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادى

الفصل الأول

كمال الدين حسين

الذخيرة أقوى من المدفعية

كان كمال الدين حسين ١٩٢١ - ١٩٩٩ أكثر قادة الضباط الأحرار قدرة علي العمل الإداري، علي نحو ما كان الرئيس عبد الناصر أكثرهم قدرة علي الزعامة، وعلي نحو ما كان الرئيس السادات أنجحهم في العمل السياسي، وعلي نحو ما كان عبد اللطيف البغدادي أنجح زملائه في العمل التنفيذي، وعلي نحو ما كان زكريا محيي الدين أنجحهم في العمل الأمني، وعلي نحو ما كان عبد الحكيم عامر أكثرهم قدرة علي الاستحواذ علي قلوب المتعاملين معه، وعلي نحو ما كان جمال سالم أكثرهم قدرة علي فهم الاقتصاد، وعلي نحو ما كان صلاح سالم أكثرهم قدرة علي اللمعان والحضور، وعلي نحو ما كان حسين الشافعي أكثرهم قدرة علي السكون والوقار.

مكانة كمال الدين حسين في تاريخ جماعته

إذا أردنا أن نلخص مسيرة كمال الدين حسين السياسية فإننا نستطيع أن نقول بكل بساطة إن أدواته بما فيها مناصبه المتقدمة في السلطة كانت أضعف من ذخيرته الإيمانية بالدين والوطن والتقدم علي حد سواء، ولأنني من الذين يُحبون اختيار الألفاظ الميالة إلى النسبة إلى الأفضل لا إلى الأقل فقد اخترت هذه الجملة بديلاً عن الجملة الوصفية الأخرى التي يعتبرها آخرون مناظرة لها وأدق تعبيراً وهي أن المدفعية أضعف من الذخيرة.

وربما كان من الإنصاف أن أبدأ بالإشارة إلى بعض الحقائق التي سنتناولها إن شاء الله في قراءة حياة ذلك الرجل الذي كان أكثر رجال ثورة ١٩٥٢ قُرباً إلى مثالية الشباب بما فيها من الحماسة التي تفوق الحكمة، والرغبة التي تفوق القدرة، والفورة التي تفوق الثورة، والثورة التي تفوق التغيير.

فضله علي عبد الناصر والناصرية

من الحق أن نقول إن كثيراً من الإنجازات الناصرية المعنوية يعود الفضل فيها إلى

كمال الدين حسين وإذا كان هناك ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد صنعوا
المجد الذي أحاط بصورة الرئيس جمال عبد الناصر في التاريخ فإنهم بحسب الترتيب:
١. جمال سالم والإنجاز المادي (الإصلاح الزراعي والسد العالي ومجلس الإنتاج
ومصنع كيميا. إلخ).

٢. كمال الدين حسين والإنجاز المعنوي (التعليم وتطوير الأزهر وعيد العلم ومجالس
العلوم والفنون وهيئة الطاقة الذرية.. إلخ).

٣. عبد اللطيف البغدادي والإنجاز الحضاري (تطوير فكرة المصانع الحربية،
والكورنيش، والاستاد والميادين، والإنجازات المدنية).

فضله في صياغة أدبيات الثورة

وإذا جاز أن صورة ثورة ١٩٥٢ وصورة الرئيس عبد الناصر البيانية الإيجابية كانت
من صنع جماعات تولت قيادة الفكر والتعبير فإننا نستطيع أن نقول إن كمال الدين
حسين كان يمثل الجماعة الثالثة بعد جماعتي فتحي رضوان والشيخ الباقوري وقبل
جماعة أخبار اليوم بكل من فيها.

ومع أن أسماء الذين صاغوا للرئيس جمال عبد الناصر التعبير عن أفكار الثورة
تكاد تكون مجهولة للعامة فإن الخاصة يعرفون أن كمال الدين حسين كان يستعين
على صياغة هذه الأفكار الناصرية في أفضل قالب بأفضل العقول البيانية في ذلك
العصر، وكان منهم على سبيل المثال الأستاذ محمد سعيد العريان الذي تنطق فقرات
بعض كتب الرئيس جمال عبد الناصر بالقول بأنه هو الذي صاغها وكتب جوهرها
وترك الطلاب الخارجي لشخصيات صحفية من قبيل الأستاذ محمد حسنين هيكل.

سمعته العالية

علي الرغم من الاختلافات الواضحة في التوجهات السياسية والاجتماعية بين
الرئيس عبد الناصر وكمال الدين حسين فقد كان عمل كمال الدين حسين الدؤوب
بمثابة واجهة مضيئة ورفيعة القمة للثورة والعهد الناصري، ذلك أن إنجازاته كانت
تصب في اتجاه المثاليات والقيم العليا، وكان أدائه متحمسا متميزا.

ويمكن القول بلا مبالغة إنه منذ منتصف الخمسينيات وحتى اعتزاله السياسة ظل كمال الدين حسين بمثابة أكثر رجال الثورة تولياً للمسئوليات الإدارية، وقد ضرب به المثل في عدد المجالس التي كان يرأسها، ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان مع ثقته به وتقديره له حريصاً أيضاً علي إغراقه في كثير من الملفات نظراً لجديته، وإخلاصه، وتفانيه، وحماسه، بالإضافة إلى عامل مهم وهو عدم قدرته علي استقطاب المجموعات في اتجاه مناهض للرئيس عبد الناصر نفسه.

ومع أن كثيرين من المثقفين المصريين كانوا يجدون فيه نموذجاً لرجل دولة قادر علي الإنجاز، فإن كثيرين آخرين كانوا يرونه وقد تجاوز حدوده في الإمساك بخيوط السلطة، وكان كثير من هؤلاء يستشهدون بقول مأثور للأستاذ عباس العقاد في السخرية الطريفة من وضع كمال الدين حسين وأقرانه من الضباط، وقد أثار عن الأستاذ العقاد قوله إنه لن يُحاسب يوم القيامة، لأنه وجد في عصر كان كمال الدين حسين فيه (يا مولانا) رئيساً لهيئة الطاقة الذرية.

رأي زملائه فيه

كان كمال الدين حسين بمثابة الثائر الأمثل في تصوّر كلّ من الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات علي حد سواء فقد اجتمعت في شخصيته، كما سنرى - كلّ مثاليات الثائر وقدراته واندفاعاته فضلاً عن الحماس المُتقد والنشاط الطبيعي والذهن الحاضر.. كلّ هذا حقّ لا شك فيه لكننا نعرف من ممارساتنا للوظائف البيروقراطية بل والمهن والحرف أن هذه المواصفات التي تُميّز من هم في أول درجات السلم الوظيفي أو المهني ليست هي نفسها المطلوبة بعد مرحلة قصيرة من الممارسة، فعناصر التّفوّق في المدرس الأول ليست هي عناصر التّفوّق في المدرس، كما أن عناصر التّفوّق في الأخصائي ليست هي عناصر التّفوّق في الطبيب المقيم، وعناصر التّفوّق في الاستشاري ليست هي عناصر التّفوّق في الأخصائي.

ومن دون أن أرسّم للقارئ صورة متطلبات كل وظيفة في سُلّم الوظائف التنفيذية التي مر بها كمال الدين حسين فيني أستطيع أن أقول الآن وبكلّ وضوح إن كمال الدين حسين كان متفوّقاً علي جميع زملائه بمن فيهم الرئيس جمال عبد الناصر نفسه

فيما يتعلق بمتطلبات أولى درجات السلم الذي سيخطو عليه رجال أية ثورة، لكن المعية مواهبه كانت تبدأ في التراجع عن تفوقها الساحق عند كل درجة تالية من درجات السُّلم لأن متطلبات الدرجات التالية تتطلب من الإنسان السوي تنازلاً عما يظنه استواءً، أو فلنقل المعنى بعبارة أخرى: تتطلب منه تحويراً في مثالياته، وإعادة ترتيبه لهذه المثاليات كما تتطلب منه غض النظر عن أخطاء الآخرين بدرجة تكفل له أن يعظّم من الإفادة منهم.. وهكذا.

وببساطة شديدة فإن كمال الدين حسين كان يستطيع أن يكون هو المعلم المثالي ولكنه لم يكن يستطيع بنفس السهولة أن يكون المدرس الأول ذلك أن تقييم المدرس الأول يتطلب من المدرس الأفضل أن يتنازل عن بعض ميزات المدرس من أجل أن يكون هو المدرس الأول.

لم يكن الرئيس جمال عبد الناصر نفسه قادراً على أن يعبر لكمال الدين حسين عن هذا المعنى ولهذا فإن صدامهما المكتوم بدأ مبكراً جداً.

ولم يكن الرئيس أنور السادات وهو يراقب الموقف قادراً على أن يعبر لكمال الدين حسين عن هذا المعنى، ولهذا فإنه غير حُكمه على كمال الدين حسين في مرحلة مُبكرة فبعد أن كان يعتقد أنه هو الإنسان النبيل إذا به يكتشف (على حد قوله لخصائه في مطلع الستينيات) أن كمال الدين حسين إنسان حقود وليس نبيلاً كما تصوره.

ومن عجائب النفس البشرية أن الرئيس أنور السادات كان مُخطئاً في أحكامه على كمال الدين حسين رغم أنه يبدو مُصيباً فيها من وجهة النظر البشرية، وكذلك كان الرئيس جمال عبد الناصر مُخطئاً فيما انطبع في ذهنه عن كمال الدين حسين وأدائه وكان عاجزاً عن أن يُعبر له عن معناه السيكولوجي الحقيقي، لكننا حين نكتب هذه السطور، وقد تجاوزنا سن نهاية الخدمة، نستطيع الآن أن نقول بكلّ اطمئنان أن ذنب كمال الدين حسين لم يأت منه ولا من أُنذاده ولكنه أتى من نظام التكوين النفسي في الجيش المصري في ذلك الوقت ومن نظام التكوين في الشخصيات المصرية في الحياة المهنية ثم في الحياة العامة.

مقارنة بدايته ببداية الرئيس عبد الناصر

تخرّج كمال الدين حسين في الكلية الحربية في دفعة سبتمبر ١٩٣٩ (وهي دفعة المشير الجمسي) أي بعد الرئيس جمال عبد الناصر بعام وشهر فقط بينما هو اصغر من الرئيس جمال عبد الناصر بثلاثة أعوام نصف، ولم يُتَح لجمال الدين حسين فرصة مبكرة من فرص الصقل النفسي القاسي المرتبط بالتأمل ولا بمراجعة الحسابات على نحو ما أُتيح للسادات في معتقله ومهربه ولا على نحو ما أُتيح لعبد الناصر في حصاره في الفالوجا ولا في مراقبته من الأمن بسبب عضويته في الإخوان، وهكذا كان كمال الدين حسين ينطلق في خط مستقيم من دون التأهيل الكافي لفهم الخطوط المتعرجة أو المتقاطعة ولا التأهيل الكافي لتربية سياسية متقدمة، ولا التأهيل الكافي لنضج فكري كفيل بالانتصار لمثالياته أو معتقداته، وحتى لا تكون هذه الأحكام مطلقة في الهواء الطلق كما يقولون فإنني سأقفز على الزمن لأناقش مع القارئ مجمل المواقف الكاشفة عن مشكلة كمال الدين حسين لا لتصوير موقفه أو حياته أو شخصيته أو سياساته أو صراعاته ولكن كيما يتعلم أصحاب المسؤولية عن القرار الفكري والتربوي من نموذج بارز لما نرتكبه بحسن نية في حق شخصياته القيادية حين نهمل تزويدهم بالأسلحة التي يُمكن لهم أن يواجهوا بها الحياة المضطربة من أجل اختيار الأفضل للشعوب التي يقودونها أو يجلسون في مقعد قيادتها.

خلافه مع الرئيس عبد الناصر

أبدأ هذا الحديث المتشعب بداية مسرحية من الحوار بين عبد الناصر وكمال الدين حسين حين أقبل الرئيس جمال عبد الناصر بكلّ جوارحه على الآليات الشيوعية، وكان حريصاً على تطبيق كل بنودها الاقتصادية مع الاستتار خلف صياغات كفيفة بحمايته من التكفير والاتهام بالإلحاد الذي لم يكن هو نفسه يستطيع أن ينفي وجوده على رأس أفكار الشيوعيين..

نعرف أن الرئيس جمال عبد الناصر فيما يريد أن يُقنع به كوادره ومساعديه وزملاءه كان قد اختار "الشيوعية بدون الإلحاد"، وقد ساعده كمال الدين حسين نفسه على صياغة هذه الفكرة (في مناقشات الميثاق والرد على الميثاق) من دون أن

يدري أنه كان يُساعد الرئيس جمال عبد الناصر على تقديم الشيوعية في صورة مقبولة للناس، أي أنه يرتكب عملية خداع، بينما كان كمال الدين حسين يظن وهو يساعد عبد الناصر أنه يُقدّم شيئاً آخر غير الشيوعية بكل ما فيها من قسوة الضرب بجرمة المال والحياة الخاصة عرض الحائط.

انتهى التنظير الذي شارك فيه كمال الدين حسين بجهد لا يقلُّ عن جهد الرئيس جمال عبد الناصر بصدور الميثاق والرد على الميثاق معاً، وبدأ الرئيس جمال عبد الناصر ينطلق في التأميم وما يُشبه التأميم وتوسيع قاعدة التأميم والنزول بالتأميم من أعلى إلى أسفل فإذا بكمال الدين حسين يكتشف أنه وقع ضحية الخداع الناصري وأنه مكّن للخداع الناصري وأنه أصبح مسئولاً أمام التاريخ عن هذا الخداع الناصري وهو رجل الثورة الذي كان قد أنيطت به كل مسئوليات الفكر في ذلك الوقت من جامعات ومدارس ومجالس ولجان ومؤتمر وطني وميثاق.. الخ.

من مفاخرهما التي لم يدركاها أن خلافاً كان خلافاً فكرياً

بدأ الحوار الساخن بين الرئيس جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين في مستويات عُليا غير تنفيذية (كمجلس الرئاسة) ووصل هذا الحوار إلى الجملة المشهورة التي صعقت الرئيس جمال عبد الناصر من كمال الدين حسين وهو يفاجئه بها حين قال له: يبقى في المشمش (كان هذا تعقيب كمال الدين حسين على رد الرئيس جمال عبد الناصر بأنه سيؤمم حتى تلك المؤسسات التي نسميها الآن بالمؤسسات المتناهية في الصغر التي يقوم عليها فرد واحد).

أما الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يُمارس الرئاسة ويستفيد مما تُتيحها الرئاسة من اطلاع خاص على الحقائق الخفية فقد مارس سطوة فكرية من نوع متعال على كمال الدين حسين وهو يضعه أو يحصره في موضوع حرج بسؤال ذكي أو بالأحرى خبيث، يقول له فيه من هو الأحسن: عبود باشا أم لينين؟ ويكون رد كمال الدين حسين الكاشف عن سقف معرفته أن يقول للرئيس جمال عبد الناصر كأنك تُخَيِّرني بين الشيطان وإبليس.. هكذا فإن كمال الدين حسين أبان (من دون أن يدري) بهذا الرد على أنه لا يعرف قيمة ما يُمثله عبود باشا رغم كل مساوئه أيا ما كان حجمها،

فعبود باشا يُمثل مجموعة من أنبل أهداف ثورة ١٩٥٢ نفسها لكن العجز الفكري جعل أصحاب هذه الثورة لا يعرفون الحقيقة بل يُجاربونها، عبود باشا يُمثل التصنيع والنجاح السامق والشامخ فيه، عبود باشا يُمثل الاستقلال الاقتصادي الوطني والنجاح الساحق والمستدام فيه، عبود باشا يُمثل الجدية والدأب والبناء على كل نجاح سابق، عبود باشا يُمثل النجاح المتعدي للتخصص والمتعدي للجنسية، عبود باشا يمثل مسئولية رأس المال تجاه المجتمع مهما كان مُقللاً في إسهاماته المجتمعية وهو لم يكن مُقللاً منها، عبود باشا يُمثل روح المؤسسة، ويُمثل النموذج الوطني للنجاح في المؤسسة وفي المؤسسة أيضاً، والمأسسة هي تحويل الأعمال إلى مؤسسة، عبود باشا يمثل القدرة على الاكتفاء الذاتي في صناعة أساسية، وفي الغذاء، عبود باشا يمثل الاستثمار في الصناعة والنقل والسياحة بعيداً عن الاستثمار المصري التقليدي والفقير في الزراعة، عبود باشا يُمثل توظيف المصارف والبنوك في التمويل والتشغيل، ومع أن عبود باشا يُمثل هذا كله فإنه ينجو من أخطاء لينين التي تتمثل في عبودية الانسان، وغياب الحق في الحياة، التي تتمثل في تدمير روابط الأسرة وروابط الأخلاق.

عبود باشا لم يكن رئيس دولة ولا زعيم ثورة حتى نقارنه بلينين، ولينين رغم كل نجاحاته لم يفلح في أن يكون رأس مؤسسة تعتمد على العقل والعمل ولا تعتمد على السلاح والقهر.

لم يكن كمال الدين حسين في زمنه وثقافته وخبرته وتعبئته المعنوية قادراً على أن يقول هذا أو بعضاً من هذا، ولهذا فقد كان طبيعياً أن يخرج من نظام الرئيس جمال عبد الناصر وأن يُصوّر الرئيس جمال عبد الناصر خروجه وخروج أمثاله على ذلك النحو المهين (والصحيح للأسف الشديد) من أن إطارات السيارة (الكاوتش) استهلك، ولا بد معه من إحلال إطار غيره محله.. ولم يدُر بخلد الرئيس جمال عبد الناصر أن الموتور نفسه (الذي هو الرئيس جمال عبد الناصر نفسه) كان هو الأولى بالتغيير، حتى بنصف عمره على الأقل.

كان هذا هو خلاف كمال الدين حسين الأبرز والأخير مع الرئيس جمال عبد الناصر وهو في السلطة (وقد وصل ذروته في مارس ١٩٦٤) وتلاه الخلاف بعد الأخير

الذي حدث حين كان كمال الدين حسين في خارج السلطة لكنه لم يستطع ان يكظم غيظه من افتراء الرئيس جمال عبد الناصر في قضية الإخوان المسلمين في أكتوبر ١٩٦٥ ولهذا بعث إليه برسالته الشهيرة التي مطلعها "اتق الله" وكانت النتيجة أن الرئيس جمال عبد الناصر استجاب لهذه الرسالة لا بتقوى الله كما طلب منه كمال الدين حسين ولكن باتقاء هذا النمط العالي والجهير من المعارضة وذلك بتحديد إقامة كمال الدين حسين نفسه هو وزوجته في بيته بما يعني الحبس أو السجن المهذب.

قصة موقف رائع للعقاد عبر عن إيمانه العميق بدوره الفكري

من المعروف أن الأستاذ العقاد كان معاديا تماما للشيوعية وقد كلفه هذا العداء قبولاً نفسياً (عن اقتناع) بالتنازل الواعي عن كثير مما يستحق من التقدير. ومن المعروف أيضاً أنه لم يكتب كلمة واحدة في تأييد الثورة ولا الترحيب بها ولا التهليل لها على نحو ما فعل طه حسين كما أنه لم ينخدع بعبد الناصر على نحو ما انخدع الأستاذان أحمد حسن الزيات وتوفيق الحكيم.

لكن التاريخ يذكر لنا بالإضافة إلى هذا موقفاً رهيباً عبّر فيه العقاد عن رأيه من الشيوعية التي بدأ عبد الناصر يتجه إليها، وقد عبّر عن هذا الرأي بقوة وحماسة في موقف غير مشهور لكن الأستاذ أحمد حمروش أوردته في ثنايا كتابه:

“وعندما قال كمال الدين حسين في مؤتمر الاتحاد القومي اشتراكيته هي “اشتراكية التملك وليست اشتراكية المصادرة” وقف عباس محمود العقاد في وسط القاعة مصفقاً بجرارة وهو الذي لم يكتب كلمة واحدة في تأييد الثورة”.

رواية البغدادي

بفضل ما استعرضناه في كتابنا “شهد النزاهة الثورية” فإننا نعرف الآن بوضوح أن من بين المناقشات الكثيرة التي حرص البغدادي علي أن يسجلها في مذكراته تلك المناقشة المهمة التي ترينا بعض الاضطراب في فهم جمال عبدالناصر لديناميات الأوضاع الاقتصادية والفكر السياسي، وذلك فيما يرويهِ البغدادي عن حوار عبد الناصر مع كمال الدين حسين حيث يقول:

«ولقد قال جمال في سياق الحديث إنه متأثر بالفكر الماركسي ولكنه ليس شيوعي،
وإنه مؤمن بأن اشتراكيّتنا لا بد أن تتطور إلى ملكية الشعب لأدوات الإنتاج بدلاً مما
هو وارد في الميثاق عن سيطرة الشعب علي هذه الأدوات، وهذه كانت نقطة جديدة لم
يسبق له أن أشار إليها من قبل.

ويعقب البغدادي متوجساً ولافتاً النظر إلى ظهور أو تغلغل (أو استثناء) تيار
جديد على فكر عبد الناصر وعبد الحكيم:

“ وكنت لاحظت أن عبدالحكيم قد ذكرها قبل أن يقولها جمال، ولكنني لم أعر
ذلك اهتماماً لعلمي أنه - أي حكيم - يخلط في تعريف مثل هذه الأمور، ولكن
عندما ذكرها جمال سألته «هل هذا يسري علي جميع الوحدات الإنتاجية مهما صغر
حجمها؟»، فأكد هذا وقال «طالما إن هذه الوحدة بها عمال ومهما قل عددهم، ولأنه
في هذه الحالة سيصبح هناك استغلال الإنسان لأخيه الإنسان».

ثم يروي البغدادي تفاصيل أهم مناقشة دارت حتى ذلك الحين بين هؤلاء
الأقطاب، وهي مناقشة دفعت مصر كلها ثمنها:

◊ ضرب عبد الناصر مثلاً بخاله الذي توفي وكان يكسب - علي حد قوله - ستمائة
جنيه في الشهر الواحد من تشغيل ثلاثة لوريات.

◊ وقال عبد الناصر: «وهو طبعاً كان قاعد في المكتب ومستأجر سواقين ويكسب من
عرقهم».

◊ وسأله كمال: «هل الميكانيكي الذي يملك ورشة صغيرة ويعمل عنده «اثنين» من
الصبيان ينطبق عليه نفس الحالة؟».

◊ فأجابه جمال: «في تصوري أيوه، أو يشاركوه في الأرباح بنسب متساوية».

◊ وجاء رد كمال عليه مفاجأة له ولنا جميعاً علي السواء، وذلك بقوله: «يبقي في
المشمش».

◊ ويظهر أن المفاجأة في قول كمال عقدت لسان جمال، فنظر إليه باندهاش ولكنه لم
يرد عليه.

◊ وأراد عبدالحكيم أن يخفف من وقع ما قاله كمال فذكر أنه يقصد أن هذا سيحتاج إلى وقت طويل لتحقيقه!!.

◊ ثم عاد كمال وقال: إن كل فرد أصبح غير مطمئن، وفي قلق علي مورد رزقه ويخشى أن يقطع عنه.

◊ ورد عليه جمال بقوله: إنه لا يرفت أحداً وهناك لجنة خاصة للنظر في تظلمات من يصدر ضدهم قرار بالفصل من وظائفه.

رواية حمروش عن مصارحة عبد الناصر لكمال الدين حسين

نأتي إلى بقية قصة هذا الخلاف الجوهري وهي قصة بالغة الدلالة على ثلاثة أمور كلها مهمة لم يدركها كمال الدين حسين وهي: براجماتية عبد الناصر وذكائه ونواياه، ولهذا فإنه اندفع إلى قول عبارته الحاسمة التي وقف الأستاذ العقاد فصفق لها.

يروى الأستاذ أحمد حمروش بقية القصة فيقول:

“ وعاتب جمال عبد الناصر بعد ذلك كمال الدين حسين بسبب قوله في توصيفه للاشترابية قائلاً له: إننا لا نعرف ظروف المستقبل وما قد تدفعنا إليه التطبيق قد يقتضي المصادرة.”

وهكذا يستطيع أي محلل للنصوص أن يكتشف ما حدث بعد ذلك بالفعل، وهو أن الرئيس عبد الناصر:

• كان ناوياً.

• وكان يهدد ولا يطمئن .

• كما كان يتحوط ولا يقيّد نفسه.

أما كمال الدين حسين فكان في مثل هذا الموقف وغيره حسن النية والطوية معاً فضلاً عن أنه كان حريصاً على الهوية.

تعبيره عن خلافهما في رسالته الشهيرة لعبد الحكيم عامر

نقرأ رسالة كمال الدين حسين إلى المشير عبد الحكيم عامر ورد المشير عبد الحكيم عامر عليه في تلك الفترة التي سبقت سقوط النظام في ١٩٦٧، فإننا نرى بوضوح أن كمال الدين حسين أبرأ ذمته أمام الله وأمام الشعب وإن كان الشعب لم يستفد حتى

الآن من هذه التجربة، لكنه سيستفيد حتماً إن شاء الله وبخاصة بعد ما نراه من الحرص القاصر على تكرار التجربة الناصرية بحذافيرها ومصائبها.

الخلافان العلنيان الأولان مع الرئيس عبد الناصر

من الواجب الآن أن نطلع القارئ على جوهر أول خلافات الرئيس جمال عبد الناصر العلنية مع كمال الدين حسين وهما الخلافان اللذان دارا في مجلس الأمة في ١٩٥٧ ووقف الرجلان فيهما موقفين مختلفين، سيجد القارئ أنني ناقشت هذين الخلافين بالتفصيل في أكثر من موضع ومن أكثر من زاوية، لكني أحب هنا في هذا السياق أن أشير إلى أهم ما في هذين الخلافين فيما يخص كمال الدين حسين نفسه.

فأما في الخلاف الأول فيتعلق باجتماع كمال الدين حسين مع البغدادي على الاعتراض على الرئيس جمال عبد الناصر في قبوله التزييف الفكري في القول بأن أموال مديرية التحرير أموال خاصة وهي الفتوى أو الرأي الذي كان يُتيح تقنين التلاعب الذي أتمه مجدي حسين وعدد من أعضاء مجلس الأمة نفسه، وأما الخلاف الثاني فيتعلق برفض كمال الدين حسين الانصياع لرغبة المجلس في فتح باب الانتساب للجامعات على غير ما قرره المجلس الأعلى للجامعات.

فأما في الخلاف الثاني فإني أرى كمال الدين حسين بكلّ حججه وأسانيده القانونية مخطئاً تماماً، لأنه وهو وزير التعليم في نظام ثورة لا بد أن يكون مع توسيع قاعدة التعليم لا مع تضيقها، وأعتقد أنه لم ينتبه إلى أن هذا الخلاف قد جاءه بفرصة ذهبية لتنفيذ رغبة النواب شريطة أن يزودوه بالموازنات الكفيلة بتحقيق الهدف النبيل الذي يسعون إليه، لكن كمال الدين حسين بحكم جمود عقليته أو قصور فكره كان كلاعب جاءته الكرة من أحد أفراد الفريق المنافس وهو أمام مرمى الفريق المنافس فأضاع الكرة مع أنه كان بوسعها أن يُحرز هدفاً ذهبياً في ثانية واحدة. وبعد أن أضاع الهدف بدأ يتحدث عن أن الكرة جاءت من قدم منافس على غير ما تقضي به أصول اللعبة!!

أما الخلاف الأول فهو أكثر دلالة على درجة أخرى من درجات الجمود العقلي والقصور الفكري فقد كان في وسع البغدادي وكمال الدين حسين أن يُطورا المنافسة

في اتجاه استصدار قانون بذا الاستثناء الذي صدرت بشأنه فتوى غذاها ونماها واستحلها واستحلاها وأحبها الرئيس عبد الناصر نفسه، وعندئذ فإنهم يحققون ثلاثة مكاسب أولها العقاب الأدبي لهؤلاء الذين تجاوزوا القانون وثانيها تأكيد سلطة البرلمان، ثالثها فتح الباب لتقنين مسارات ذكية للأنشطة ذات الطبيعة الخاصة بما لا ينتهك القانون العام وبما لا يترك النشاط ذي الطبيعة الخاصة بعيداً عن سلطة القانون.

ومرة أخرى فإني لا بد أن أعترف أنني أكتب هذا بعدما تجاوزت سن التقاعد وبعدها أتاحت لي الحياة العميقة الواسعة الطويلة من خبرات لم يصل إليها من أنتقدمهم، لكن نقص الخبرة لا يُعفي هؤلاء الثوار من اللوم القاسي، فقد كانت مستودعات الخبرة تحيط بهم من كل جانب ولا تتأخر عنهم في أي مسألة.

الحقيقة في محور كمال الدين حسين والبغدادي

لم تكن العلاقات المبكرة بين الثوار تنبئ عن هذا التقارب الشديد الذي حدث بين البغدادي وكمال الدين حسين، وإنما بدأ هذا التقارب منذ بدأ كلاهما ينفذ يده من التعويل على الأمل في مثالية الرئيس جمال عبد الناصر، لكن سلوك الرجلين والتزامهما الخلقى (بقدر الإمكان) وحرصهما على طهارة اليد (بقدر الإمكان) فضلاً عما حققاه من نجاح وثقة مع النفس واحترام المدنيين كل أولئك جعلهما من طبقة واحدة تفوق في قبولها عند الجماهير صمت زكريا محيي الدين مع غموضه، وصمت الشافعي مع دروشته وهكذا كان من الطبيعي أن ينضم حسن إبراهيم إليهما باعتبارهما النموذج الأفضل بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حين تفرقت السبل، وأصبح سبيلهما هو فيما يبدو هو الطريق القويم، وقد زاد الاقتناع بأن هذا هو الطريق القويم عندما انضم هو نفسه (أي حسن إبراهيم) إلى هذا الطريق. وفيما بعد فإنه يبدو أن زكريا محيي الدين كان يُفكر في أن ينضم إلى هذا الطريق القويم، أما حسين الشافعي فإنه لم يفكر أبداً في هذا الطريق، وأما جمال سالم فكان المرض أقوى من أن يجعله يفكر، وأما صلاح سالم فكان الموت قد استأثر به.

لماذا فرط الرئيس عبد الناصر في فرصة وجود هذه المعارضة المؤتمنة

وهنا يبدو التاريخ وكأنه قد قرر أن يسخر بكل شدة من نظام ثورة ٢٣ يوليو ذلك

أن الاختلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين كان نموذجاً جميلاً وفذاً للاختلاف الفكري الذي يُشرف كل ثورة وكل سلطة، والسبب الواضح والجلي أن محور هذا الخلاف كان من النوع الفكري الراقى فقد كان الخلاف يرتبط بمدى الحاجة إلى إجراءات شيوعية أو اشتراكية، وعلى حين كان يرى الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحاجة حتمية حتى وإن كانت بالتدرج، فقد كان كمال الدين حسين يُنكر كل ما يتعارض مع ما أمر به الدين الإسلامي وكل الأديان من احترام حقوق الملكية. قلنا إن هذا الاختلاف الفكري بين رؤيتين كان كفيلاً بأن يُشرف الثورة ويُشرف الرجلين في أي نظام يحترم الفكر ويحترم السياسة، ومع هذا الوضوح فإن العجيب في الأمر أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يكن يُريد لهذه الحقيقة أن تظهر، لسبب أهم بكثير من الحقيقة المشرفة، فقد كان هو نفسه حريصاً على أن يمارس الإجراءات الشيوعية والاشتراكية على أنها ناصرية وليست شيوعية ولا اشتراكية، كما كان حريصاً في المحل الثاني على أن لا يبدو معارضاً للدين ولا لتعاليم الدين، وهكذا كان لا بد لصورة الخلاف مع كمال الدين حسين أن تُشوّه تماماً في ذاكرة الأمة وهو ما تكفل به الإعلام الناصري الذي كان الشيوعيون قد تسلّموا أمره كله بعد خروج كمال الدين حسين من السلطة بعام أو أكثر من عام.

تجربته المبكرة مع معارضة المدفعية للثورة في ١٩٥٣

قبل خمسة وعشرين عاماً من معارضة كمال الدين حسين العلنية للسادات، وقبل خمسة عشر عاماً من معارضة كمال الدين حسين المكبوتة لعبد الناصر، كان السلاح الذي ينتمي إليه كمال الدين حسين (وهو سلاح المدفعية) أول سلاح يُشق عصا الطاعة على الرئيس جمال عبد الناصر وجماعته المحدودة، وقد كان التبرير الذي يقدمه هؤلاء لشق عصا الطاعة منطقياً كما أنه لم يكن يعدو أن يكون مثالياً وأخلاقياً في جوهره، وعلى الرغم من أن هذا السلاح قدم كثيرين ليلة ٢٣ يوليو وما قبلها فإن الرئيس جمال عبد الناصر كان يبحث بين أنداده من رجال هذا السلاح من يتولّى تمثيل السلاح متخطياً كمال الدين حسين لأنه كان يتحسّب لكمال الدين حسين على نحو ما كان يتحسّب لخالد محيي الدين، وعلى حين وجد الرئيس جمال عبد الناصر

البكباشي حسين الشافعي في سلاح الفرسان فإنه لم يجد بكباشياً مماثلاً في سلاح المدفعية، اللهم إلا عبد المنعم أمين الذي كانت شخصيته واتصالاته وعلاقاته أكبر وأعرض من أن يحتويها سلاح المدفعية.

ويبدو لي أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد خطط لأن يفكر في أن يتبوأ محمد فوزي مثل هذا المكانة لكن محمد فوزي تراجع عن الخروج في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هكذا خسر ما كان الرئيس جمال عبد الناصر كفيلاً له به من عضوية مجلس قيادة الثورة لكنه في الوقت ذاته وعلى المدى الطويل كسب الثقة المطلقة في بعده عن التمرد على وجه العموم، ومن ثم فقد احتفظ به الرئيس جمال عبد الناصر في مواقع متقدمة من قيادة القوات المسلحة تالياً مباشرة للمشير عبد الحكيم عامر فلما عزل المشير عبد الحكيم عامر ولاءه مباشرة مسئولية القائد العام للقوات المسلحة ليكون ثالث قائد عام في عهد الثورة بعد محمد نجيب (١٩٥٢ - ١٩٥٣) والمشير عبد الحكيم عامر (١٩٥٣ - ١٩٦٧).

كانت المكانة المبكرة التي حققها كمال الدين حسين في سياقها الطبيعي لكن الرئيس جمال عبد الناصر كان يخشاه على نحو ما كان يخشى زميلهما خالد محيي الدين ممثل سلاح الفرسان في هذا الثلاثي الذي يُمكن اعتباره نواة الثورة الصلبة حتى من قبل من كان من الطبيعي أن ينضموا للنواة من قبيل المشير عبد الحكيم عامر والرئيس أنور السادات وصلاح سالم.

نجاح عبد الناصر في تأخير مكانة كمال الدين حسين بين زملائه

أعود من هذه المناقشات إلى الحديث عن آليات الرئيس جمال عبد الناصر في التعامل مع كمال الدين حسين، ومن الطريف أن الرئيس جمال عبد الناصر كان من الدهاء بحيث اكتشف مبكراً الطبيعة البازغة في خلافت كمال الدين حسين الفعلية معه، وبدأ يحتاط لها احتياطات ذكية جمّة، على الرغم من مساحات النفوذ التي استطاع كمال الدين حسين أن يستولي عليها بكفاءته ونشاطه في بداية عهد الثورة وذلك من قبيل أنه كان هو وليس غيره أمين مجلس الثورة الذي يكتب محاضر الجلسات ويحتفظ بها وهي سلطة لو تعلمون عظيمة في مثل هذه الأحوال.

كذلك فإنه استطاع أن يدخل إلى الوزارة عضواً عاملاً ريثما أتاحت له الفرصة وقد قبل بوزارة الشؤون الاجتماعية فلما خلت وزارة المعارف قفز إليها أو التقطها.. وهكذا.

ولهذا فإن الرئيس جمال عبد الناصر بذكاء الداهية عمد في ١٩٥٦ إلى أن يضع تقليداً جديداً يؤخر به ترتيب كمال الدين حسين عن أن يكون قريباً منه وذلك بأن جعل ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة في الوزارة يسبق الوزراء، خلافاً لأي بروتوكول وأن يجعل ترتيبهم فيما بينهم تبعاً لترتيب أقدمياتهم في مجلس قيادة الثورة، ولم يكن لهذا الترتيب معنى تطبيقي إلا أن يسبق حسين الشافعي وعبد الحكيم عامر كمال الدين حسين الذي سبقهما إلى تولى الوزارة، مع أن حسين الشافعي دخل الوزارة ليخلف كمال الدين حسين في وزارة الشؤون الاجتماعية حين انتقل هو إلى المعارف، ومع أن عبد الحكيم لم يدخل الوزارة إلا بعد كمال الدين حسين بثمانية شهور، وهكذا تأخر ترتيب كمال الدين حسين ليكون تالياً أيضاً للرئيس السادات لو أن الرئيس السادات دخل الوزارة مرة أخرى مع أن الرئيس السادات لم يدخل الوزارة إلا بعد كمال الدين حسين بثمانية شهور.

وبهذا أصبح كمال الدين حسين آخر أعضاء مجلس الثورة الخمسة الذين كانوا يومها أعضاء في مجلس الوزراء بعد عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي.

نشأته وتخرجه

ولد كمال الدين حسين في كفر منافر بمحافظة القليوبية في الثاني من يونيو عام واحد وعشرين (١٩٢١)، وكان بهذا ثاني أصغر أعضاء مجلس قيادة الثورة سناً (أما أصغرهم فكان خالد محيي الدين)، وتخرج في الكلية الحربية (نوفمبر ١٩٣٩) وهو في الثامنة عشرة، وكان المشيران محمد عبد الغني الجمسي ومحمد علي فهمي من زملاء دفعته، وكانت دفعتهم هي الدفعة التالية لدفعة المشير عبد الحكيم عامر والفريق أول محمد أحمد صادق.

صعوده واستقالته من أجل فلسطين

أُتيح لكمال الدين حسين أن يشترك في الحرب العالمية الثانية في وحدة مدفعية ميدان بالصحراء الغربية، وأهله أداؤه المتميز في القوات المسلحة لأن ينال شهادة معلم مدفعية من بريطانيا (١٩٤٦)، وقد عين مدرساً في مدرسة المدفعية.

وفي مايو ١٩٤٨ كان كمال الدين حسين من الذين استقالوا من القوات المسلحة طواعية لينضموا إلى الضباط المتطوعين في حرب فلسطين، وفي هذه الحرب عمل كمال الدين حسين تحت قيادة البطل أحمد عبد العزيز وقريباً منه، وربما كان من أقرب الناس إليه حين استشهاده، وأصيب في معركة «دير البلح».

وبعد عودته من الحرب درس كمال الدين حسين في كلية أركان الحرب ونال شهادتها (١٩٤٩) فعين أركان حرب مدفعية لإحدى الفرق ثم نقل مدرساً بكلية أركان الحرب نفسها.

أسبقيته في تنظيم الضباط الأحرار

كان كمال الدين حسين من طلائع الضباط الأحرار، وقد ذكرت مصادر كثيرة أنه كان مع الرئيس عبد الناصر وخالد محيي الدين بمثابة النواة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار الذي كانت له اليد الطولي في حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد اختير عقب قيام الثورة عضواً في مجلس قيادة الثورة، وكان يقوم بأمانة المجلس، حيث يتولى تسجيل المحاضر وما يتفق عليه في الاجتماعات المحدودة العدد التي كانت مقصورة بالطبع على أعضاء مجلس القيادة.

مسئوليته التنفيذية

كان كمال الدين حسين مسئولاً عن الإشراف علي الحرس الوطني في بداية عهد الثورة.

وفي يناير ١٩٥٤ أصبح كمال الدين حسين سادس زملائه أعضاء مجلس القيادة دخولاً لمجلس الوزراء، بعد كل من الرئيس عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وصلاح سالم (يوليو ١٩٥٣) وجمال سالم وزكريا محيي الدين (أكتوبر ١٩٥٣) حيث عين (وهو لا يزال في رتبة الصاغ) في أثناء وزارة الرئيس نجيب الثانية وزيراً للشئون

الاجتماعية خلفاً للدكتور عباس عمار الذي تولى وزارة المعارف بعدما استقال إسماعيل القباني.

وحين شكل الرئيس عبد الناصر في الشهر التالي وزارته الأولى (فبراير ١٩٥٤) احتفظ كمال الدين حسين بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية، وكذلك احتفظ بهذا المنصب في الشهرين التاليين في وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) والرئيس عبد الناصر الثانية (إبريل ١٩٥٤).

وهكذا فإنه أقسم اليمين الدستورية أربع مرات في أربعة شهور متوالية بواقع مرة في كل شهر من الشهور الأربعة الأولى في ١٩٥٤.

ويذكر المعاصرون لهذه الفترة أن عين كمال الدين حسين كانت دائماً علي وزارة المعارف التي تولاها بالفعل في أغسطس ١٩٥٤ عندما أجري تعديل في وزارة الرئيس عبد الناصر، وبعد أسبوع من توليه الوزارة تغير اسمها إلى التربية والتعليم.

واحتفظ كمال الدين حسين بهذه الوزارة أيضاً عندما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية (يونيو ١٩٥٦).

وقد احتفظ كمال الدين حسين بهذا المنصب في وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) (ولم يكن معه وزراء آخرون لها).

لكنه في أكتوبر ١٩٥٨ عندما تشكلت ثاني وزارات الوحدة أصبح وزيراً مركزياً للتربية والتعليم بينما اختير الأستاذ أحمد نجيب هاشم وزيراً تنفيذياً للتربية والتعليم في مصر.

رئاسته للمجلس التنفيذي وحصوله على منصب نائب رئيس الجمهورية. ظل كمال الدين حسين كوزير مركزي للتربية والتعليم طوال سنتين حتي سبتمبر ١٩٦٠ حيث تم تصعيده في محورين:

ففي ١١ سبتمبر ١٩٦٠ عين كمال الدين حسين وزيراً للإدارة المحلية وعين معه ٢١ محافظاً جديداً لمحافظات الجمهورية المختلفة وبدأ من يومها نظام الحكم المحلي (أو الإدارة المحلية) في مصر.

وبعدها بتسعة أيام في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ صدر القرار الجمهوري بأن يرأس كمال الدين حسين المجلس التنفيذي في الإقليم المصري، ولم تحدث تغيرات كثيرة في الوزارة عما كانت عليه في تشكيلها السابق في مصر، وإن حدثت بعض التغيرات في المجلس التنفيذي في سوريا، وقد بقي كمال الدين حسين متولياً لمسئولية وزارة التربية والتعليم المركزية، وكذلك بقي الأستاذ أحمد نجيب هاشم وزيراً تنفيذياً بالتربية والتعليم.

وفي ١٦ أغسطس ١٩٦١ شكل الرئيس عبد الناصر رابع وزارات الوحدة (وهي سابع وزارات عبد الناصر حسب ترتيبنا الذي تم الأخذ به رسمياً وتاريخياً) وتضمن التعديل تعيين ٧ نواب لرئيس الجمهورية، كان كمال الدين حسين سادسهم (كانوا علي الترتيب: بغدادي، عبد الحكيم عامر، نور الدين كحالة، زكريا محيي الدين، حسين الشافعي، كمال الدين حسين، عبد الحميد السراج)، وقد أصبح مسمى منصب كمال الدين حسين في هذه الوزارة نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية فحسب دون أن يتولى أي وزارة، أما وزير الإدارة المحلية في هذه الوزارة فكان عبد المحسن أبو النور، وبالإضافة إلى هذا فقد توزعت مهام وزارة التربية والتعليم التي كان يتولاها كمال الدين حسين علي ثلاث وزارات، فأصبح الناقد السوري الدكتور أمجد الطرابلسي وزيراً للتعليم العالي، والسيد يوسف وزيراً للتربية والتعليم، وصلاح هدايت وزيراً للبحث العلمي، فضلاً عن نقل قطاعات أخرى إلى وزارة جديدة للشباب.

توليه وزارتي الإسكان والإدارة المحلية

وعقب الانفصال شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثامنة (أكتوبر ١٩٦١ - سبتمبر ١٩٦٢) وضمت الوزارة خمسة نواب مصريين لرئيس الجمهورية (وذلك بعد خروج النائبين السوريين بالانفصال) كان كمال الدين حسين خامسهم، وقد كان مسمى منصبه نائب رئيس الجمهورية للخدمات ووزير الإدارة المحلية والإسكان والمرافق، أي أنه تولى وزارتين كانت إحداها جديدة لتوها بعدما كان قد ترك المسئولية عن الوزارات وهكذا عاد إلى تولي وزارة الإدارة المحلية التي كان قد (أسسها) قبل أربعين يوماً!! كذلك كان هذا أول عهده بوزارة الإسكان التي يُعد بمثابة مؤسسها!! (وقد عين

الدكتور أحمد محرم بعد شهر في ٢٠ ابريل ١٩٦٢ نائبا لوزير الاسكان والمرافق)، بينما بقي كمال الدين حسين يتولى بمفرده منصب الإدارة المحلية، على حين تولى عبد المحسن أبو النور وزيرها السابق منصب وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي). وقد بقي الوضع على هذا النحو حتي شكل علي صبري المجلس التنفيذي (وزارته الأولى) في سبتمبر ١٩٦٢ وترك أعضاء مجلس قيادة الثورة عضوية الوزارة.

وكان هذا آخر عهد كمال الدين حسين بالمناصب الوزارية التي استمر فيها بلا انقطاع منذ يناير ١٩٥٤ وبدأ كمال الدين حسين في الابتعاد عن مسئوليات الحكم المباشرة أو اليومية، وإن بقي عضواً فيما سمي بمجلس الرياسة، واشترك في مناقشات ذلك المجلس الهادئة والعاصفة علي حد سواء.

إشرافه على المؤتمر القومي للقوي الشعبية

وعلي مستوي تنظيمات الثورة السياسية كان كمال الدين حسين منافسا قويا للرئيس السادات وحسين الشافعي وعلي صبري في المسئولية عن التنظيم السياسي الوحيد للثورة، وفي أكتوبر ١٩٥٩ تولى كمال الدين حسين الإشراف علي الاتحاد القومي في الإقليم المصري أي أنه أصبح بمثابة الشخصية الحزبية الأولى في النظام السياسي المصري.

وفي مايو ١٩٦٢ اختير كمال الدين حسين أميناً عاماً للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية، وهو المؤتمر الكبير الذي قدم الرئيس عبد الناصر إليه ميثاق العمل الوطني وهو ما انتهى بتقديم الميثاق، وتقرير الرد علي الميثاق معاً.

ولما تشكل الاتحاد الاشتراكي العربي اختير عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي.

لكنه مع هذا كان قد بدأ يتباعد عن خط الرئيس عبد الناصر وبخاصة عندما بدأ الرئيس عبد الناصر خطوات واسعة في السياسات الاشتراكية بادئا بالتأميم. وأخذت مظاهر الاختلافات الفكرية الطبيعية بينه وبين الرئيس عبد الناصر في الظهور والتنامي بحكم طبائع الأشياء، وقد زاد معدل الخلافات مع الأيام، بعد أن بدأ للمراقبين أن هذه الخلافات القديمة قد هدأت.

نقيب المعلمين ورئيس المجلس الأعلى للجامعات

وقد امتد نفوذ كمال الدين حسين في حقل التعليم بصورة قوية، وتمادي كمال الدين حسين في هذا حين رشح نفسه لمنصب نقيب المعلمين (مارس ١٩٦١) وفاز بهذا المنصب واحتفظ به حتى ١٩٦٣.

كان كمال الدين حسين حريصا على إثبات وجوده في الحياة الثقافية والتربوية بدرجة كبيرة، وقد ساعدته علي النجاح عدة عوامل منها شبابه وإنجازته ومنحه ثقته لكثير من الكفايات التي تقبلت العمل معه من أجل المشروع القومي الكبير. كذلك فقد امتدت سلطاته في الجامعات علي سبيل المثال حتي أصبح رئيسا للمجلس الأعلى للجامعات بحكم منصبه كوزير، بينما كان هذا المنصب من قبل منوطا بأقدم رؤساء الجامعات..

وقد ظل كمال الدين حسين يتولى اختصاصات التعليم العالي كلها بحكم كونه وزيرا للتربية والتعليم (الذي لم تنشأ وزارته إلا في أغسطس ١٩٦١). وكان كمال الدين حسين هو الذي تولى تنظيم احتفاليات عيد العلم وما شابهها، وهكذا.

وفي سبتمبر ١٩٦٠ تولى رئاسة أول مركز للبحوث التربوية والنفسية وهو مؤسسه، وأول رؤسائه علي الرغم من نسبه لآخرين.

دوره في تطوير الأزهر

وإلى كمال الدين حسين يرجع جزء كبير من الفضل في فكرة وقانون تطوير الأزهر وتحويل الجامعة القديمة إلى جامعة حديثة تضم الكليات العملية كالطب والهندسة بهدف تخريج دعاة يجمعون بين العلم الحديث والثقافة الدينية!! وهي الفكرة التي تنسب إلى الرئيس عبد الناصر أو إلى غيره بينما كانت هي فكرة كمال الدين حسين وهو الذي رعاها علي المستوى التشريعي والتخطيطي والتنفيذي.

رئاسته لمؤسسات ثقافية ورياضية وشبابية

بالإضافة إلى هذا كله فقد رأس كمال الدين حسين المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية منذ تأسيسه (ديسمبر ١٩٥٨) ورأس مؤتمر الشباب

الأفروآسيوي (فبراير ١٩٥٩)، وفي يناير ١٩٦٠ رأس اللجنة الأولمبية المصرية، وفي ١٩٦١ أشرف علي المؤتمر الاسلامي.

ومع ذلك فقد أثبتت الأيام بعد مرور الزمن أنه كان من السهل علي كثير من المثقفين أن ينسبوا إليه السبب في كثير من أخطاء الثورة، أو الرعونة في سياساتها، ومدى ما نشأ عن قصور النظر وقلة الخبرة من مصائب كثيرة حاقت بالترتية والتعليم، بحكم طبيعة التحمس.

اعتزله في ١٩٦٤

اعتزل كمال الدين حسين الحياة السياسية (في ١٩٦٤) حيث قدم استقالته النهائية للرئيس عبد الناصر مع زميليه عبد اللطيف البغدادي وحسن إبراهيم، وبدءا من إعادة تشكيل المناصب العليا في مارس ١٩٦٤ اختفي اسم كمال الدين حسين نهائيا من مناصب نواب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء... إلخ.

وقد بقي من دوره الفكري بعد تلك الفترة مضمون الرسائل المتبادلة بينه وبين صديقه عبد الحكيم عامر حول ما كان يأخذه علي نظام الرئيس عبد الناصر وتصرفاته، وبلغت هذه الرسائل التي نشرت فيما بعد درجة عالية من الحدة في الهجوم، ومن الإنصاف أن نقول إنه في هذه الرسائل وما تلاها من نشاطه في ١٩٦٧ ثم ١٩٧٢ ثم ١٩٧٦ وما بعدها ظل علي الدوام وفيها لتوجهاته القومية والإسلامية والثورية معا، معتداً بأرائه وبنشاطه وتاريخه وشخصيته.

الفصل الثاني كمال الدين حسين من الرصاص للقلع الرصاص

ظل كمال الدين حسين طيلة حياته مهموماً بالشأن العام وبالحياة العامة، وبحكم أنه كان من الأشخاص المبادرين الذين يدفعهم الإيمان إلى العمل فقد ظل معنياً بحقيقة الانتماء وبأن عليه أن يؤدي لوطنه دوراً ما، وكان إحساسه بالألم يتزايد إلى درجة كبيرة حين يرى نفسه، وقد أصبح لا يؤدي أي دور، بينما كان هو نفسه في وقت من الأوقات (عن قريب) يؤدي كل شيء بحماس وإنجاز وإعجاب وتصفيق من الناس، وباختصار شديد فإن كمال الدين حسين ظل يبحث للدفاعية عن مدفعية وهي عبارة كفيلة بالتصوير الدقيق لتاريخه في نصف عمره الثاني وقد فكرت كثيراً أن أجعلها عنواناً لهذا الحديث لكنني آثرت العنوان الذي يدل بالفاظ مهذبة على انتقاله وانتقال أدواته وطابع هذه الأدوات.

كان مبادراً لكنه لم يكن مبارزاً

لا شك في أن كمال الدين حسين كان شجاعاً ومبادراً ومخلصاً لكنه في الوقت نفسه لم يكن مبارزاً لأسباب كثيرة أهمها أنه لم يكن هناك من يرغب في أن يُبارزه، كما أنه لم يكن هناك من هو مضطر إلى أن يبارزه، كما أنه لم يكن هناك أحد يرغب في أن يهاجمه، ولم يكن هناك أحد على استعداد لأن يهاجمه. وفضلاً عن هذا فإنه لأسباب عملية مفهومة لم يُصنف باعتباره معارضاً لعبد الناصر ولا للناصرية، كما أنه لأسباب عملية أخرى فإنه أيضاً لم يصنف باعتباره ناصرياً سابقاً ومشاركاً في الناصرية، وهكذا كانت المعارضة التي يقوم بها كمال الدين حسين، إن وجدت لا تعدو أن تكون خصاماً مع لا خصام، ووفقاً مع لا وفاق، وهكذا انتهى أمرها سريعاً على الرغم من القيمة التاريخية لصاحبها. ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بكل حذافيره عن المعارضة التي كانت توجه أو تصوب إلى كمال الدين حسين في ثنايا كتابات الناصريين التقليدية.

وحيث تولت الانتخابات البرلمانية ١٩٧٩ إسقاط كمال الدين حسين في دائرته تم ابتلاع الأمر بسرعة (ولا نقول بسهولة فقد تكفلت السرعة بالسهولة) في إطار ما هو معروف من سياسة حكومات ١٩٥٢ في إدارة الانتخابات بأسلوب تختلف نسبة التزوير فيه مع احترامه لطابع التزوير وأهمية التزوير، ومع أن أداء الوزارة في إدارة انتخابات ١٩٧٩ كان انتكاساً لما تحقق في ١٩٧٦ فإن الباحثين والمثقفين المصريين رأوا في الأمر عودة إلى مسار حكم ثورة ١٩٥٢، وسواء أكان كمال الدين حسين رسب في انتخابات ١٩٧٩ بإرادة الحكومة أو بإرادة الجماهير، فإنه فيما هو ظاهر للناس انصرف تماماً عما كان شرع فيه من معارضة، وذلك أنه لم يؤسس كيانه ولا انضم لكيانه، ولم يتبن سياسة معارضة ولم يدافع عن سياسة معارضة، وهنا ظهر أن الحزن الشيوعي الذي لجأ إليه زميله خالد محيي الدين كان أكثر دفئاً من حزن المثالية لأن المثالية لا تملك حزنًا من الأساس.

تلخيص حياته في المعارضة

ربما نبدأ بما هو أحدث فنقول إن معارضته للسادات بدت وكأنها لا تعدو أكثر من أن تكون نوعاً من إحساسه بالتفوق على الرئيس في مرحلة سابقة، أو على الأقل بنوع ما من التفوق، مع أن منطق التاريخ يقول إنه لم يعد لهذا التفوق معنى ظاهر في عصر جديد هو عصر الرئيس السادات نفسه. ومما يؤسف له أن كمال الدين حسين لم يخاصم منطق التاريخ في هذه الجزئية فحسب وإنما ظن أن التاريخ سيصح نفسه، بينما التاريخ بطبعه لا يمانع في تأصيل الأخطاء وتجزيرها.

ومن المهم في دراسة المكانة التاريخية لمثل هذا الرجل ألا نبخل بأي جهد أو وقت في استقصاء ما يتطلبه تتبع حياته السياسية، وأن نلجأ إلى ما توفره لنا المصادر التي أتاحت لنا.

ولعلنا نبدأ في تأمل لحظات الموازنة بينه أو المواجهة وبين زملائه الآخرين أو الحوار العلني معهم أو تبادل الرسائل والالتهامات إن جاز استخدام هذه الكلمة الأخيرة.

تلويح عبد الناصر بتكليفه بقيادة الجيش

من الطريف أن الرئيس جمال عبد الناصر في صراعه المبكر مع المشير عبد الحكيم عامر، وهو صراع بشري طبيعي ومنتوق، كان يُلوّح دائماً بورقة إسناد قيادة الجيش إلى كمال الدين حسين، لكنه في هذا التلويح كان من الذكاء بحيث لا يقول إن كمال الدين حسين سيُحل محل المشير عبد الحكيم عامر قائداً للقوات المسلحة لكنه كان يقول إنه سيُسند قيادة الجيش إلى كمال الدين حسين، وقيادة الطيران إلى عبد اللطيف البغدادي.

لم يكن هذا الأمر مفاجئاً ولا سراً فقد بدأت الإشارة إليه في مرحلة مبكرة بعد قيام الثورة حين كُلف كمال الدين بقيادة الجيش الشعبي بالموازاة لتكليف المشير عبد الحكيم عامر بمنصب القائد العام للقوات المسلحة، وفيما يبدو أن كتالوج الانقلابات العسكرية كان يحض على ضرورة تكوين جيش استثنائي أو حرس ثوري بالإضافة أو بالموازاة للجيش الرسمي، لكن طبيعة المصريين التي نعرفها لم تكن تتطلب هذا الأمر ولا تتقبله على هذا النحو الجذري فلم يعرف عن الجيش الرسمي أية رغبة ولو ضعيفة في مقاومة الاتجاه الديماجوجي السائد في مصر سواء كان هذا الاتجاه حصاداً لثورة أو لانقلاب عسكري أو لغير ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفكرة أعادت طرحت نفسها بقوة في حرب ١٩٥٦، ومع أن بداية هذه الحرب سرعان ما انتهت بأقصى سرعة بالانسحاب المصري التام من سيناء ومن مدن القناة فإن الحاجة المعنوية إلى الإيحاء بوجود مقاومة شعبية أو وجود قدرة جيش بديل كانت تتطلب مثل هذا الإعلان عن تكوين مثل هذا الجيش على وجه السرعة والثورية من قبل دراسة أو تخطيط ما يتطلبه هذا الجيش من تسليح، وذلك على الرغم مما هو معروف من أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد احتاط للأمر وسحب كل السلاح من المواطنين بعد قيام ثورة ١٩٥٦ في تصرف مناقض تماماً لما كانت وزارة الوفد أو حكومة النحاس باشا قد توسعت فيه من توزيع السلاح على المواطنين بالمواكبة مع اتساع المقاومة الشعبية للمحتل الإنجليزي ومعسكراته أو مستعمراته في منطقة قناة السويس.

ونحن نعرف بالطبع أن كيانات الجيش الشعبي الذي أعلنت عنه ثورة يوليو في مرات عديدة كانت سرعان ما تذوب حتى وإن بقي معها مقر ساكن أو موظفون روتينيون أو رمزيون من قبيل الضابط جمال تنظيم الذي عرفته في أوائل حياتي وهو يشغل درجة نائب وزير الشباب بينما هو شيخ، يستدعي له الموظفون الذين يعرفوننا به وبقيمته (من التاريخ) أنه كان قائد تنظيم الفتوة.

وعلى كل الأحوال فإن مذكرات البغدادي وغيره لم تغفل الإشارة إلى تلويح الرئيس جمال عبد الناصر بتولية كمال الدين حسين أمور الجيش وهو تلويح كان يتوقف عند التصريح به فحسب.

رواية عبد الناصر للبغدادي عن شكوى عامر من وجوده قائداً لجيش التحرير

وردت هذه الشكوى ضمن ما كان الرئيس يرويهِ للبغدادي من قصص خلافات المشير عبد الحكيم عامر:

“..... والقصة الخامسة هو أن كمال الدين حسين كان قد عين قائداً لجيش التحرير، وقد تم هذا بالاتفاق مع عبد الحكيم قبل أن يجتمع مجلس الثورة لمناقشة الموضوع - على حد قول جمال - ورغم هذا فقد حورب كمال بواسطة اللواء عبد الفتاح فؤاد وضباط آخرين من الجيش. وأصر جمال أن يطلب من كمال ترك جيش التحرير. وأما عبد الحكيم فلم يحاول وقف هؤلاء الضباط عند حدهم. ولكنه بدلاً من هذا ذهب إلى جمال وقال له: “الضباط بتقول هل فيه قيادتان عسكريتان في البلد؟ ولا كمال هو القائد العام المنتظر؟”.

فكرة توليته قيادة الجيش تعاود الاطلاع بعد الانفصال

هذا هو ما يرويهِ البغدادي نفسه في حديثه لمجلة نصف الدنيا (١٩٩٦) حيث يقول:

“عندما حدث الانفصال قال عبد الحكيم عامر: شوفوا واحد غيري يمسك الجيش فأنا لا أستطيع مواجهة الضباط والجنود بعد ما حدث، وكنا قد فكرنا بعد حرب ١٩٥٦ أن يترك عبد الحكيم الجيش ثم تراجع عبد الناصر عن هذه الفكرة،

وبعد الانفصال واقترح عبد الحكيم أن يترك الجيش، عرض عبد الناصر عليّ أن أشرف على سلاح الطيران ويتولى قيادة الجيش كمال الدين حسين.”
“وكان لعبد الحكيم ضباط في الجيش موالون له فقلنا لعبد الناصر: لا بد أن نتخلص منهم أولاً ثم تتولى أنت منصب القائد العام وأتولى أنا الطيران وكمال حسين يتولى الجيش، ونقوم بعملية تطهير للجيش.”
“ولكنه رفض ولم ينفذ الفكرة.”

“فكما قال زكريا محيي الدين: لو توليت أنت وكمال الدين حسين هذين المنصبين فستصبحان أخطر على عبد الناصر من عامر الذي أولاه عبد الناصر قيادة الجيش لأنه صديقه الصدوق، رغم أنه لم يكن الشخص المناسب ولكنه اختاره ليؤمن له نظامه ويؤمنه هو شخصياً.”

رسالتاه إلى الرئيس والمشير وقرار الرئيس ورد المشير

ذكرنا في استعراض حياة كمال الدين حسين أنه اعتزل الحياة السياسية (في مارس ١٩٦٤) حيث قدم استقالته النهائية للرئيس عبد الناصر مع زميله عبد اللطيف البغدادي، وبدءاً من إعادة تشكيل المناصب العليا في مارس ١٩٦٤ غاب اسم كمال الدين حسين نهائياً من مناصب نواب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء... إلخ.

اختفى اسم كمال الدين حسين من الأخبار نهائياً، وتعارف الجمهور العربي على أنه كعادة المبعدين في عهد الرئيس عبد الناصر ذهب وراء الشمس، وفجأة تواترت الأخبار المؤكدة عن صدور قرار الرئيس جمال عبد الناصر باعتقاله، وتحديد محل إقامته، وتردد أن السبب أنه أرسل للرئيس عبدالناصر رسالة يدور كل محتواها حول كلمة اتق الله التي كانت موضوعاً للرسالة، كانت هذه الرسالة في ١٢ أكتوبر ١٩٦٥ وقد شاع أنه استنكر فيها موجات القبض العنيف والعشوائى على الإخوان المسلمين، والتعذيب الشديد الذي تعرضوا له، كما أنه اعترض فيها على الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان.

بعد تحديد إقامة كمال الدين حسين فإنه كتب رسالة شهيرة (نشرت تفصيلاتها فيما بعد سنوات) في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ إلى صديقه ورفيق سلاحه المشير عبد الحكيم

عامر القائد العام للقوات المسلحة وهو يومها الرجل الثاني في البلاد، وقد رد عليه المشير عبد الحكيم عامر برسالة مطولة نشرها أنصار المشير فيما بعد.

ويتوافق تاريخ رسالته للرئيس وتحدد إقامته وتبادل هاتين الرسالتين بينه وبين المشير عبد الحكيم عامر مع وجود زميلهم زكريا محيي الدين على رأس الحكومة (بدأ رياسته للوزارة في أكتوبر ١٩٦٥)، وكانت هذه الموجة من اضطهاد الرئيس عبد الناصر للإخوان واتهاماتهم بمثابة رد فعل عنيف من الرئيس عبد الناصر تجاه ما احس به (وكان ذكيا ومحققا) من القلق والإحباط نتيجة ما صحب تشييع المواطنين لجنزة الزعيم مصطفى النحاس باشا من هتافات حماسية شقت عنان السماء طوال ذلك اليوم الصيفي الطويل معبرة عن المشاعر المكبوتة في أثناء غياب الرئيس نفسه، وتوافق هذا مع ضرورة خطب ود السوفييت بتمكين الشيوعيين واضطهاد الإخوان المسلمين.

رسالته إلى صديقه المشير

لنقرأ رسالة كمال الدين حسين إلى صديقه المشير عبد الحكيم عامر

“اليوم، أصبحت، يا عبد الحكيم، أعتقد أنه لا حياة لي في بلدي الذي بت أرى فيه جزاء كلمة (اتق الله) هو ما أنا فيه، (و ما أهلي فيه)، عندما قلت لكم اتقوا الله، قصدت أن تتقوا الله في هذا الشعب الذي قمنا لخلاصه واسترداد حرته.

“قلت لكم اتقوا الله، بعد أن أجمتم جميع الأفواه، إلا أفواه المنافقين والمتزلفين والطبالين والزمارين. قلت لكم اتقوا الله في الحرية التي قضيتم على كل ما كان باقيا من آثارها، وكنا نأمل أن تتفتح لها براعم نامية، نظمئن حين نمضي من هذه الدنيا أننا قد أدينا أمانتنا، فنترك بعدنا هذه البراعم، وقد نضجت وأصبحت قوية قادرة على الصمود.

“قلت لكم اتقوا الله، لأنكم أردتم استنعاج هذا الشعب، وأنا لم أكن أرضى بذلك، ولذلك، أصبحت، الآن، لا أطيق الحياة في هذا الجو الخانق.

“أنا آسف أن تتحول ثورة الحرية إلى ثورة إرهاب، لا يعلم فيها كل إنسان مصيره، لو قال كلمة حرة يرضي بها ضميره ووطنه، إنني لن أستعطف أحداً، ولن أخاف إلا الله، وأنا حين أكتب إليك الآن، لا أطلب شيئاً غير الرحيل عن هذه الأرض، التي

يئست من أن تقال فيها كلمة حق، فضلا عن أن يقام فيها ميزان عدل.
“ يا عبد الحكيم، ألم أقل لك، في مارس الماضي، ما هي ضمانات الحرية، فقلت
“نحن ضمانات الحرية”، وقلت لك إنني لا أثق في ذلك، وهذه الأيام تأتيني بالبرهان
بأن للحرية ضمانات وأنتم الضمانات، كل شيء جائز.

ألم أقل لك، يومئذ، إنه إذا لم يتنازل عن تأله وفرديته [الضمير يعود على الرئيس
جمال عبد الناصر]، فلا فائدة للعمل معه، فهل، يا ترى، الذي جرى لمواجهة كلمة اتق
الله هو دليل لهذا التنازل؟ كلمة صريحة أقولها لك، يا عبد الحكيم، أنا أرثي لهذه الحال،
ومع ذلك، أتمنى أن يهديكم الله، لا تغضب أنت الآخر يا عبد الحكيم، راجع نفسك
ولا يغلبك الهوى والغرض، راجع ضميرك قبل ثورة ٢٣ يوليو، وعلى مدى سنين من
هذه الثورة، ثم انظر أين ينتهي بكم الطريق، طريق الحرية أقدس ما منح الله
للإنسان.

“ يجب أن تعلم يا عبد الحكيم رأي الناس فيكم وما يحسون نحوكم، لقد أصبحتم
ويا للأسف في نظر الشعب جلاديه، نتيجة تدعو للثراء وحصاد مر لثورة ٢٣
التحريرية الكبرى، تتجرعه الملايين المستذلة بعد ما وضعت في تلك الثورة وقيادتها
آمالها وأعطتها الكثير واستأمنتها على الكثير، على الحرية، ولكن أين الأمانة الآن،
والله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل،
لقد بُددت الأمانة، لقد وُثدت الحرية، ونعيش هذه الأيام وكأننا في ليل لا يبدو له
فجر.

“ يا عبد الحكيم، لا تتصور أنني مبتئس بما جرى، ولكنني حقيقة أشعر بالأسف،
وأقول: “يا حسرة على الرجال. يا خسارة على الثورة”، وأشعر بذنب واحد، هو أن ثقتي
غير المحدودة فيكم مكنت الطغيان أن يسلب هذا الشعب حرته وكرامته
وإنسانيته، ومهما كانت الشعارات الزائفة التي ترددت، والادعاءات التي تقال، فالناس
جميعا يعرفون حقيقتها، والسلام.”

رد عبد الحكيم عامر على كمال الدين حسين

بعث المشير عبد الحكيم عامر برده إلى كمال الدين حسين في ٤ نوفمبر ١٩٦٥ وبدأ

عبد الحكيم رسالته (الجوابية) بالتنبيه على أنه سيكون صريحا مع صديقه (أي كمال الدين حسين) لأن الصراحة كفيلة بالفهم الصحيح فضلاً عن أنها لا تزعجه وعن أنه اعتادها، ولست أدري (الضمير لكاتب هذه السطور) متى حدث هذا التعود، ولو كان قد حدث حقيقة هل كان من الممكن أن تحدث هزيمة ١٩٦٧ قبل أن ينقضي عامان على كتابة وتبادل مثل هذه الرسالة الصريحة!؟

على كل الأحوال فإننا نقرأ الرسالة لنكتشف أن ما يتصوره المشير عبد الحكيم عامر "صراحة" لم يكن كذلك ولا جزءاً من ذلك، وإنما هو شقشقة خطابية باصطلاحات سياسية فحسب، بل إننا نكاد نقول إن عبد الحكيم عامر في الغالب لم يصل إلى فهم ما يعنيه كمال الدين حسين بكلماته وتنبيهه الذي أرسله إليه.. ونحن نرى عبد الحكيم عامر، يواجه صديقه كمال الدين حسين (مبكراً جداً) بلهجة خطابية تبدو عاقلة، لكنها منفعة جداً في ذات الوقت، وهو يلخص انطباعه تجاه موقف صديقه في أن يستنكر عليه أن ينخدع في الإخوان المسلمين وسيد قطب. وهو يصف لصديقه [مؤامراتهم] من واقع ما وصفتها الأجهزة الأمنية من مبالغات أو افتراءات، ومن واقع ما قدم للناس على أنه نتائجها، وهو يقفز إلى ذكر هذه النتائج بافتراض حدوثها كما لو كانت تحققت! متبعاً أقسى أسلوب في الاتهام والافتراء، وهو أسلوب اتبعته ثورة ٢٣ يوليو على الدوام.

ونرى المشير عبد الحكيم عامر (في رسالته لكمال الدين حسين) وهو حريص على أن يعاقب الإخوان المسلمين بما نسب إليهم زوراً من نوايا لا من أفعال، ونراه يدينهم ويحكم عليهم من واقع هذه النوايا المصورة، ثم إنه بناء على ذلك وتأسيساً عليه كان يلوم كمال الدين حسين أن يتعاطف مع قوم نسبت إليهم مثل هذه النوايا.

ويصل المشير عبد الحكيم عامر إلى أن يستعدي كمال الدين حسين على الإخوان باسم "الأخوة والوفاء والمبادئ الإسلامية والإنسانية"، (وكأنه يتحدث إلى صديق في فريق أو إلى عضو في جماعة سرية)، وهو حديث إن جاز أن يكون بين شخصيتين كعبد الحكيم وكمال، فإنه لا يليق بالمستوى التنفيذي والسياسي الذي وصل إليه،

فقد كان كلا منهما نائبًا لرئيس الجمهورية، وكان كمال كما نعرف قد أصبح رئيسًا للوزراء كما كان عبد الحكيم قد أصبح قائدًا عاما للقوات المسلحة! وعبارات المشير عبد الحكيم عامر في هذا الشأن أوضح من أن تحتاج إلى تقديم أو شرح، فهي عبارات مباشرة بسيطة قصيرة مصاغة على هيئة أسئلة استنكارية موحية، وإن كانت منكرة، وهو يقول فيها:

“عزيزي كمال..

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

“لقد تعودت ألا تزعجني الصراحة، لأن الصراحة هي الطريق إلى الفهم الصحيح، ودعني أيضًا أن أصارحك القول، وقد تعودت أن أقول ما أعتقد ولا أخشى في ذلك إلا الله وضميري.”

“إن طبيعة الرسالة التي تلقيتها منك كانت بمثابة صدمة عنيفة قد نسفت في نظري جميع القيم والروابط التي تجمعنا، وفي رأيي لم يكن هناك ما يبررها على الإطلاق فهي رسالة، وسأعبر عن ذلك مخلصا وصادقا: “من كمال رسول الله إلى عبد الحكيم كسرى أنوشروان”؛ أي من نبي مؤمن إلى قائد ملحد، وأنت لست نبيا، وما كنا نحن بملحدين كافرين. فنحن نؤمن بالله واليوم الآخر.”

“وكنت أنتظر أن تكون رسالتك في مثل هذا الوقت وهذه المؤامرات الإجرامية تدبر والتي كان الغرض منها التحطيم والقضاء على نفوس بريئة والرجوع بها إلى الخلف سنين طويلة.”

“كنت أنتظر على الأقل أن تستنكر ذلك وما عهدت فيك عدم الوفاء وما عهدت أن ترى الأمور بهذه الطريقة الغريبة التي لا أعلم ولا يعلم إلا الله كيف وصل بك الأمر إلى ذلك، تتشكك في كل شيء وترى صورًا قاتمة لا وجود لها.. ماذا ألم بك؟ لا أعلم.

المشير يظن أن صديقه الذي ينبهه هو المغيب

ربما نتوقف هنا لتدبر حقيقة مرة وهي أن ما كان يقوله المشير عبد الحكيم عامر

كان هو عكس الحقيقة، وهو أمر مفارق ومؤسف، فبعد الحكيم هو الذي تصور صوراً قاتمة لا وجود لها ودفع ثمن تصوراته بعد أقل من عامين كما نعرف، لكن التاريخ (في الحقيقة) لا يبدو مقروءاً على هذا النحو لمن يشارك في صنعه.

وتواصل نصائح عبد الحكيم عامر التي قدمها (من مقعده الوثير) لصديقه كمال الدين حسين، وإذا نظرنا بقدر من التأمل البسيط إلى النص الذي كتبه عبد الحكيم أو كاتب رسالته، لوجدناه وقد استسهل أن يبدو وكأنه قد انساق تماماً إلى ترديد كلام الإعلام المحرض على الإخوان وعلى غيرهم، والمؤمن بشيء هلامي لا وجود له في الواقع، وهو ما يتعارض مع الوطنية المجردة بل ومع التدين أيضاً، بينما تقول رسالة عبد الحكيم عامر أنه مؤمن مثالي:

“ارجع إلى نفسك يا كمال وتأمل كل شيء بهدوء وبنفس خالية من الغضب والنزعات، فكر في الأمور بعيداً عن المؤثرات وبعيداً عن كلام المغرضين وهمساتهم وافتراءاتهم، الذين لهم هوي والذين لا يبتغون الا مصلحة ذاتية من ورائك، وقد وجدوا في شخصك الأمل الذي يحقق لهم الأمل وهذه الأهداف، فهم يدعون الكلام باسم الحق وهم لا يريدون إلا الباطل.”

“إن المؤامرة الأخيرة التي دبرها الإخوان المسلمون المتعصبون مؤامرة لا يمكن وصفها إلا بأنها جريمة ضد شعب بأسره بل جرائم قتل باسم الإسلام.. دماء تسيل، وخراب يعم باسم الإسلام، هل هذه هي الحرية التي يطالب بها هؤلاء الذين يريدون فرض أنفسهم على الناس بالدماء والخراب”

“والله هذا لا يقره دين ولا يقره ضمير ولا يقره أي شخص عنده إنسانية.”

المشير يصارحه بعقيدته الراسخة في اتهام سيد قطب

نجد المشير عبد الحكيم عامر وهو يؤكد لصديقه كمال الدين حسين عقيدته الراسخة في اتهام سيد قطب حتى أنه تجاوز في هذا الاتهام كل الحدود المعقولة، ونجد عبد الحكيم يتساءل هل يريد سيد قطب أن يكون نبياً، أو ظل الله على الأرض؟ ويبدو عبد الحكيم واثقاً و متماسكاً في هذا النص الذي كتب له على هذا النحو

“المتياسر في فهمه”، و”المتحامل في اتهاماته”، والمعتمد على أكاذيب ومبالغات لا يمكن لسياسي حقيقي أن يبني عليها رؤية أو مناقشة.. وبطريقة الدبة التي قتلت صاحبها يلخص عبد الحكيم في رسالته معاناة الجماهير، دون أن يلتفت إلى أن نظام الحكم الذي يدافع عنه هو الذي خلق هذه المعاناة وغذاها وأدامها. ولو أن أحدًا أراد تصوير الانتكاسات التي وصل إليها حكم ثورة ٢٣ يوليو أو الحكم الناصري فيما قبل هزيمة ١٩٦٧ ما وجد نصًّا أبدع من هذا في مقابل الأرقام المبالغ فيها التي يؤثر بعض الكتاب الشيوعيين إيرادها عن معدلات التنمية الكاذبة...، وهو يقول:

“إنني تابعت التحقيق خطوة خطوة، والمؤامرة فيها أكثر مما نشر حتى الآن أيريد سيد قطب أن يصنع من نفسه نبيا ينزل عليه الوحي يأمره بقتل الناس وتدمير البشر، أهو ظل الله على الأرض ينهي حياة ما شاء من العباد، لا أعلم كيف لم يحدث في نفسك هذا العمل الالم كل الألم؟

وكيف اكتفيت بإرسال خطابك لي بالمعني الذي سبق أن ذكرته لك؟ هل فكرت ماذا كان سيرتب على نفس محطات الكهرباء فقط؟ توقف المستشفيات، وفاة المرضى رجالاً ونساء وأطفالاً، القاهرة بلا ضوء، بلا مصانع يعمل فيها آلاف العمال... أصبحوا عاطلين”.

“الناس لا تجد قوت يومهم بل لا يجدون حتى الماء ليشربوه. مجاري تطفح في الشوارع وفي المنازل، أوبئة تفتك بأرواح لن تعوض طبعًا. باسم ماذا يحدث كل هذا؟ بأمر من يحدث كل هذا كيف تعوض مثل هذه الخسارة قبل سنوات طويلة؟ أما الأرواح فلن تعوض طبعًا، باسم ماذا يحدث كل هذا؟ بأمر من يحدث كل هذا؟ حكم من هذا؟ حكم من جعلوا أنفسهم خليفة الله في الأرض؟ إنه اغتيال لشعب ولحريته ولحياته ولتقدمه بل أيضًا لمعاشه اليومي”.

المشير عامر يحرض كمال الدين حسين على الإخوان

ثم يلجأ المشير عبد الحكيم عامر في رسالته التي تبني جوهرها، مثل غيرها من النصوص التحريضية، على اتهامات مقولبة، إلى وضع كمال الدين حسين في الجهة

الأخرى من معركة الثوار مع الإخوان، ويتحدث عبد الحكيم في رسالته لصديقه كمال الذين حسين عن اعتقاده الواثق في استمرار استحقاقه هو وعبد الناصر للثقة التي كان كمال الدين حسين قد وضعها فيهم، وأنه - أي كمال - لم يخطئ بوضع ثقته فيهم لأنهم يحافظون بالفعل على مصالح الشعب.

ويؤكد المشير عبد الحكيم لصديقه كمال الدين حسين أن الثورة مهما أخطأت فإنها تصحح أخطائها بدون قسوة أو انتقام (ومن العجيب أن عبد الحكيم نفسه أصبح بعد أقل من عامين أكبر ضحية للقسوة والانتقام).

كما يلجأ المشير عبد الحكيم (دون وعي سياسي في الغالب) إلى ترديد فهم شمولي مغلوط للحرية، فيقول في رسالته إن الذي يقضي علي الحرية هو التعصب مهما كان رداؤه وليس مجرد قانون، ويهاجم المشير عبد الحكيم عامر ما يزعم أنها آراء الإخوان في هذا الصدد ويصفها بالكفر بالقيم الإنسانية والبشرية، وهو يقول:

“وماذا يكون شعورك وأولادك في منطقة تتفجر منها مواد النسف؟ ماذا يكون شعور كل أب كل أم كل أخ؟ فكر قليلاً يا كمال دون تحيز ودون غضب لأن هذا هو حكم الطغيان بكل معانيه حكم الغابة بكل صورته، هذا هو الإرهاب بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى مروع”.

“هل الأخوة والوفاء تعنيان تأييدك لهذا العمل أو تعنيان أنه كان يجب عليك استنكاره؟”

“هل المبادئ الإسلامية والإنسانية تقرأ أنك لا تقف لتحارب كل هذا بكل قوتك بدل أن تؤيده في خطابك الأول الذي يدل معناه على ذلك؟”.

“أي معنى ذلك أنك توافق على قتلنا، وهذا في رأيي أبسط الأمور، فلكل أجل كتاب، ولكن كيف يطاوعك ضميرك وكيف تقنع نفسك بالموافقة على اغتيال شعب؟”.

“تعرضت في كلامك عن الثقة فينا، وأنا بدوري أقول إنك لم تخطئ بثقتك فينا

وكل ما أريده منك وأرجوه أن تفكر بعيدا عن كل مؤثر أو مظهر ولا تجعل أي تصرف شخصي أو تصرف بسيط يؤثر على جوهر المواضيع.”
“إننا، ومن جانبي أيضًا، سنعمل على المحافظة على مصالح شعبنا وسنحافظ عليه ضد أي محاولات من هذا الطابع بكل وسيلة ممكنة، وكما ذكرت حقا في خطابك الأخير أن الناس يعرفون الحقيقة، ولكن ليست الحقيقة التي تتصورها أنت والتي طبعًا يصورها لك بعض الناس الذين تعتبر أن كلامهم لا يقبل المناقشة.”

المشير يستنكر تفكير كمال الدين حسين في الإقامة في المدينة المنورة

“وتقول إنك تريد أن تخرج إلى السعودية؟ لماذا هل هي بلد الحريات؟ هل هي بلد الإسلام؟”

“ما هذا يا كمال؟ عجيب والله هذا التفكير إن النبي ﷺ كان بشرا ومات كما يموت البشر، وإن جلوسك بجانب قبره لن يعطيك شيئاً.”

المشير ينصح صديقه كمال الدين حسين، بما كان الأولى أن ينصح به

نفسه

ثم ها هو المشير عبد الحكيم عامر يبدأ على طريقة الصحفيين (عندما يتولون كتابة المقالات الحماسية) في نصح صديقه كمال الدين حسين، بما كان الأولى أن ينصح به نفسه، ويصل عبد الحكيم عامر (للأسف الشديد) إلى أن يتصور نفسه من ملاك الحقيقة المطلقة وإلى أن يضع صديقه بين شقي الرجي طارحًا عليه التساؤل الساذج: هل يوافق على أن يتولى هؤلاء (الحيوانات الكاسرة) بتعصبهم وقسوتهم الحكم؟ أم أن الواجب هو منعهم من الوصول إليه، حتى لو كان ذلك بالأسلوب القاسي الذي ينتقده كمال الدين حسين، لأنه لا يعلم (الحقيقة) على حين يبرره المشير عبد الحكيم عامر لأنه يعلم (الحقيقة).

ويقول المشير عبد الحكيم عامر في هذا الصدد:

“لا تخدع نفسك يا كمال، جرد نفسك يا كمال من كل الاعتبارات مليا وستري

الأمور بغير هذه العين، خصوصًا بالنسبة للحقائق التي سردتها لك ولا تقبل جدلاً.”
“ثم بعد ذلك تكلمني عن قانون ويزعجك أن يصدر مثله وهذا ليس موضوعاً
جوهرياً ومهما أخطأت الثورة يا كمال فإنها تصحح دائماً أخطائها.”
“ولكنها ما كانت قاسية وما كانت منتقمة وأنت تعلم ذلك وشاركتنا في أفكارنا وفي
قراءتنا وفي جميع الأحداث التي مرت بشعبنا منذ يوليو ١٩٥٢ وتعلم جيداً كيف نفكر
وكيف نتصرف.”

“إن الذي يقضي على الحرية ويقتلها هو التعصب مهما كان نوعه ومهما كان شكله
ومهما كانت الشعارات التي يحتمي فيها؛ إن كان تحت اسم إسلام أو تحت اسم إصلاح
أو غيره، إن بلادنا يتآمر عليها الاستعمار والرجعية. ألا يكفي ذلك حتى تخرج هذه
الفئة لتضع البلاد تحت رحمته وتجعلنا في قبضته مرة أخرى ربما إلى سنين طويلة لا
يعلم إلا الله عددها؟”

“وهل هذا مفهوم الحرية؟ وهل هذه هي الحرية التي أعلنها الإسلام؟ أنا أقول كلا
وألف كلا، بل إن هذا هو الكفر بعينه بكل القيم البشرية والإنسانية بأكملها.”
“أتوافق يا كمال على أن يحكم مثل هذا الشعب مثل هذه الحيوانات الكاسرة التي
نزعت من قلوبها الرحمة. تعصب أعمي لا يرى إلا في القتل والتهديد وسيلة لكل شيء
ويأمر من ظل الله على الأرض سيد قطب، وهل هذا هو حكم الله؟
“إن الله بريء من القتلة والسفاحين.

“لماذا أنت عاتب إذن؟ أليس عتبي عليك أكثر وأعظم؟ أليس من حقي وأنا بشر
ولست نبياً ولا أدعي أنني أوتيت من الحكمة كلها أو بعضها، أليس من حقي أن
أصاب بصدمة حين أجد أن هذا هو أسلوب تفكيرك الجديد وهذا ما يقره ضميرك،
وهذا ما تراه حقاً؟”

الصدقة تتحول إلى حب بلا أمل

ثم يصور عبد الحكيم عامر نفسه وهو يواجه زميله وصديقه كمال الدين حسين
باعتقاده في ضعف أمله في أن يستمع إليه، ومع هذا فهو يقول له غنه لا يزال حريصاً

عليه، وأن حرصه هذا هو الذي جعله يمنع عنه الناس حتى لا يتصلوا به لكي لا يؤذيه هذا الاتصال، واذن فهو لا ينكر أنه أقام من نفسه قيما على صديقه ولكنه فيما يصفه بأنه صدق شديد، يفسر له أنه يفعل ذلك من منطق الحب، وهو فيما يبدو حب بلا أمل، كما تقول الرسالة نفسها:

“إنني يا كمال كما تعرف لا أخاف أحداً ولا أخشى إلا الله وضميري، ولولا سفري لفرنسا لجابتهك بهذه الحقائق مع ضعف أملي أنك ستستمع لما أقوله وتقتنع بالحقائق الملموسة، إننا لم نمنع الناس عنك إلا خوفاً عليك.. وخوفاً على الناس ألا تنتهي المأساة البشرية التي كانت تعمل على ثلاثة عشر عاماً”.

“أرجو أن تصفو إلى نفسك وتفكر في هذه الآراء وتطرح المسائل الصغيرة جانباً، وطبعاً أنت حر في أن تأخذ بها أو تلقيها في عرض البحر ولكن لي الحق أن أكتب إليك ناصحاً بأمانة وصدق كما كتبت إلى لائما وناصحاً”.

“ربما تذكر أنك كنت في الحكم وجميع السلطات في يدك سياسية وتنفيذية، وهذه حقيقة وكنت حر التصرف، وهذه حقيقة أيضاً، ولم يحدث طوال هذه الفترة أن اختلفت على المبادئ التي نثور عليها الآن بل كنت متحمساً لها وكنت أشد تطرفاً، هذه حقيقة أيضاً ربما تذكر القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ والآراء التي أبديتها أنت شخصياً في الاجتماع بالإسكندرية، وكنت يا كمال متطرفاً لحد كبير ومتحمساً للقوانين أشد التحمس.. حقيقة أيضاً”.

“ماذا تغير إذن بعد ذلك حتى تتحول هذا التحول المفاجئ المتطرف أيضاً، وفجأة يصبح كل شيء خطأ وتصبح الحريات مغتالة على حد تعبيرك الذي لم أهضمه مطلقاً.. فجأة حدث كل ذلك.. ما الذي غير أفكارك بهذه السرعة الكبيرة.. ما الذي أدخل [بتوازنك] لهذه الدرجة.. حتى تنقلب أفكارك فجأة”.

المشير عامر يمن عليه برده

وتصل رسالة المشير عبد الحكيم عامر إلى جملة لا يكتبها إلا يساري متمرس على توجيه التهم بسرعة وقسوة، ولا يجد عبد الحكيم أي حرج في أن يتهم صديقه كمال

الدين حسين بأنه يعطل عقله عن المناقشة، وينبهه عبد الحكيم إلى أن تطبيق أي نظام يحتاج إلى إعادة التقييم.. وعند هذه النقطة يبدأ عبد الحكيم عامر بصور نفسه في موقع الناصح الذي يتولى توجيه النصائح القاسية إلى كمال الدين حسين بأن يتقي الله في نفسه وفي شعب مصر وفي حياة الناس وأرزاقهم.

ويقرن المشير عبد الحكيم عامر هذه النصائح بقوله إنه كان مترددًا في أن يكتب لكمال الدين حسين لأنه يعرف ما وصل إليه من رأي، ولكنه مع هذا "تنازل" وفضل أن يكتب إليه ويقول:

".. ولكنك يا كمال أصبحت دكتاتورًا تريد فرض رأيك فحسب".

"لقد تناقشنا أكثر من مرة في أفكارك وتطرحنا الحجج والبراهين.. وصدقني والله ما وجدت في آرائك التي أصر على أنها ظهرت فجأة شيئًا منطقيًا أو سليمًا.. وجدت لديك إصرارًا غريبًا وعقلك يرفض أن يناقش.. بل تصميمًا فقط على ما أنت فيه".

"إن تطبيق أي نظام في حكم الشعوب يحتاج منا جميعًا لإعادة النظر في خطواتنا من حين لآخر، فجل من لا يخطئ".

المشير عامر يصفه بالدكتاتورية

ثم يصل المشير عبد الحكيم عامر إلى أن يصف صديقه بالدكتاتورية:

"وأظن ألا تعتبر نفسك معصوما من الخطأ.. ولا أظن أن يصل بك الأمر إلى هذا الحد.. ولكن كل الشواهد تدل على غير ذلك.. فأنت تريد فرض رأيك، ورأيك أنت فقط في نظرك الصحيح، وهذه هي الدكتاتورية في أعنف مظاهرها يا كمال.. وهذا هو قتل الحريات وضربها ضربة قاصمة".

"كل منا يرى عيوب غيره، وحبذا لو فكر في عيوب نفسه.. لماذا لا تحاول أن تجابه نفسك وتعرف عيوبك كما تبحث عن عيوب الآخرين وتبالغ فيها إلى أقصى الحدود.. إن فعلت أو حاولت بالنسبة لنفسك يكون حكمك على الأمور أقرب إلى الصواب ولا تختلط الأمور في ذهنك هذا الاختلاط الفظيع".

المشير عامر يدعو إلى تقوى الله

ثم إن عبد الحكيم يصل إلى أقصى ما يمكن من اتهامات الأصدقاء المقربين لبعضهم البعض، حيث يذهب إلى أن حالة صديقه كمال الدين حسين النفسية هي التي أثرت عليه، ويصحب هذا أن يصل عبد الحكيم عامر إلى أن يتبادل المواقع مع صديقه كمال الدين حسين فيصبح هو من يدعو إلى تقوى الله في نهاية رسالته؛ على نحو ما كان كمال الدين حسين قد بدأ رسالته بدعوة عبد الحكيم إلى تقوى الله... وهو يصل في تعميق هذا المعنى وتقصص أدبياته إلى أن يقول:

“لا تجعل حالتك النفسية تؤثر على تفكيرك..”

“ولا تجعل لكلام من حولك قدسية.. وهم في كلامهم معك في قرارة أنفسهم يعملون طلبا للنفوذ وطلبا للسطوة وللشهرة.. وعندي على ذلك أمثلة كثيرة واقعية، أمثلة حية غير مبنية على استنتاج أو على كلام الغير”.

“إذا فكرت جيدا وحللت كل شيء لنفسك بصراحة ووضوح ستجد أنني كنت خير ناصح حتى ممن تظن أنهم أقرب وأخلص الناس إليك، وأعود مرة أخرى وأقول كيف تتصور أن تولد الحرية في ظل الدماء والخراب.. وأن يكون لفئة من الناس أن يتكلموا ويفعلوا باسم الله مفوضين منه.. [يفعلوا] ما شاءوا.. هل هذه هي الحرية.. هل هذا هو طريق الحرية أو الديمقراطية؟”

“أقول بدوري يا كمال اتق الله في نفسك.. اتق الله في شعب مصر.. اتق الله في حياة الناس وأرزاقهم.. ولا تظلم نفسك ولا تظلم الناس معك.. لقد حاولت جهدي أن أشرح لك الحقيقة وإن كانت مرة، ولكنك دفعتني إلى ذلك دفعا..

“وأقول وأنا مرتاح الضمير إنني أدت الأمانة.. ولعلك ترى الأمور على حقيقتها بعيدا عن المؤثرات التي وقعت [فيها] فترة من الزمن، وإن حدث ذلك كان نصرا عظيما لك على نفسك وكان نعمة وبركة من الله للجميع”.

“وقد ترددت أن أكتب خوفا أن تكون قد سددت أذنك لا تريد أن تسمع أحدا إلا إذا حدثك على هواك وعلي ما تحب.. ولكنني قررت أن أرد عليك قدر جهدي

ومناقشة الموضوعات التي أثارها ليست صعبة.. فقد ناقشتها معك مرارا وما اقتنع أحد من الذين ليس لهم غرض بما تقول يا كمال..
“والسلام عليكم ورحمة الله”.

ثم إن عبد الحكيم بعد كل هذا الذي وجهه إلى صديقه في الفقرة الأخيرة لا يجد أي حرج (بل يجد الفرصة) في أن يكتب لكمال الدين حسين في نهاية الخطاب ملاحظتين ينبهه فيهما بشدة إلى أهمية أن يتسق مرة مع التاريخ ومرة أخرى مع الواقع وهاتان الملاحظتان:

• ملاحظة: إنني أخشى حكم التاريخ عليك أن يقول كمال حسين انقلب على الحكم متبنيا أفكارا جديدة لأنه ابتعد عن السلطة التنفيذية والسلطات التي يمارسها.

• ملاحظة: كتبت إليك هذا لتعرف الجانب الآخر من الصورة التي قد تكون تاهت عنك وسط خضم المتكلمين والمحدثين، وإني أكتب لك ما أعتقده وعن صدق والحديث طويل ولا يتسع له حتى هذه الصفحات القليلة ولكن لعل الله يجمع ما تفرق ويهدي ويرتق الصدع.
إنه على كل شيء قدير.

عبد الحكيم عامر

١٩٦٥ / ١١ / ٤

الفصل الثالث

كمال الدين حسين

الذي استحب العيش في معسكر المعارضة

فيما بين قادة يوليو ١٩٥٢ فإن كمال الدين حسين وحده هو الذي ينطبق عليه هذا الوصف، وحين كان معسكر المعارضة في عهد الرئيس عبد الناصر من رابع المستحيلات فإنه مارسها بطريقة مبتكرة هي توجيه معارضته للمشير عبد الحكيم عامر بدلا من الرئيس جمال عبد الناصر، وتوجيهها بالقلم الرصاص لا بالرصاص على نحو ما أوحى به عنوان مدونتنا السابقة. وقد أؤذي كمال الدين حسين بسبب هذه المعارضة الهينة اللينة بأكثر مما كان يتوقع.

وفي منتصف عهد الرئيس أنور السادات راود كمال الدين حسين الحنين إلى السياسة، ولو من باب اللجوء إلى القاعدة الشعبية في دائرة من الدوائر الانتخابية، وهكذا فإنه اتخذ قرارا شجاعا لم يتخذه أحد من أئداده، ورشح نفسه لمجلس الشعب عن دائرة بنها في انتخابات ١٩٧٦ وفاز بعضوية مجلس الشعب، وأصبح بفضل اسمه وتاريخه ومناصبه من النواب البارزين تحت القبة، لكنه بحكم جمود العقلية العسكرية كان غير قادر على بدء موجات مؤثرة من الفعل البرلماني القادر على بناء توجه ما كما انه بالطبع لم يكن مؤهلا لأداء دور التأسيس لتحالف برلماني يقوده أو يوجهه، فقد كان فطاحل عهد ما قبل الثورة لا يزالون على قيد الحياة والنشاط، ومع هذا الأفق الذي بدا غير محدد المعالم فإن كمال الدين حسين بما عرف به من حماس فعل أقصى ما تصور أنه كان متاحا أمامه، فسارع وبأقصى ما هو ممكن من السرعة في عالم السياسة إلى الدخول في خلاف علني وجسور مع الرئيس السادات من خلال رسالة مفتوحة، ومع البريق الخاطف لهذه الفكرة فمن المفهوم والمعروف في كل الممارسات السياسية ومع كل الأنظمة أنه كان يمكن له أن يقول بأكثر مما قال به في هذه الرسالة وفي ظلها بفضل ما كان يتمتع به من صفته البرلمانية، وكان من الممكن له أن يلقيها في البرلمان (وبطريقة مفاجئة) قبل نشرها (وليس بعده) محفوظة مطولة

ملحنة منعمة، وهو واقف تحت القبة، محتما بحصانته البرلمانية، لكنه فيما يبدو وقع تحت تأثير من كانوا يترددون عليه ويسولون له مواقف اندفاعية لم يكن من الصعب عليهم تصور قبوله بها، بل إننا بعد ما شاب شعرنا مع عصر الثورة لا نستبعد أن يكون النظام نفسه قد دس عليه من دفعوه إلى هذا الموقف المعجل بانتهاء فرصته في المعارضة المحسوب حسابها أو المعتبرة، وهكذا فإن رسالته المفتوحة للرئيس سرعان ما مهدت الفرصة لإسقاط العضوية عنه في ١٩٧٧، فبقي في الحياة العامة كوجه معارض، وقد رشح مرة ثانية في انتخابات ١٩٧٩ لكن النتيجة جاءت بفوز غيره.

لم يكن من المتوقع سياسيا أن تصل معارضة كمال الدين حسين للرئيس السادات إلى ذروتها بسرعة من خلال مثل هذه الرسالة المفتوحة لرئيس الدولة، لكن هذا كان من المتوقع إنسانيا ونفسيا، وعلى عكس ما تقول به السياسة، فقد كان كمال الدين حسين نفسه يحس بالجرح والحرج معا من أن يكون مرؤوسا للرئيس السادات، حتى إنه لم يحفظ لنفسه أي خط من خطوط الرجعة حين نشر رسالته، وهكذا فإن رسالته رغم محتواها الجيد لم تترك أي أثر في الحياة السياسية، وفسرت حتى في أوساط المعارضين في إطار شخصي بحت على الرغم مما أعرفه يقينا من صدق كمال الدين حسين فيها وإخلاصه، والسبب بسيط جداً، ذلك أن صورة كمال الدين حسين في عهد الرئيس جمال عبد الناصر كواحد من أهم رموز النظام، والذي لم تكن قيمته تقل عن أن يكون واحدا من أهم خمسة من رموز النظام بقيت هي الطابع المسيطر والمأثور عن شخصيته، على حين تضائل إلى أقصى حد ما عُرف في ١٩٦٤ على نطاق ضيق من أن كمال الدين حسين ترك الحكم مغاضبا وثائراً، والسبب في هذا هو قوة تعبئة النظام الناصري لمستويات القواعد الشعبية، وهو ما تكفل بتخفيف قيمة معارضته إلى حدود قريبة من التلاشي، بل إن الإعلام الناصري كان قد نجح في تصويره في صورة سلبية عاجزة ضعيفة القدرة على تحمل التحديات الثورية وهي ذاتها الصورة التي كانت الأجهزة الناصرية القوية والمؤثرة تصور بها من استغني عنهم الزعيم الملمم، وتبدع في هذا التصوير، وهي بالطبع صورة سلبية المعالم والفعل والولاء، وهي صورة تبدأ بالعصيان للزعيم وتنتهي بالفشل، وكان هذا بالطبع هو حال

كّل من عارض الرئيس جمال عبد الناصر مهما كان من أقرب المقربين أو أخلص الخلقاء. وهكذا فإن صورة كمال الدين حسين لم تكن تكتسب أي زهو أو فخار ولا أي مجد من حيث هو معارض في ١٩٦٤، وإن كان هو قد ظل، عن حق، يعتقد في غير ذلك.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حين كان كمال الدين حسين واحداً من الذين تبنا إرسال وثيقة المعارضة التي وقّعها عدد محدود من كبار المسؤولين السابقين في ١٩٧٢ ورفعوها للرئيس أنور السادات.

وهكذا فقد جاء وجود كمال الدين حسين في برلمان ١٩٧٦ مفاجئاً، وبدا هذا الوجود، بلا مبالغة، للجماهير البعيدة عن مجريات الأمور وكأنه بمثابة تفضّل من النظام أو الدولة على واحد ممّن تركوا المسيرة، أما في لغة العدميين وما أكثرهم فإنه كان يبدو جزءاً من اللعبة، وأما بلغة المسكونين بهاجس التآمر، فقد كان يبدو وكأنه كمين منصوب للبحث عن سيتدرد عليه من المواطنين أو الساسة.

لم يستطع أن يخلق كيانا سياسيا يلتف حوله

ترتبت على الموقف القديم المستقر المعالم الذي رسمته الأجهزة الناصرية العميقة لصورة كمال الدين حسين الذي خرج عن الخط الثوري صعوبة حقيقية ومبررة في مهمة كمال الدين حسين حين أراد البدء في معارضة جادة أو حادة للرئيس أنور السادات، وازداد الأمر صعوبة بسبب انتماء الرجلين (السادات وكمال الدين حسين) إلى مفاهيم متقاربة جداً، وهو ما ظهر أثره بالفعل، ذلك أن سياسة الرئيس أنور السادات كانت في واقع الأمر متسقة تماماً أو إلى حد كبير مع توجهات كمال الدين حسين، وربما أنها كانت أكثر "يمينية" مما كان كمال الدين حسين يطالب به، بل ربما أن كمال الدين حسين لم يكن بحكم تكوينه قادراً على أن ينفذ أمنيته السياسية المعروفة في إلغاء اعتداءات النظام الناصري على المال الخاص بالسرعة التي نفذها بها الرئيس أنور السادات حين بدأ بتصفية الحراسات بمجرد توليه الرئاسة، ولم تكن خطوات كمال الدين حسين في هذا السبيل بقادرة على أن تحفر مكانة حقيقية في الشارع السياسي أو الوجدان الشعبي لا لنقص في الإيمان عند صاحبها أو لنقص في

اليقين وإنما جاءها توقع الضعف النسبي مما كان متوقعا من نشاط رجل عرف قبل سنوات بموهبته الإدارية المؤمنة بضرورة التنفيذ التدريجي المتقن، وقد كان كمال الدين حسين في وجدان الجماهير إداريا ملتزماً نمطياً، ولم يكن مثل الرئيس أنور السادات متمكناً من السياسة والخطابة والتحريض، وقادراً على أن يبدأ الدوامات من دون تحسب، على يترك للزمن إصلاح كل ما هو ممكن ووارد بل وحتمي من التسرع في إنفاذ أي سياسة جديدة من هذا القبيل.

وهكذا فإن كمال الدين حسين حين أراد أن يصوغ فكرته في معارضة الرئيس أنور السادات لجأ مضطراً إلى أن يتخطى أداء الرئيس أنور السادات في مجال المزايدة اللفظية فحسب في الحديث عن حقوق الإنسان وذلك من قبيل استعارة القول بلعنة الظالم.

ومن العجيب أن كل الفصائل التي كانت قد بدأت معارضة السادات لم تكن تؤمن بحقوق الإنسان بدرجة تفوق إيمان الرئيس أنور السادات (وهو بالطبع إيمان مشروط ومقيد) بحقوق الإنسان، فلما أدركت هذه الفصائل هذه الحقيقة بعد الخروج الباهت لكمال الدين حسين من الحياة السياسية ظلت المعارضة للرئيس أنور السادات في حيرة من أمرها تبحث عن مادة جوهرية لمعارضة الرئيس السادات على مستوى الشارع إلى أن أنقذها التاريخ بالمبادرة وكامب ديفيد ومعاهدة السلام.

رسالته المفتوحة إلى السادات في ١٩٧٧

بعث كمال الدين حسين برسالة حادة إلى الرئيس أنور السادات يوم ٥ فبراير ١٩٧٧ ووقعها باعتباره نائبا في البرلمان عن دائرة بنها. كان المبرر المعلن لهذه الرسالة أن الرئيس السادات كان فيما قبل هذه الرسالة مباشرة قد دعا إلى الاستفتاء حول قانون حماية الأمن والمواطنين بعد مظاهرات يناير ١٩٧٧ حيث اشترط القانون موافقة عشرين نائبا على تكوين أي حزب جديد، ونصت المادة ٦ منه على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي إلى إثارة الجماهير بدعوتهم إلى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح، بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لأعمالها، أو منع الهيئات الحكومية أو مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو معاهد

العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر، ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين: يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر.

وقد بدأ كمال الدين حسين رسالته بقوله السلام على من اتبع الهدى، وكأنه يخاطب كافراً أو ضالاً لا يستحق السلام إلا إن اتبع الهدى..، وقال فيها:

“٤ فبراير يوم مشؤوم في تاريخ مصر، وقراركم في هذا التاريخ مستغلاً المادة ٧٤ من الدستور الذي فصلته لمصلحة الفرد الحاكم قرار خاطئ وباطل دستورياً، أحملكم وزره كما حملت سابقك وزر القانون ١١٩، الخطر الذي تنص عليه هذه المادة غير موجود الآن، وكان لقصر نظر حكومتك والسياسة الخرقاء التي درجت عليها حكومات سبقت، السبب في الذي حدث يومي ١٨ و١٩ يناير في مظاهرات الجوع، وبدلاً من أن تعاقبوا حكومتكم على تقصيرها، وتنتظر كلمة القضاء في مدبري الحوادث التخريبية، وهم جميعاً تحت أيديكم الآن عاقبتم الشعب ومجلس الشعب، فقراركم هذا ازدراء لعقلية المصريين، وحریتهم وامتهان لمجلس الشعب وضرب لكل القيم الدستورية الحقة.

“أنت تعلم كراهيتي للشيوعية ووقوفي ضدها، ولكنك تعلم أيضاً مدي حبي لمصر، إن تقنين الظلم أشد أنواع الظلم، وأن هذا الذي يجري تقنين غير شرعي للظلم والاستفتاء الذين تنصبون تمثيلته ستزوره حكومتكم المبجلة، ملعون من الله ومن الناس كل من يتحدى إرادة أمة، أو يمتهن كرامة شعب.”

“حسبنا الله ونعم الوكيل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.”

رد فعل الرئيس السادات

أحال الرئيس السادات رسالة كمال الدين حسين إلى مجلس الشعب للتصرف، وفي يوم ١٤ فبراير ١٩٧٧ ناقش المجلس الرسالة في غياب العضو كمال الدين حسين، وتقدم ٢٥٢ نائباً من الحزب الحاكم وهو حزب مصر العربي الاشتراكي برئاسة ممدوح سالم بطلب لإسقاط العضوية عن النائب، وقرر المجلس بإجماع نواب الحزب

الحاكم أيضا ومعارضة ١٨ نائبا (من المستقلين واليساريين) إسقاط عضوية كمال الدين حسين من البرلمان باعتبار أن البرقية تضمنت عبارات بها مساس بالمؤسسات الدستورية.

نهاية عضويته في برلمان ١٩٧٦

هكذا كان أول وآخر نشاطات كمال الدين حسين المعلنة في مجال الحياة الحزبية أو ديموقراطية الحقبة الساداتية هو معارضته للرئيس أنور السادات من خلال عضويته في برلمان ١٩٧٦، وقد جاءت هذه العضوية حين أتاح الرئيس أنور السادات فرصة التعبير عن الرأي الآخر بأطيافه المختلفة من خلال الانتخابات البرلمانية وما تلاها من مجلس الشعب في دورته التي بدأت ١٩٧٦ وانتهت حين أحال الرئيس السادات نفسه رسالة هذا العضو للبرلمان لينهي وجوده البرلماني.

في بقية عهد الرئيس السادات

عاش كمال الدين حسين ما تبقى من عهد السادات حرا مطمئنا ولم تتخذ ضده أية اجراءات من قبيل تحديد الإقامة أو المنع من السفر أو الاستدعاء إلى تحقيق أو الاعتقال أو مصادره الأملاك، على نحو ما كان يحدث في عهد الرئيس عبد الناصر، وأصبح منذ ذلك الحين أيقونة للمعارضة والشجاعة والبعد عن العصبية لحكم العسكر.

في عهد الرئيس حسني مبارك

في عهد الرئيس حسني مبارك آثر كمال الدين حسين الابتعاد عن الممارسة المباشرة للحياة السياسية، وإن لم يحل الأمر من أحاديث صحفية انتقد فيها كلا من الرئيس عبد الناصر والرئيس السادات، وإن زاد انتقاده للسادات بحكم كثرة الذين كانوا يلحون في أحاديث تتناول فترة الرئيس السادات بالنقد المرير.

ويرى بعض المراقبين أن توقيعه على الالتماس المقدم للرئيس مبارك للعفو عن قتله السادات قد أثار المشاعر ضده، وجعل الدولة متحفظة في علاقتها به.

ويذكر له في مطلع عهد الرئيس مبارك أنه قام بجولة في الدول العربية مع زعيم

منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، من أجل إنهاء الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية المتحاربة في لبنان.

نشاطه فيما بين حرب ١٩٦٧ وعضويته في برلمان ١٩٧٦

من المهم الآن أن نعود لنتتبع نشاط كمال الدين حسين بعد استقالته ١٩٦٤ وبعد رسائله المتبادلة في ١٩٦٥ مع صديقه المشير عبد الحكيم عامر وهي المناقشات التي تناولناها بالتفصيل في حديثنا السابق.

موقفه في حرب ١٩٦٧

كان دور كمال الدين حسين في المراحل الثلاث لحرب ١٩٦٧ مشرفاً له للغاية كرجل وطني يعاني من تحديد الإقامة والإقصاء والترصص.

وذلك أنه في المرحلة الأولى لما بدت نذر حرب ١٩٦٧ سارع هو وزميلاه البغدادي وحسن إبراهيم إلى الوقوف بجوار الرئيس عبد الناصر ولقائه، لكن عجلة الحرب كانت تدور بأسرع مما يمكن للرئيس عبد الناصر أن يستمع إلى آرائهم. فلما كانت المرحلة الثالثة ووقعت الحرب حاول كمال الدين حسين أن يشارك بإنجاز أي شيء ينقذ الموقف، لكن الانهزام الناصري الساحق لم يكن ليسمح له ولا لغيره بأي دور فاعل.

ولما كانت المرحلة الثانية ووقعت الهزيمة وتأكدت هذه الهزيمة فإنه حاول أن ينصح الرئيس عبد الناصر بتبني سياسات ذكية في التعامل مع الموقف لكن الموقف كان قد تجاوز الذكاء.

ولما توفي الرئيس عبد الناصر شارك كمال الدين حسين في تشييع جنازته، وطلب مع زملائه مقابلة الرئيس السادات لكن الرئيس السادات اكتفى كما هو معروف بمقابلة عبد اللطيف البغدادي وحده.

مشاركته في كتابة وثيقة ١٩٧٢

شارك كمال الدين حسين مع مجموعة من رجال الحكم السابقين في كتابة الوثيقة (التي سماها الرئيس السادات بالعريضة) الشهيرة التي قدمت للرئيس السادات عام ١٩٧٢. وقد جاءت هذه المشاركة في ظل الانفراجة الكبيرة في حريات التعبير والحركة

التي أتاحها الرئيس السادات بعدما قام بما سماه حركته التصحيحية (١٥ مايو ١٩٧١) وكما هو معروف فقد كان قد أصبح من الممكن (وهذه هو التعبير الدقيق وهو كما هو ظاهر متأثر بصياغة الزمن في اللغة الإنجليزية التي تعبر بأفعال من قبيل: كان قد أصبح) لبعض قادة الرأي والعمل التنفيذي أن يجتمعوا ويتشاوروا وينتهوا إلى شيء مكتوب، وهذا هو جوهر ما حدث في وثيقة (عريضة) ١٩٧٢ الشهيرة التي سبقت وثيقة (عريضة) أخرى وقعها عدد من الكتاب في مطلع ١٩٧٣.

ويمكن القول على سبيل الإجمال بأن النقطة الجوهرية في هذه الوثيقة (التي سماها الرئيس السادات بالعريضة) كانت تطالب في صراحة بعمل شيء من أجل إنقاذ مصر من وهدة الهزيمة، وما صاحبها من الهزيمة النفسية العميقة، والمضاعفات التي ترتبت على زيادة الارتباط بالاتحاد السوفيتي دون جدوى..

اشترك كمال الدين حسين في توقيع هذه الوثيقة، وكان اسمه الثاني بين كبار المسؤولين السابقين العشرة الذين وقعوها أما الذي كتبها فواحد من اثنين، وأغلب الروايات ترجح أنه هو المهندس والسياسي ورجل الحياة العامة أحمد عبده الشرباصي، عضو مجمع اللغة العربية، أما بعض الروايات التي تقترب من الندرة فترجح أن الذي كتبها هو المستشار محمد عصام الدين حسونة، وزير العدل الأسبق، ووقعها مع هذين الرجلين ثمانية آخرون كان منهم اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ونائب رئيس وزراء أصبح رئيساً للوزراء في عهد السادات.

ومع أن معظم الأدبيات السياسية المتاحة عن عصر السادات، وفي مقدمتها مقالات الأستاذ أنيس منصور، تصرح بأن المهندس أحمد الشرباصي كان هو الذي تولى كتابة هذه الوثيقة أو العريضة الشهيرة في سنة ١٩٧٢، فإننا نلاحظ أن الشرباصي نفسه لم يطور موقفه في كتابة تلك الوثيقة أو العريضة إلى عداة لعهد الرئيس السادات، وإنما عاش بقية العهد متعاوناً ومشاركاً. أما المستشار محمد عصام الدين حسونة فذكر في مذكراته أنه هو الذي كتبها، وأن المهندس الشرباصي كان قد تردد أو تحفظ على توقيعها بسبب مشاركة وزير سابق آخر للري (أي عبد الخالق الشناوي) في هذا التوقيع.

اكتسبت هذه الوثيقة أو العريضة أهميتها من أن الموقعين عليها كانوا جميعاً من رجال الدولة في عهد الثورة، وكان من بينهم اثنان شغلا عضوية مجلس قيادة الثورة، وثالث (هو الشرباصي) كان عضواً في مجلس الرياسة مع العضوين السابقين، وعاشر كان نائباً لرئيس الوزراء في عهد عبد الناصر وأصبح رئيساً للوزراء في عهد السادات، واثنين من الوزراء غير هؤلاء جميعاً، واثنين من المحافظين، ونقيب الأطباء الأشهر، فضلاً عن القائد الأشهر للقوات الجوية.

هؤلاء أولاً هم الموقعون، على الوثيقة وقد كان هو ثانيهم من حيث البروتوكول:

- عبد اللطيف البغدادي.

- كمال الدين حسين.

- المهندس أحمد عبده الشرباصي باشا، رئيس الوزراء الأسبق.

- المستشار محمد عصام حسونة، وزير العدل السابق.

- الفريق مدكور أبو العز، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي سابقاً.

- المهندس عبد الخالق الشناوي، نقيب المهندسين ووزير الري سابقاً.

- أحمد كمال أبو الفتوح، محافظ القليوبية السابق.

- الدكتور رشوان فهمي، أستاذ بكلية طب الإسكندرية ونقيب الأطباء الأسبق.

- صلاح دسوقي، محافظ القاهرة الأسبق.

- الدكتور مصطفى خليل، نائب رئيس الوزراء الأسبق.

ولنقرأ معاً ما تضمنته هذه الوثيقة أو العريضة.

بدأت العريضة بالتأكيد على فكرة ولاء كتابها (أو بالأحرى الموقعين عليها) لمصر وحدها، وأنهم مدينون لمصر بأنها منحتهم شرف خدمتها في الصف الأول في مواقع متقدمة، ومن ثم فإنهم يشعرون بأن هذا الدين يلزمهم بتجنب الصمت الذي لا يمكن أن يلوذ به أي مصري مخلص:

“ السيد رئيس الجمهورية

تحية طيبة وبعد..

فإنه ما من مصري يملك اليوم أن يلوذ بالصمت.

وأولئك الذين يملكون الرأي ويحبسونه، ضنا به، أو حذر العواقب، إنما يرتكبون في حق مصر إثمًا لا يغتفر.

إن الموقعين على هذا الخطاب مصريون، تلك هي صفتهم الوحيدة، يتوجهون بها إلى رئيس الدولة، مدركين كل الإدراك أنهم لا يفضلون أحدا من أبناء مصر إلا بأمر واحد، أنهم أثقل حملا. لقد منحتهم مصر ذات يوم شرف خدمتها، وبواتهم مكانا رفيعا بين الصف الأول من خدامها.

إن لمصر إذن في ذمتهم ديننا مضاعفا.

إنهم ليتقدمون بهذا الخطاب، وفاء لدين مصر، وولاء لها.

إحساسهم بتهديد الوجود المصري نفسه

ثم لفتت هذه العريضة النظر إلى أن المحنة التي تعيشها مصر في ذلك الوقت كانت محنة غير مسبوقة، لأنها كانت تهدد الوجود المصري لا الأرض وحدها، منبهة إلى أن العون الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي كان دون المستوى الذي يسمح بالتحريض واسترداد الحق، كما أن العمل العربي لا يزال أقل من أن يرتفع إلى مستوى الخطر الذي يحيق بالأمة العربية لا بمصر وحدها:

“ السيد الرئيس..

“لم تعرف مصر على ما حفل به تاريخها من محن، محنة كتلك التي تمر بها. إن المحنة التي أطبقت على مصر لا تهدد الأرض وحدها.

“إن مصر، حضارة وتراثا، عقيدة وقيما، فضلا وعملا، فكرا وعلما وأملا، إن مصر وجودا ومصيرا تمتحن اليوم امتحانا شديدا، ودّ الأعداء لو كان فيه هلاكها.

“إن الغزو الإسرائيلي يدنس منذ خمس سنين، جزءا غاليا من أرض مصر، وفي نيته، وقد أعد لها بالإصرار على العدوان ويغريها بالمزيد.

“إن الاتحاد السوفييتي، القوة الكبرى الأخرى، تقدم لنا من العون القدر الذي لا يأذن حتى اليوم، بتحرير الأرض، واسترداد الحق.

“إن الدول العربية، لأسباب متباينة، عن دل منها، لم تستجمع بعد كل قواها، ومن ثم فإن العمل العربي، من أجل التحرير لم يرق بعد، إلى مستوى الخطر الذي يهدد الأمة”.

زلزلة البنيان الاجتماعي

وسرعان ما وصلت الوثيقة إلى جوهر ما أكثر من الحديث عنه في كتابي عن الرئيس السادات، وهو أن البنيان الاجتماعي لمصر في ذلك الوقت قد أصيب بزلزال شديد هو هزيمة يونيو (وقد حرص أصحاب الوثيقة على أن يعبروا عنها بالهزيمة لا بالنكسة)، كما حرصوا على الإشارة الذكية إلى أن البنيان نفسه كان قد أصيب (قبل الهزيمة) بصدوع، فجاءت الهزيمة فأظهرت هذه الصدوع القديمة بالإضافة إلى ما سببته من صدوع جديدة.

“إن البناء الداخلي يوشك أن ينقض. فإن هزيمة يونيو، بأسبابها، وأحداثها، وعواقبها، قد زلزلت البناء الوطني، فكشفت فيه صدوعا، وأحدثت صدعا.. ويشخص كتاب الوثيقة عيوب البنية التي أفرزت هزيمة يونيو ١٩٦٧، من دكتاتورية وديمقراطية مزيفة في غيبة القانون، وكثرة التشريع الاستثنائي، فضلا عن امتهان الحرية، وانتشار الخوف والنفاق، مما أدى إلى الذل والهوان، منبهين إلى أن الطريق لا بد أن يتغير لتعود مصر إلى صناعة مجدها على نحو ما صنعتها من قبل.”

ثم صاغت الوثيقة هذه المعاني بعبارات حاسمة الدلالة حيث قالت:

“ولدت هزيمة يونيو في حزن استبداد الفرد بالسلطة، وصورية التنظيم الشعبي والمؤسسات الدستورية، وغيبة القانون، وغلبة التشريعات الاستثنائية، وامتهان الكلمة الحرة، وشيوع الخوف، والنفاق، فالهوى، فالهوان.

“ولقد وعى الشعب درس الهزيمة ولن ينساه.

“إن طريق النصر لا يمكن بحال أن يكون طريق الهزيمة.

استقلال الإرادة الذي اقترحه الوثيقة على الرئيس السادات

نبهت وثيقة ١٩٧٢ الرأي والفكر إلى حقيقة استراتيجية مهمة كان الرئيس السادات نفسه يدركها، فجاءت الوثيقة فعمقت إدراكه لها، وهي أن الزمن لم يكن يلعب في صالح مصر، وأن هذا الزمن كان ينبه مصر إلى ضرورة اعتمادها على ذاتها قبل أي شيء، لأن مصر هي الوحيدة التي هزمت، ونحن نفهم الآن بوضوح أن المعني الباطن الذي أشارت إليه الوثيقة كان هو أنه لا الاتحاد السوفيتي ولا العرب قد هزما:

“السيد الرئيس..
“صنعت مصر أمسها وحدها. ولن يصنع الغد سواها. تلك هي الحقيقة الأولى، بل الكبرى، التي ينبغي أن نعود إليها.”
“لقد انقضت على هزيمة يونيو سنوات خمس.
“وإن صح أن الزمن عامل محايد، فالأصح أنه ينحاز، بغير تردد، ضد أولئك الذين لا يحسنون تقديره.
“ولقد آن لمصر أن تحسن تقديره.
“أن لمصر أن تستخلص، بأمانة وشجاعة، تلك الحقيقة الكبرى التي أسفرت عنها استراتيجية العمل الوطني بعد خمس سنوات من الهزيمة.
“لقد آن الأوان لأن ترسم سياسة التحرير الوطني، على أساس أن قوى مصر الذاتية وحدها، روحية ومادية، هي الركيزة الأولى والأمانة لتلك السياسة.
“نحن وحدنا أصحاب الشرف المثلثوم، والكرامة الجريئة، والأرض المحتلة، ولن يسترد الشرف والكرامة والأرض سوانا.”

التعويل على الإمكانيات الذاتية المصرية وحدها

وقد حرصت هذه الوثيقة التي اجتمع على توقيعها هؤلاء الرجال من كبار رجال الدولة السابقين الذين اكتتوا باستبداد عبد الناصر على أن تؤكد على أهمية الايمان بأهم حقيقة كفيلة بالخروج من الأزمة، وهي حقيقة التعويل على الإمكانيات الذاتية المصرية وحدها:
“إن حسابات معركة التحرير الوطنية، ينبغي أن تراجع على هدى من إمكانيات مصر وحدها.

“لقد عادت مصر الخالدة تحارب من أجل استقلالها في جبهتين: الغزو الإسرائيلي، وأطماع القوي الكبرى، وحينئذ فالأمانات الوطنية هي التي تحدد طبيعة النضال الوطني من أجل التحرير وأسلوبه.”

المطالبة بمراجعة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي

وهكذا وصلت الوثيقة بسلاسة ودكاء إلى المطالبة في عبارات صريحة واضحة

وحاسمة بمراجعة سياسة الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، وهي السياسة التي أثبتت فشلها وجاءت عباراتها قاطعة:

“وآن الأوان من ثم لمراجعة سياسة الإسراف والاعتماد على الاتحاد السوفيتي. إن تلك السياسة لم تحقق بعد خمس سنين من الهزيمة تحرير الأرض، وردع العدوان، واسترداد الحق”.

استقلال القرار المصري وليس إنهاء الصداقة السوفيتية

وسرعان ما تحفظت الوثيقة بذكر حقيقة مهمة وهي أنها لا تقصد إنهاء الصداقة العربية - السوفيتية، لكنها تقصد استقلال القرار الوطني:

“ونحن لا نقصد مجال من الأحوال المساس بالصداقة العربية - السوفيتية، فإنه لمن الطيش أن تستغني مصر عن صداقة إحدى القوتين الكبريين، إنما نقصد أن تعود العلاقة المصرية - السوفيتية إلى الإطار الطبيعي والمأمول للعلاقة بين دولة حديثة الاستقلال حريصة عليه حرصها على الحياة، ودولة كبرى لا تبرا استراتيجيتها بحكم العيدة والمصلحة من جموح الرغبة في بسط النفوذ”.

وتعود الوثيقة لتؤكد على ضرورة أن تتم هذه الخطوة بتأن وذكاء في الإعداد والتنفيذ: “وليس يدور بخلد واحد منا أن الخط السياسي المقترح يمكن أن يتم بخطى غير متأنية، أو بأسلوب غير محكم الإعداد والتنفيذ”.

المطالبة باللجوء إلى منطقة الأمان

كذلك فإن وثيقة هؤلاء المسؤولين العشرة كانت ترسم بالفعل استراتيجية ذكية للرئيس السادات الذي لم يكن في حقيقة الأمر في حاجة إلى هذا كله، وإن كان تاريخ عصره قد أصبح الآن في حاجة إليه، وذلك للرد على أولئك الذين ساقتهم السياسة إلى أن يخلطوا الأوراق الآن:

“إن التحول إلى الخط الجديد ينبغي أن يستوفي حقه من الوقت، من الإعداد المحكم والحكيم. إن أمنه وضمانه وجدواه تكمن كلها في سلامة الخطوات التكتيكية المنفذة له ودقتها.

“آن الأوان إذن كي تعود مصر إلى “منطقة الأمان” بين القوتين الكبريين، بل بين القوى الكبرى، بعد تعدد الأقطاب.

“لقد كانت مجاوزة حدود تلك المنطقة بغير شك سببا من أسباب المحنة.
“إن سياسة مخالفة الشيطان لا اعتراض عليها، إلا إذا كانت أو انتهت لحسابه،
وهي بالضرورة مفضية إلى حسابه إذا لم يكن الحليف كفؤا له وندا”.

حدود سياسة مخالفة الشيطان

هكذا وصلت الوثيقة إلى الإيجاء بأن سياسة مصر في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي كانت أقرب إلى مخالفة الشيطان (مستعيرة هذا الوصف من مقدمات العالمية حين تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفيتي)، ومشيرة في الوقت نفسه (بقدر كبير من الحياء) إلى أن هذا التحالف انتهى لمصلحة الشيطان لا لمصلحة مصر. وقد لمزت الوثيقة بكل وضوح تشكيل وزارة عزيز صدقي الذي لم يكن معظم موقعي الوثيقة يرتاحون إلى شخصية، ولا إلى علاقته برجال الثورة، مستعينة على هذا الابتعاد الواضح بما أعلنته مظاهرات الطلبة في ذلك الوقت:
“السيد الرئيس..

لقد عبرت حركة الطلاب الأخيرة عن مشاعر القلق تنتاب مصر على مصيرها، قلقا فجره التشكيل الوزاري الأخير. إن الشعب قد ازداد شكا في قدرة الأوضاع الراهنة على تحرير مصر.

“إن الموقعين على هذا الخطاب يقدرون ما تبذلون من جهد صادق مخلص من أجل الوطن. على أن تبعات مصر اليوم تبعات كبرى.

“التبعات الكبرى لا يقوى على حملها إلا العصبية أولو القوة والاقتماد والشجاعة من أشرف الرجال.

“إن كل الشخصيات الوطنية التي عرفت بولائها لمصر ولثورة ٢٣ يوليو، بشجاعة الرأي والاقتماد ينبغي أن تدعى لمناقشة شئون الوطن العامة، واقتراح جبهة وطنية تتولى تخطيط سياسة النضال الوطني من أجل التحرير.

والله نسأل أن يوفقنا جميعا، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا.

القاهرة في ٤ أبريل ١٩٧٢

مذكراته

كان كمال الدين حسين من أوائل الذين نشروا مذكراتهم، وقد نشرها في مجلة المصور في منتصف السبعينات. لكنه لم يكن يملك ما امتلكه عبد اللطيف البغدادي وقدرته التنفيذية المبهرة من عزم ليجمعها ويضيف إليها وينشرها في كتاب، وهكذا فإن كثيراً من الأقوال المنسوبة لكمال الدين حسين والتي يُعول عليها الباحثون والمؤرخون هي تلك الأقوال التي كان للأستاذ سامي جوهر الفضل في الحصول عليها ونشرها في كتابه "الصامتون يتكلمون" والذي رد عليه الناصريون رداً ضعيفاً متهزئاً وإن كان سليطاً ومتجاوزاً بكتاب "الصامتون يكذبون". ورغم أن كمال الدين حسين عاش حتى ١٩٩٩ فإنه فيما يبدو لم يجد التشجيع الكافي لأن ينشر مذكراته كاملة.

وفاته

في أخريات حياته عانى كمال الدين حسين من مصاعب كثيرة في الكبد منذ منتصف الثمانينيات وحتى توفي في ١٩ يونيو سنة ١٩٩٩ في مستشفى المعادي للقوات المسلحة نتيجة للقصور الشديد في وظائف الكبد، وأقيمت له جنازة عسكرية تقدمها حملة النياشين ومنها قلادة النيل: أرفع وسام في مصر، وقد تقدم الرئيس مبارك المشيعين لجنازته العسكرية، ومعه من بقى على قيد الحياة من زملائه في مجلس الثورة ورئيس الوزراء ورئيساً مجلس الشعب والشورى والوزراء، وقد شارك في العزاء مندوبون عن ملك السعودية وأمير الكويت والرئيس الليبي والرئيس الفلسطيني.

الفصل الرابع حسين الشافعي فارس استبقى الصهوة واجتنب الصولتا

نبدأ القول بأن حسين الشافعي احتل موقع الرجل الثاني في الدولة المصرية منذ بداية عهد الرئيس السادات (أكتوبر ١٩٧٠) وحتى تم تعيين الرئيس حسني مبارك نائبا للرئيس السادات في إبريل ١٩٧٥، ونظراً لأنه لم يعلن في ذلك اليوم عن إقالة حسين الشافعي من منصب نائب رئيس الجمهورية فقد تصور البعض في البداية ولمدة ساعات أن النائب الجديد قد عين في الدرجة التي كانت قد خلت باستقالة النائب الثاني الدكتور محمود فوزي قبل شهر (سبتمبر ١٩٧٤) ولكن سرعان ما اتضحت الصورة وتأكد أن النائب الجديد قد عين بمفرده في الموقع الذي كان حسين الشافعي قد بقي فيه بمفرده.

كان حسين الشافعي قد احتل (من دون نص واضح ولا قاطع ولا صريح) ما يمكن وصفه بأنه موقع الرجل الثاني في النظام المصري لفترة قصيرة (بناء على ما هو متاح من الاستنتاجات البيروقراطية حصرها) فيما بين مارس ١٩٦٨ وأكتوبر ١٩٦٨ حيث كان بمثابة الرجل الثاني في تشكيل الوزارة العاشرة للرئيس عبد الناصر بعد الرئيس عبد الناصر نفسه وذلك منذ أن تشكلت وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة هذه وإلي أن تمت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وانتخب عضواً فيها، وتعديل تشكيل الوزارة، وخرج هو ومن انتخبوا لعضوية اللجنة من الوزارة (أي هو وعلى صبري وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود)، وبذلك أصبح واحداً من أعضاء هذه اللجنة فحسب دون أن يكون بمثابة الأول بينهم، ولم يعد بالتالي يتمتع بمسمى نائب الرئيس علي وجه صريح! وإن كان كل أعضاء اللجنة يعاملون (بروتوكولياً) بدرجة نائب رئيس جمهورية ولكنها درجة مالية فحسب!! وقد بقي الوضع كذلك فيما بين أكتوبر ١٩٦٨ وديسمبر ١٩٦٩ حين تم تعيين الرئيس أنور السادات نائبا للرئيس وبهذا أصبح الرئيس أنور السادات وحده يحتل موقع الرجل الثاني.

فيما قبل ذلك كان حسين الشافعي قد وصل إلى درجة نائب رئيس الجمهورية ضمن خمسة من المصريين، وظهر هذا في قرار تشكيل وزارة الوحدة الرابعة في أغسطس ١٩٦١ التي سبقت الانفصال بأربعين يوماً.

ومن المهم أن نبدأ فنناقش هنا مقولة طريفة كانت كثيراً ما تتردد في أندية القاهرة السياسية وصالواتها المجتمعية بأن حسين الشافعي ظل قانوناً محتفظاً بمنصبه لأنه لم يصدر قرار بإقالته.. ومن العجيب أن تجد هذه المقولة من يتبناها، مع أنه من الطبيعي أن حسين الشافعي قد فقد هذا الموقع دستورياً وقانونياً بانتهاء مدة الرئيس السادات الأولى في ١٩٧٦ [إن لم يكن قد فقد في أبريل ١٩٧٥ فاحتفظ به بقوة الدفع أو القصور الذاتي لأي سبب من الأسباب البيروقراطية أو الشكلية كضياع قرار اعفائه أو عدم صدور هذا القرار من الأصل].. ألا يلاحظ الذين يرددون مثل هذه المقولة أنه مع تجديد انتخابات رئيس الجمهورية يصدر قرار جديد بإعادة تشكيل الوزارة وإعادة تعيين المحافظين وحتى إذا استمر هؤلاء فانهم يقسمون اليمين القانونية مرة أخرى حتى وإن كانوا في مناصبهم نفسها.. هكذا منصب نائب رئيس الجمهورية. وقد حدث في ١٩٧٦ أن صدرت هذه القرارات بهؤلاء جميعاً وإعادة تنظيم المناصب العليا في الدولة من دون أي ذكر لاسم حسين الشافعي، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى أن نناقش هنا ما حدث في أبريل ١٩٧٥ سواء صدر قرر بالإقالة أم لم يصدر، فإن القرار القديم بتعيين حسين الشافعي نفسه كنائب للرئيس السادات تنتهي فعاليته على أقصى تقدير، بانتهاء فترة رئاسة السادات الأولى ١٩٧٦ على نحو ما ذكرنا.

ولد حسين الشافعي بعد الرئيس جمال عبد الناصر بثلاثة أسابيع فقط إذ ولد في الثامن من فبراير سنة ثمانى عشرة (١٩١٨)، وحسب ما رواه هو نفسه للأستاذ صلاح الإمام في كتاب حواراته المطولة، فقد كان جده لوالده العمدة حسن الشافعي عمدة لقريتهم كفرطه شبرا مركز قويسنا بمحافظة المنوفية، أما العمدة مصطفى العجيزي جده لوالدته فكان عمدة مدينة طنطا عاصمة الغربية.

وقد تخرج حسين الشافعي في الكلية الحربية (١٩٣٨) في نفس الدفعة التي ضمت الرئيس أنور السادات وزكريا محيي الدين والتي كان علي رأسها الشهيد الفريق أول عبد المنعم رياض، والتحق بسلاح الفرسان، وشارك في حرب ١٩٤٨.

ومع أن حسين الشافعي لم يكن عضواً في اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، فإنه تقرر ضمه إلى عضوية مجلس قيادة الثورة عقب قيام الثورة مباشرة شأنه في هذا شأن زكريا محيي الدين، وكان ضمه بسبب دوره البطولي والحاسم ليلة قيام الثورة علي نحو ما سنفصل فيه القول.

أهم إنجازات الشافعي التنفيذية إنجاز لا علاقة له بالعسكرية

في رأيي أن أهم إنجازاته التنفيذية علي الإطلاق كان هو إشرافه واهتمامه الدؤوب بإقرار الدولة للنظام المحاسبي الموحد، حين تولى رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات وستوعب الفكرة وعمل لأجلها مجدية كانت تغيب عن أمثاله حين يتولون مثل هذا المنصب، وهو ما أشار إليه في حوار مراراً قليلة وهو إنجاز مؤسسي وتأسيسي كبير، وبخاصة أنه ساعد في ارساء كل ما كان يتطلبه النظام المحاسبي الموحد من إجراءات وترتيبات في ظل نظام حكم شمولي، ولنقرأ ما يرويه هو ببساطة غير المتخصصين عن هذه الفترة:

“... خلال الفترة التي أشرفت فيها علي جهاز المحاسبات بذلت جهوداً مشتركة لمجموعة من الوزارات، وصدر ما يسمي بالنظام المحاسبي الموحد ومن أجل لغة مشتركة فإذا لم توجد هذه اللغة المشتركة للذي يعد الميزانية، فإنه يمكنه أن يخرج الشيء الخسران كسبان في النهاية.. فيضع حساب التجارة في الميزانية علي أساس أنها أرباح.. أو يقلل الاحتياط ولا يضع استهلاك المواد. فتصبح الخسارة مكسباً في هذه الحالة.. وكان هذا النظام الجديد - الذي استغرق جهداً مضنياً في إعدادة - يلزم كل من يقدم ميزانية أن يضع شروطاً ونسباً محددة.. ويقدم التقييم الصحيح للأداء، فلو لم تكن هناك قدرة علي تقييم الأداء بالمقارنة بالسنوات السابقة أو مقارنة بالمعدلات العالمية أو الوحدات المتماثلة فكيف نعرف مقدار التقدم أو التأخر ولكن كان هناك من ليس في مصلحته أن تكون الحقيقة معروفة وواضحة.. هناك من كانوا يريدون أن ينهبوا“.

قصة اختيار حسين الشافعي لعضوية مجلس القيادة ممثلاً لسلاح

الفرسان

أعتقد أن أفضل تصوير كفيل بفهم الصورة التي دفعت به إلى عضوية مجلس قيادة الثورة هو أن نقرأ إشادة خالد محي الدين أبرز زملائه في سلاح الفرسان به حيث يقول:

“أما حسين الشافعي فهو رجل فاضل بحق، وعلي خلق قويم، وهو رجل مستقيم، ولقد لعب دوراً هاماً ليلة الثورة.. بل هو فارس ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ولعل الأحداث وتداعيات قد نقلت عنه صورة غير صحيحة في أعين الكثيرين ممن لا يعرفونه، فهو رجل شجاع، هادئ، إذا قرر شيئاً فعله بنجاح، ولولاه لما استطعنا في ليلة الثورة أن نحرك كل هذا القدر من سلاح الفرسان. فأنا كنت قائد ثاني كتيبة، أما هو فقد كان قائد ثاني الآلاي المدرع، وكان وجوده في السلاح ليلة الثورة قوة دفع كبيرة جداً لنا جميعاً. وفوق هذا فهو رجل حاسم حازم أحس أن حسن حشمت قد يخيف البعض ويمنع تحركهم فاعتقله، وهذه شجاعة لاشك فيها. وحسين الشافعي رجل مرتب الفكر، هادئ التفكير، قادر على الفعل الحاسم عندما يريد”.

وهكذا نفهم أنه كان لا بد من أن ينضم حسين الشافعي إلى مجلس القيادة عقب نجاح الثورة مع أنه لم يكن من أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار. ومع هذا الوضوح في هذه الفكرة فقد ظل هذا الموضوع على الدوام بمثابة أحد الموضوعات المفضلة في المناقشات العامة نظراً لأن سلاح الفرسان وهو أهم الأسلحة يومها (أو أكثرها فعالية) كان ممثلاً في اللجنة التنفيذية بخالد محي الدين وكان ثروت عكاشة علي مقربة شديدة من هذه اللجنة القيادية، ولكن الدور العظيم الذي أداه حسين الشافعي ليلة الثورة فضلاً عن أقدميته السابقة علي كل من ثروت عكاشة وخالد محي الدين.... كل هذا دفع مجموعة الرئيس عبد الناصر إلى تفضيل وجود حسين الشافعي في مجلس القيادة على ثروت عكاشة، وقد تناول ثروت عكاشة هذه القصة بصراحة ووضوح ونبأ أخلاقي في مذكراته، لينصف نفسه، في مواجهة تعريض أحمد حمروش به، لكنه كان منصفاً أيضاً لحسين الشافعي ودوره، وذلك على الرغم من إلحاح الكتابات اليسارية على التقليل الدائم من دور حسين الشافعي.

رواية الدكتور ثروت عكاشة

هذا هو نص رواية الدكتور ثروت عكاشة عما حدث من المفاضلة بين الرجلين الذي هو أحدهما وذلك حيث يروي ثروت عكاشة ما دار من نقاش بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر حول عضوية في مجلس قيادة الثورة فيقول:

“رأيت أن هذا يكون ثمناً لعمل أديته كان واجباً علي أدائه دون النظر إلى جزاء، وثانيها أن انضمامي لهذا المجلس سيصرفني عن متابعة المهام الملقاة علي عاتقي في سلاح الفرسان و”الحركة” لم تؤمن بعد، والجيش البريطاني علي مبعده ساعات من القاهرة. وثالثها أنه ما دام هناك من هو أقدم مني رتبة في سلاح الفرسان ممن شاركوا في الحركة مشاركة جادة حققة وهو حسين الشافعي فأري أنه أولي مني بهذا. وقد لمست كم طابت نفس الرئيس عبد الناصر لهذا الموقف ووافقني علي رأيي، وطلب إلى أن أتولي بنفسني إبلاغ حسين الشافعي بهذا الاختيار، فغادرته إلى حسين الشافعي أنني إليه ما حدث”.

«وبعد ما يقرب من ربع قرن علي تلك الواقعة وكنت أتذاكر مع الصديق خالد محيي الدين أحداث بداية الثورة بمناسبة ظهور كتاب “قصة ثورة ٢٣ يوليو” للأستاذ أحمد حمروش الذي قال فيه: “إني كنت من بين من يسعون للظفر بالمنصب” أن نفي خالد محيي الدين هذا الزعم مؤكداً الرواية التي ذكرتها.

“تري هل كان هناك منصب يُطمح إليه أعلي من منصب عضو في مجلس قيادة الثورة الذي اعتذرت عن عدم قبوله؟ بل لقد سجل خالد محيي الدين لي شهادته عن هذه الواقعة بخط يده مستنداً إلى كتاب سلّمته إليه يداً بيد، ثم أفصح عن أمر كنت أجهله قائلاً: “لقد آن أن أصارحك بما كتمته عنك طيلة هذه المدة إذ لم ترد مناسبة لذكره، وهو أن الرئيس جمال عبد الناصر قد حمد لك موقفك بإيثارك الأخ حسين الشافعي لعضوية مجلس الثورة. وقد اعترف لي بأنك قد رفعت عنه الحرج الذي كان يستشعره لأنه إذا ما ضمك إلى المجلس يكون قد تحطى الأقدمية فضلاً عن دور حسين الشافعي الهام أيضاً ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢”.

شهادة خالد محيي الدين بناء على طلب ثروت عكاشة

وقد آثر ثروت عكاشة بطريقته الملحة والمحبة أن يستشهد علي صحة روايته بشهادة موثقة من خالد محيي الدين كما قال، وهذا هو نص رسالة خالد محيي الدين إلى ثروت عكاشة والتي نشرها في مذكراته:

“أود أن أقرر أن الرئيس جمال عبد الناصر حينما قرر توسيع مجلس قيادة الثورة كان يقدر أن دور ثروت عكاشة كان هاماً وتاريخياً ليلة ٢٣ يوليو، وكان تقديره بضرورة ضمّه لمجلس قيادة الثورة، ولكنه كان أيضاً يعتبر دور حسين الشافعي هاماً وتاريخياً أيضاً ليلة ٢٣ يولييه ١٩٥٢.

“وقد عرض الرئيس جمال عبد الناصر علي ثروت عكاشة الانضمام لمجلس الثورة ولكن ثروت عكاشة اعتذر للأسباب التي أوردتها في رسالته، ولكنني في الوقت نفسه أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر كان متردداً بين ثروت عكاشة وحسين الشافعي بسبب أقدمية حسين الشافعي ودوره الهام أيضاً كقائد لسلاح الفرسان ليلة الثورة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر يبيت النية لإقناع ثروت عكاشة بالتنازل إذا أصر علي قبول عضوية مجلس الثورة. ولكن ثروت عكاشة وفر عليه هذه المشقة بالاعتذار وتفضيله تعيين حسين الشافعي بدلاً منه للسبب الذي ذكره في رسالته. وحينما قابلت الرئيس جمال عبد الناصر بعد المقابلة مع ثروت عكاشة قال لي: ثروت ريجني من الحرج بالاعتذار.”

بعد سنوات أخرى نشر خالد محيي الدين مذكراته فاحتفظ للشافعي أيضاً بدور البطولة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقد تناولت هذه الجزئية بتفصيل كبير في كتابي “مذكرات الضباط الأحرار” دار الشروق، ١٩٩٦، الفصل الثالث “والآن أتكلم” لخالد محيي الدين، ولست أحب ولا أنا متعود علي أن أكرر علي القارئ ما فصلت فيه القول في ذلك الفصل، وللقارئ أن يتفضل بمراجعة الصفحات التي تتناول هذا الموضوع.

صلاح نصر يشهد أيضاً لثروت عكاشة

من الجدير بالذكر أن صلاح نصر أكد علي نفسي المعني الذي ذهب اليه ثروت عكاشة ولكن بطريقة أخرى في الرواية، ولا بد أن ننبه القارئ إلى أن صلاح نصر

وثروت عكاشة كانا قد ظلنا صديقين حميمين في حين أن الشافعي هو الذي تولى محاكمة صلاح نصر، وقد وردت روايته في الجزء الأول من مذكراته حيث قال: “ولقد انضم إلى مجلس قيادة الثورة كما ذكرت سلفاً بعض الضباط الأحرار. وكان عامل الأقدمية العسكرية هو العامل المؤثر فمثلاً ضم البكباشي حسين الشافعي إلى مجلس قيادة الثورة علي أساس عامل أقدميته في الجيش، فقد كان انضمامه إلى التنظيم أحدث من كثير من ضباط المدرعات، وكان من المفروض أن ينضم إلى المجلس بدلاً منه الصاغ ثروت عكاشة.. ولكن خشية الانقسام طلب الرئيس عبد الناصر من ثروت عكاشة أن يترك مكانه لحسين الشافعي فوافق ثروت، وقال لعبد الناصر: إنه لا يهتم بهذه الأمور“.

لم يتخرج في كلية أركان الحرب إلا بعد قيام الثورة

من الإنصاف للحقيقة أن نلقي الضوء علي جانب مهم في تاريخ حسين الشافعي مع الحياة العسكرية في بداية الثورة، فقد قامت الثورة وهو لم يحصل بعد علي شهادة أركان الحرب، ولأن علاقة الثوار بالحكم وبالاستمرار فيه لم تكن قد اتضحت بعد، فقد آثر حسين الشافعي أن يلتحق بكلية أركان الحرب بعد قيام الثورة بأسابيع مع أنه كان قد أصبح عضواً في مجلس القيادة، وربما يبدو هذا التصرف غريباً وربما لا يصدق أحد أنه حدث، ولكن حسين حمودة هو الذي رواه في مذكراته بل وأثني في أثناء الرواية علي شخصية حسين الشافعي كذلك وهذا هو نص ما رواه:

“وفي سبتمبر سنة ١٩٥٢ أعلنت نتيجة امتحان القبول للدفعة ١٣ لكلية أركان حرب (فكنت ضمن المقبولين) والتحقّت طالبا بكلية أركان الحرب يوم ١٩٥٢/١٠/٢ وكان عدد المقبولين في هذه الدفعة ٤٥ ضابطا وكان من زملائي في هذه الدفعة السيد حسين الشافعي نائب رئيس جمهورية مصر الأسبق. وحسين الشافعي رجل شجاع ذو أخلاق حميدة ومتدين وكان له دور رئيسي مع ثوار يوليو ١٩٥٢ في سلاح المدرعات. وفي سبتمبر سنة ١٩٥٣ تسملت شهادة الماجستير في العلوم العسكرية بعد تخرجي من الكلية في احتفال مهيب حضره سيادة اللواء أركان حرب الرئيس محمد نجيب رئيس الجمهورية“

الفترة القصيرة التي كان الشافعي فيها أقوى رجل في مصر

هل كان حسين الشافعي في وقت ما من الأوقات (أو بالتحديد حين تولى منصب مدير سلاح الفرسان) مرشحاً لأن يكون أقوى رجل في مصر؟

هذا سؤال مهم وكاشف وطريف، ولكن يبدو أن مثل هذا الحكم علي الرجل بأنه كان أقوى رجل في مصر كان منطقياً من حيث الظروف والمواقع، ولم يكن بسبب طبيعة الشخص نفسه إذ إن وداعة حسين الشافعي وتأخر عهده بالإعداد للثورة هما ما منعه من أن ينتهز الفرصة ليستحوذ علي تلك المكانة التي كان يمكن له أن ينالها بالفعل. ولعل هذا يعود بنا إلى الوقت الذي بدا فيه أن الجيش منقسم: الأسلحة كلها في جانب وسلاح الفرسان وحده في جانب آخر، وهو ما تواكب مع ما عرف تاريخياً بأزمة ١٩٥٤ وليس هذا بالطبع موضع الحديث عن تفصيلات ما حدث يومها ولكنني سأكتفي بلقطتين مهمتين جداً قد نرى منهما أن حسين الشافعي لم ينتهز الفرصة ليقود انقلاباً داخلياً يرتفع معه قدره القيادي إلى المكانة الأولى!!

اللقطه الأولى يرويها السفير جمال منصور عن حوار له مع ضابط الحرس الحديدي الشهير سيد جاد، وهو يرويها في كتابه "في الثورة والدبلوماسية" حيث يقول:

"وذهبت في اليوم التالي للقاء سيد جاد وكان يسكن في عوامة قديمة بها بعض الأثاث المتهاك - وكانت راسية علي النيل في منطقة العجوزة. وما إن جلست حتي سألني سيد جاد: تفتكر مين أقوى رجل في مصر دلوقت..؟ فقلت له: يتردد اسم الرئيس محمد نجيب ولكني اعتقد أن الرئيس جمال عبد الناصر هو الأقوى، ولا يمكن أن أعتبره الرجل الثاني كما يقال عنه الآن. فرد سيد جاد قائلاً: انت غلطان لا الرئيس محمد نجيب ولا الرئيس جمال عبد الناصر، إن أقوى رجل الآن في مصر هو حسين الشافعي.. هو اللي جنب الجنازير.. هو اللي جنب الدبابات.. هو اللي يقدر يرفع الثورة لفوق، وهو اللي يقدر يمرغ بوزها في التراب.

ثم قال ضاحكاً (الضمير لجمال منصور وهو يروي ما قاله سيد جاد):

"فيه صينية كنافه قدام سلاح الفرسان في الناحية الثانية من الشارع (يقصد مجلس الثورة) وكل واحد جري عشان ياخذ حته. حتي الضباط اللي كانوا معايا في الحرس الحديدي كل واحد منهم جري علي هناك وأخذ حته من الصينية".

أما اللقطة الثانية أستشهد بما يوحيه جانبها السلبي لا الإيجابي، وأعرض للقارئ فيها وجهة نظر صلاح نصر فيما حدث لسلاح الفرسان في ١٩٥٤ ومسئولية حسين الشافعي عنه، فسوف نري أن صلاح نصر لم يجد حرجا في أن يتهم الشافعي بأنه لم يكن يدري شيئا عما يدور داخل سلاح الفرسان الذي هو مديره!! وهي ما يعني أنه كان بوسعه كل شيء لو أنه عني بالأمر، ومع هذا فنحن لا نستطيع أن نطمئن تماماً إلى عدالة حكم صلاح نصر علي الشافعي، لسبب بسيط هو أن الشافعي نفسه قد رأس المحكمة التي حاكمت صلاح نصر وأدانته فيما قبل نشر صلاح نصر نفسه لمذكراته، وهذا على كل حال هو نص رواية صلاح نصر فيما يتعلق بهذه الجزئية:

“نجح مجلس الثورة في استمالة أغلب الضباط الأحرار بالأسلحة المختلفة عدا سلاح الفرسان الذي كان له وضع خاص، أدي إلى انضمام أغلب ضباطه إلى جانب نجيب. فبعد قيام الثورة كلف البكباشي حسين الشافعي عضو مجلس الثورة بقيادة سلاح الفرسان بالإضافة إلى مسئوليته السياسية، وكان قائداً تقليدياً لم يهتم بالناحية السياسية، بينما انتهز الرائد خالد محيي الدين فرصة عمله كضابط مخابرات السلاح، وأخذ يجذب إليه صغار الضباط وبخاصة الضباط الأحرار داخل سلاح الفرسان. وبدأ خالد محيي الدين يبث في عقول الضباط مناقشات عن الديمقراطية، موحيا لهم بأن مجلس الثورة متجه نحو الدكتاتورية، وظل خالد محيي الدين يعارض هذا الاتجاه [إلى الدكتاتورية]، حتي تشبعت نفوس الضباط بالنفور من مجلس الثورة، والتفوا حول خالد محيي الدين، بينما حسين الشافعي لا يدري شيئا عما كان يدور داخل السلاح..”.

هل كان الرئيس عبد الناصر يتبرك بحسين الشافعي

نحب أن ننتقل من هنا إلى معني في غاية الأهمية وهو أن الرئيس عبد الناصر نفسه كان قد وقع في شيء قريب من أن يوصف بأنه عشق حسين الشافعي، وله الحق في ذلك فقد كان الشافعي فيما يبدو أكثر أعضاء مجلس القيادة إراحة لأعصاب الرئيس عبد الناصر، بل ربما يمكن القول بأن الرئيس عبد الناصر ظل يتبرك به لفترة طويلة.

هذه فقرة لأستاذنا فتحي رضوان يتحدث فيها عن علاقة الرجلين ويتناول فيها جانبي العلاقة، وليس واقعة الاختلاف فيما بينهما فيما بعد ١٩٦٧ فحسب، وبالطبع

فإن أول ما يهمننا هو الإشارة إلى هذا الشق الأول من رواية فتحي رضوان التي نوردها كاملة حيث كان فتحي رضون في كتابه “٧٢ شهرا مع عبد الناصر” يلقي الضوء علي علاقة الرئيس عبد الناصر وزملائه، فلما أتى إلى حسين الشافعي قال:

“وبقيت علاقة الرئيس عبد الناصر بحسين الشافعي، خالية من الشد والجذب. وقد كان يذكره دائما، علي وجه يدل علي اعتقاده بطيبته، وسلامة نيته، فقد أوفده يوماً إلى اليمن - إبان ثورة سيف الإسلام عبد الله علي أخيه الإمام أحمد “إمام اليمن” وكان سيف الإسلام عبد الله قد نجح في تطويق قصر أخيه، وكاد يطبق عليه، ويخلعه من عرشه، إلى أن تمكن الإمام أحمد من فك الحصار والقبض علي أخيه عبد الله وقطع رقبته.

“وانفجرت الأزمة، وعاد حسين الشافعي إلى القاهرة”.

“وأخذ “عبد الناصر” يروي لنا مجريات الأمور في اليمن وهو يضحك”.

ثم ختم هذه الرواية بقوله: “وقد حصلت علي كل حال بركة الإمام الشافعي”.

ثم يقول فتحي رضوان:

“ولكن، روي لي الأستاذ عصام الدين حسونة وزير العدل، في الفترة اللاحقة لهزيمة سنة ١٩٦٧، عن موقف عاصف بين الرئيس عبد الناصر وحسين الشافعي حيث قال حسين الشافعي: “إن نسبة كبيرة من دواعي الالتفاف حول الرئيس عبد الناصر والتمسك به كانت وجدانية، وعاطفية، ومن وحي اللحظة”. فبدت علي وجه “عبد الناصر” آيات غضب كاسح لأن هذا التحليل جرحه، فحاول “حسين الشافعي” أن يترضاه، بأن وضع يده علي كتفه، فازداد انفعال “عبد الناصر” وأزاح يد “الشافعي” من فوق كتفه، واتجه إليه ليقول له بعنف: “أنت تقول إن ما حدث كان بسبب انفعال وقتي لأنك جئت إلى لأرفع الحراسة عن ابن خالتك فرفضت، فبقيت هذه المسألة تحز في نفسك إلى الآن”.

توليه المبكر للمناصب الوزارية

في مستوى الحقائق الوزارية، فمن الطريف أن هذا الرجل شغل مواقع الوزارة في عدد من وزارات مصر وربما لم يشغل أحد من زملائه (باستثناء البغدادي بالطبع)

هذه الوزارات التي تبدو متباعدة عن بعضها فقد عمل وزيراً للحربية وللشئون الاجتماعية والأوقاف وللتخطيط ومن العجيب أنه كان لم يكن يجد حرجاً في أن يخلف زملاءه الأحدث منه في وزاراتهم فقد خلف كمال الدين حسين في الشؤون الاجتماعية، كما خلف أحمد طعيمة في الأوقاف في المرة الأولى، وخلف الدكتور أحمد خليفة في الأوقاف والشؤون الاجتماعية في المرة الثانية، وقد كان الشافعي في كل مسؤولياته التنفيذية هادئاً منضبطاً أقرب إلى النسيم منه إلى العواطف، ولم يؤثر عنه أبداً أنه قلب الدنيا علي رأسها ولا أصابها باضطرابات أولئك الذين يهوون التغيير.

في إبريل ١٩٥٤ حين شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية عين حسين الشافعي وزيراً للحربية (وكان بهذا تاسع الضباط الذين تولوا الوزارة منذ ٢٣ يوليو وسابع من تولى الوزارة من الضباط الأحرار الشبان) وقد خلف في هذا المنصب زميله عبد اللطيف البغدادي الذي أصبح مع تشكيل هذه الوزارة في موقع أهم وزيراً للشؤون البلدية والقروية، وظل الشافعي في هذا المنصب كوزير للحربية (الذي يعده الناس غريباً علي حسين الشافعي) حتي نهاية أغسطس ١٩٥٤ حيث اسند هذا المنصب إلى المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة (ليجمع بهذا بين منصبي القيادة والوزارة) بينما تولى الشافعي وزارة الشؤون الاجتماعية خلف لزميله كمال الدين حسين الذي أصبح وزيراً للمعارف.

هل كان السبب المباشر وراء اختيار حسين الشافعي لهذه الوزارة أن سلاح الفرسان كان هو السلاح الذي خرجت منه الحركة التي اعترضت الثورة في ١٩٥٤؟ كل هذا من شأن مؤرخ في موضع غير هذا الموضع. ولكن يبدو أن هذا السبب هو أضعف الأسباب.

في يونيو ١٩٥٦ حين انتخب الرئيس عبد الناصر رئيساً للجمهورية وشكلت وزارة جديدة استمر حسين الشافعي في منصبه وزيراً للشؤون الاجتماعية وأضيفت إلى منصبه كلمة العمل فأصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، وقد تعدلت أقدمية أعضاء مجلس قيادة الثورة في هذا التشكيل من ناحيتين الأولى أنهم أصبحوا يسبقون كل المدنيين والثانية أن عدلت أقدميتهم فيما بينهم دون نظر إلى أقدمية دخولهم

الوزارة وانما رتبوا حسب ترتيبهم في مجلس قيادة الثورة الذي أخذ بأقدمية كشف الجيش، وهكذا أصبح الشافعي أكثر المستفيدين من هذين التغيرين فقد أصبح يأتي في المرتبة الثالثة بعد عبد الطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وقبل المشير عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين.

وبهذا فإنه منذ الأخذ بهذا الترتيب قفز ترتيب الشافعي قبل ترتيب كمال الدين حسين، وإن كان ترتيب المشير عبد الحكيم عامر سيقفز على ترتيبه وترتيب زكريا بعد قليل، كما أنه استفاد من خروج من كانوا سبقوه إلى دخول الوزارة سواء في ذلك من كانوا يسبقونه في أقدمية الجيش: الرئيس محمد نجيب والقائمقام محمد رشاد مهنا وجمال سالم ومن كانوا أعضاء في مجلس القيادة ولم يتولوا الوزارة: يوسف صديق وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد المنعم أمين، كما سبق من كان يسبقه في تولى الوزارة من اللاحقين به في كشف الجيش: صلاح سالم، على نحو ما سبق كمال الدين حسين (كما أسلفنا القول).

في ١٩٥٧ تمت الانتخابات البرلمانية وتولي عبد اللطيف بغدادى رئاسة مجلس الأمة فترك مقعة الوزاري وهكذا أصبح الشافعي إلى يسار رئيس مجلس الوزراء (الرئيس عبد الناصر) مباشرة بينما زكريا محي الدين إلى يمينه. كذلك فقد اسندت إلى حسين الشافعي نصف المهام الوزارية التي كان يتولاها البغدادي فعين الشافعي وزير دولة للتخطيط في نوفمبر ١٩٥٧، بعد ما كان القيسوني قد انتدب لهذه الوزارة في أغسطس ١٩٥٧.

وفي مارس ١٩٥٨ تشكلت أولى وزارات الوحدة التي هي حسب ترتيبنا رابع وزارات الرئيس عبد الناصر وفيها أصبح حسين الشافعي وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل (مارس ١٩٥٨ - أكتوبر ١٩٥٨)

وفي أكتوبر ١٩٥٨ تشكلت ثانية وزارات الوحدة التي هي حسب ترتيبنا خامس وزارات الرئيس عبد الناصر والتي نشأ فيها تقليد الوزير المركزي والوزير التنفيذي. وأصبح حسين الشافعي في هذه الوزارة والوزارة التالية لها (سبتمبر ١٩٦٠) وزيراً مركزياً للشئون الاجتماعية ومعه في الإقليم المصري محمد توفيق عبد الفتاح وزيراً تنفيذياً للشئون الاجتماعية.

وفي أغسطس ١٩٦١ تشكلت رابع وزارات الوحدة (قبل الانفصال بأربعين يوماً) التي هي حسب ترتيبنا سابع وزارات الرئيس عبد الناصر وفيها وزعت اختصاصات عمومية على نواب رئيس الجمهورية اختص حسين الشافعي بشئون المؤسسات العامة والخدمات.

وعقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثامنة، واختار حسين الشافعي فيها نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية، وكان هذا هو أول عهد حسين الشافعي بوزارة الأوقاف وبهذا أضاف الشافعي الأوقاف إلى قائمة الوزارات التي تولاها وقد أصبحت الآن خمسة: الحربية والشئون الاجتماعية والتخطيط والعمل والأوقاف.

وفيما بعد أسابيع أضاف الشافعي إلى أمجاده وزارة شئون الأزهر في ٩ نوفمبر ١٩٦١ وكان في الوزارة من نواب الرئيس خمسة هم عبد اللطيف البغدادي ثم المشير عبد الحكيم عامر ثم زكريا محيي الدين ثم حسين الشافعي ثم كمال الدين حسين وهكذا تراجع مكان الشافعي مقارنة بمكانه في نهاية ١٩٥٧ فقد عاد البغدادي وتقدم عليه المشير عبد الحكيم عامر.

وفي سبتمبر ١٩٦٢ ومع الإعلان الدستوري لنظام الحكم الجديد في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ تشكل ما سمي بمجلس الرئاسة وكان في مجلس الرئاسة الذي يرأسه الرئيس عبد الناصر خمسة نواب لرئيس الجمهورية هم الخمسة الذين ذكرناهم من قبل في تشكيل أكتوبر ١٩٦١ علي نفس الترتيب (البغدادي ثم عامر فزكريا فالشافعي فكمال حسين) وكان مع هؤلاء: الرئيس أنور السادات وحسن إبراهيم وهما عضوا مجلس القيادة اللذين كانا خارج السلطة التنفيذية متمثلة في مجلس الوزراء، وبعدهم علي صبري رئيس الوزارة [وقد سميت يومئذ بالمجلس التنفيذي] ثم أحمد عبده الشرباصي ونور الدين طراف وكمال الدين رفعت.

وكان حسين الشافعي أيضاً عضواً في مجلس الدفاع القومي الذي تأسس برئاسة الرئيس عبد الناصر ونيابة المشير عبد الحكيم عامر الذي هو نائب القائد الأعلى ونائب رئيس مجلس الدفاع الوطني ونائب رئيس الجمهورية.

منذ ذلك اليوم سبتمبر ١٩٦٢ وحتى يونيو ١٩٦٧ أصبح حسين الشافعي بعيداً عن مناصب الوزارات إذ ترأس الوزارة ثلاثة، زميله زكريا محيي الدين واثان من الذين كانوا يأتون بعده في البروتوكول (علي صبري - وصدقي سليمان).

أمانة الاتحاد الاشتراكي

تولى حسين الشافعي أمانة الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن كان قد تم تأسيس هذا الاتحاد أو التنظيم الواحد، وقبل أن يتولاه أمينه الأشهر على صبري، عقب خروجه من الوزارة في أكتوبر ١٩٦٥.

ويذكر له أن الحزب الواحد أو التنظيم الواحد لم يتحول في عهده إلى نمط شلي ولا إلى مركز قوة، وإن كان التاريخ يذكر أنه كان على سبيل المثال بعيداً عن أنماط الحيوية في الوجود والتفاعل التي تتطلبها مثل هذه التنظيمات الشمولية قد امتنع عن مقابلة ضياء الدين داود حين جاءه شاكياً في إحدى المرات ولم تمض سنوات حتى أصبح ضياء نفسه عضواً معه في اللجنة التنفيذية.

فلما ترك علي صبري رئاسة الوزراء عند تشكيل زكريا محيي الدين لوزارته في أكتوبر ١٩٦٥ أسندت إلى علي صبري أمانة الاتحاد الاشتراكي بينما تولى حسين الشافعي المنصب الذي كان يتولاه زكريا محيي الدين كرئيس للجهاز المركزي للمحاسبات.

عودته إلى المهام الوزارية

لم يعد حسين الشافعي إلى الوزارة إلا كالرئيس عبد الناصر في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ حيث شكل الرئيس عبد الناصر وزارته قبل الأخيرة وجاء ترتيب الشافعي فيها بعد زكريا محيي الدين مباشرة فيما يشبه الوضع الذي كان وصل إليه في ١٩٥٧، وقد أصبح نائباً للرئيس وزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية (وأضيفت إليه بعد ثلاثة أسابيع وزارة شئون الأزهر).

وعند تشكيل وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) أصبح في قرار التشكيل النائب الوحيد لرئيس الوزراء الذي هو الرئيس نفسه، ووزيراً للأوقاف وشئون الأزهر (فقط) حيث خلفه ضياء الدين داود في الشئون الاجتماعية، ولم يلبث حسين الشافعي أن اختير عضواً في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في أكتوبر ١٩٦٨ وبهذا ترك الوزارة لآخر مرة.

نعود فنكرر التذكير بأن حسين الشافعي وزكريا محيي الدين والرئيس أنور السادات كانوا أبناء دفعة واحدة في الكلية الحربية وأن ترتيبهم في القوات المسلحة وهو الترتيب الذي تم الأخذ به في ترتيب أعضاء مجلس قيادة الثورة كان يبدأ بزكريا محيي الدين ثم الرئيس أنور السادات ثم حسين الشافعي، وهكذا فإن إعادة تصور ما حدث قد توجي بأن حسين الشافعي قد أخذ في مارس ١٩٦٨ فرصة مبكرة عن دوره الطبيعي الذي كان يأتي بعد الرئيس أنور السادات!

ولا يستطيع أحد أن يزعم أن الرئيس عبد الناصر فعل هذا عن قصد، ولكن تأمل الظروف المصاحبة قد يعطينا مؤشرا للفهم، فقد كان زكريا محيي الدين قد أصبح بمثابة الرجل الثاني بعد تنحية (ثم وفاة) المشير عبد الحكيم عامر وكان الباقي من أعضاء مجلس القيادة اثنان فقط هما حسين الشافعي الذي كان يحتل موقعا وزاريا كنائب لرئيس الوزراء (الذي هو الرئيس عبد الناصر) ووزير للأوقاف، والرئيس أنور السادات الذي كان يترأس مجلس الأمة. وهكذا فإنه لا يمكن القول بأن حسين الشافعي كان يسبق الرئيس أنور السادات أو أن الرئيس أنور السادات كان تالياً لحسين الشافعي في تلك الفترة فقد كان زكريا هو التالي للرئيس عبد الناصر فحسب.. ولكن بعد ابتعاد زكريا فقد ظل حسين الشافعي في الهيئة التنفيذية المتمثلة في مجلس الوزراء إلى يمين الرئيس عبد الناصر بينما كان الرئيس أنور السادات غائبا عن هذا المجلس فضلاً عن عدم تمتعه في هذه اللحظات بمنصب نائب الرئيس أو بمسميات من ذلك القبيل وذلك بحكم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكان السادات يرأس السلطة التشريعية برئاسته لمجلس الأمة.

كيف أضع عبد الناصر والشافعي أفضل فرصة للنقد الذاتي بعد هزيمة

١٩٦٧

من النادر في تاريخ الحقبة الناصرية أن تجد ثلاث روايات شبه متطابقة لثلاثة وزراء مختلفي النزعات والمشارب عن واقعة واحدة حدثت في أثناء مناقشة ما من مناقشات مجلس الوزراء لكن هذا حدث عندما حاول الشافعي أن يقدم للرئيس عبد الناصر ما طلبه الرئيس نفسه من نصح ونقد ذاتي، لكن ألوهية عبد الناصر

سرعان ما جعلته يبدو عاجزا عن أن يستفيد من تناول أو هضم ما طلبه بنفسه وكأنه كان يصنع كميناً لوزرائه فحسب.

هل جاء الوقت الذي يمكن لنا أن نشير فيه بالتلخيص إلى محتويات الروايات الثلاث التي روت واقعة الاختلاف بين الرئيس عبد الناصر وحسين الشافعي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، أم أن الأفضل أن نطلع القارئ على هذه الروايات الثلاث على نحو ما وردت، باعتبار أن القارئ قادر على أن يكون فكرة عن جوهر الأحداث وعن سياق الأحداث، وعماً وراء الأحداث، من مطالعة هذه الروايات الثلاث بأقلام أصحابها وقد كان الثلاثة وزراء ممن حضروا الاجتماع التي شهد الواقعة.

رواية سيد مرعي عن خلاف الشافعي مع عبد الناصر

يروى المهندس سيد مرعي الواقعة من قبيل أنها كانت أول مرة يتم فيها الاختلاف بين الرجلين أمام الوزراء ويروي رأيه فيما أثاره حسين الشافعي بل ويتعاطف إلى جانب الشافعي ولكنه مع هذا يفضل أن يعطي الفرصة لوجهة نظر أخرى تتمثل في تلميحات هيكل الذي روى لسيد مرعي بأنه (أي هيكل) يعرف ما لا يعرفه سيد مرعي، ولا الناس، من دون أن يذكر لنا هذا الذي يعرفه.

ويتحدث سيد مرعي في مذكراته عن هذا الحوار الذي جرى بين حسين الشافعي والرئيس عبد الناصر بعد النكسة فيقول:

“خلال فترة وجيزة كان حسين الشافعي طرفاً في صدام آخر، ربما لأول مرة أمامنا كوزراء، حيث كانت مساهمة حسين الشافعي في المناقشات السياسية الجماعية قليلة ونادرة، ولقد كان المطروح للنقاش في تلك الجلسة الخاصة من جلسات مجلس الوزراء هو أسباب هزيمة يونيو وانعكاساتها.

“وترك الرئيس جمال عبد الناصر الباب - من جانبه - لأية آراء أو ملاحظات يبديها الحاضرون. وفعلاً، بدأ الحاضرون من أعضاء مجلس الوزراء يتناولون بعض سلبيات ما قبل النكسة، وكان الرئيس جمال عبد الناصر مشجعاً للجميع على التحدث بصراحة.. لقد قال مثلاً إنه قد آن الأوان لكي نتحدث بصراحة.. ونعرف أخطاءنا بوضوح.. ونعرف أيضاً كيف نعالج هذه الأخطاء. وقال الرئيس جمال عبد الناصر لنا:

إنكم يجب أن تتكلموا بصراحة، لأن هذا هو المكان الطبيعي الذي يجب أن نعالج فيه مشاكلنا ولكنني لا أريد النقد أن يقال خارج هذه الحجرة، فنحن نستطيع هنا، وفي إطار اجتماعنا كمجلس للوزراء، أن نقول كل شيء مما يدور، بل ولا يتسرب أيضاً شيء من النقد، لأن مسئوليتنا جميعاً تضامنية، ويجب أن نمثل مجموعة متجانسة ومسئولة.

“ولقد بدأ حسين الشافعي حديثه بعد أن استهواه هذا الجو من المصارحة بأن قال إن الخطأ الأول الذي ارتكبناه قبل النكسة كان هو رفع الشعارات العديدة وعدم تنفيذها”.

“وإن الشعب قد فقد الثقة في قيادته بسبب كثرة هذه الشعارات وعدم الرغبة في تنفيذها”.

“وبالإضافة إلى ذلك فإن الطريقة التي حكمت بها أجهزة الأمن والرقابة والمخابرات والمباحث العسكرية قد أزلت البقية الباقية من ثقة الشعب في قيادته، ولقد كنا جميعاً نعرف حكم هذه الأجهزة ونستنكر تلك الشعارات، ولكن دون جدوى.... إلخ”.

“ومن الناحية المبدئية سيطر علي جو اجتماع مجلس الوزراء شعور بالمفاجأة فلقد كان السيد حسين الشافعي نادر الحديث، بل ربما لا يتذكر له أحد منا رغبة حقيقية في المساهمة بالنقاش داخل مجلس الوزراء علي الأقل، ومن ناحية ثانية كان حسين الشافعي يتحدث بانفعال واختيار للكلمات بطريقة تعبر عن إيمانه الحقيقي بما يقول، ومن ناحية ثالثة كانت كلماته مباشرة وحادة في تعبيره عن جوهر المشكلة وضرورة العلاج الأمر الذي جعل تعبيرات من عدم الارتياح تبدو علي وجه عدد قليل من الوزراء داخل الاجتماع”.

ويواصل سيد مرعي روايته لوقائع ما حدث بلهجة الواثق والمتمكن من القضية مع أنه من الواضح أنه لا يروي الأحداث كما سجلها وقتها ولا كما شعر بها وإنما هو يرويها بعد أن أصبح في وضع متميز بعد مرور سنوات علي الواقعة، وبعد أن اتضحت المواقف، وتبدلت المواقف، وهو لهذا يحتفظ لنفسه بقدر كبير من الحكمة والتواضع

(بأثر رجعي) بديلاً عن التوجس والتربص الذي كان أحري به أن يلجأ اليهما في مثل هذه اللحظات، وهذا هو سيد مرعي يستأنف حديثه فيقول:

“وإذا كنت أتكلم عن نفسي فأني أقرر في الواقع أن السيد حسين الشافعي قد لمس في حديثه مشكلة جوهرية وحقيقية، وأنه عبر عنها بأفضل ما يكون التعبير، ولكن المشكلة التي أدركتها علي الفور هي أن هذه الكلمات لا تصبح مناسبة إذا كان الحديث موجهاً إلى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه ولقد كانت معالم عدم الارتياح، ثم الضيق تتجمع علي وجه الرئيس جمال عبد الناصر شيئاً فشيئاً.”
“وبدأ صوت تنفسه يوشك أن يكون مسموعاً.”

“ومع ذلك فإنه ظل يستمع حديث حسين الشافعي إلى النهاية.”
ثم بدأ الرئيس عبد الناصر يرد، كان واضحاً أنه فوجئ بهذا الحديث هو الآخر، وكان واضحاً أكثر أنه يبذل مجهوداً من أجل التظاهر بالهدوء والتحكم في كلماته وضبط أعصابه.

“قال الرئيس جمال عبد الناصر: الأخ حسين الشافعي يثير هذا الكلام هنا لأول مرة بل ويتكلم في هذا الموضوع لأول مرة والسؤال هو: لماذا لم يوجه هذا النقد قبل ذلك؟ وإذا كان هذا كله قبل النكسة، فلماذا لم ينبه إليه؟ ثم، إذا كان لغيره عذر في صعوبة إبلاغي بوجهة نظره، فما عذره هو؟ علماً بأنني كنت دائماً أسمح لأي منكم بالاتصال بي في كل وقت، وكل منكم يستطيع دائماً إبلاغي بما يريد، ولقد كان في استطاعة الأخ حسين الشافعي أن يقول لي ما يشاء، وفي الوقت الذي يشاء، وبالطريقة التي يشاء، وكل هذا قبل أن تحدث الكارثة فعلاً.”

“ثم أضاف الرئيس جمال عبد الناصر (و الكلام لسيد مرعي): ولكن هذا لم يحدث، وبدلاً من ذلك فأني لا أذكر أبداً أن الأخ حسين الشافعي قد طلب مني أي شيء قبل النكسة، أو تحدث معي بشأن أي قضية، سوي مرتين اثنتين، إحداهما كانت وساطة من جانبه لرفع الحراسة عن أحد الأشخاص، والثانية كانت لحل مشكلة تتعلق بأحد أقربائه، ولم يحدث في أي مرة أن أثار معي الأخ حسين الشافعي أي شيء مما يشكو منه الآن، وهو الأمر الذي يريد أن يلقي بمسئوليته علي غيره.”

“وأخيراً، إذا كانت تلك هي الصورة كما يراها حسين الشافعي، وإذا لم يكن يشارك قبل النكسة في كل ما يجري ويوافق عليه، فلماذا استمر في الحكم.

“وهنا كان الرئيس جمال عبد الناصر قد وصل إلى قمة توتره وتأثره، أما السيد حسين الشافعي، فلقد تغير لون وجهه تماماً ويبدو أنه لم يكن يتوقع أن يكون لكلماته كل هذا التأثير علي جمال عبدالناصر، وحاول حسين الشافعي من جانبه أن يخفف من وقع حديثه فقال أشياء مثل أنه لم يكن يقصد تخلصاً من مسئولية وأنه شخصياً، “روحي فداء للرئيس جمال عبد الناصر”... إلخ”.

“وانصرفنا جميعاً متكدرين ومختلفين: فقسم كبير من أعضاء مجلس الوزراء يرون أن السيد حسين الشافعي كان قاسياً ولم يكن رقيقاً في كلماته، وقسم آخر كان يرى أن كل ما تناوله صحيح مائة في المائة بصرف النظر عن نصيبه هو من المسئولية عنه باعتباره كان دائماً في الحكم قبل النكسة.

“وقد حدث فيما بعد أن جاءت مناسبة هذه الأزمة النادرة بين الرئيس جمال عبد الناصر وحسين الشافعي، ضمن إحدى جلساتي مع محمد حسنين هيكل. وكان رأيي الذي قلته لهيكل هو أن الرئيس ربما يكون قد قسا أكثر من اللازم علي حسين الشافعي، ولكن هيكل رد عليّ قائلاً: إنك لا تعرف أن لهذا الموضوع جذوراً، ولم يكن تلقائياً كما بدا لك في مجلس الوزراء، المسألة هي أن هناك اتجاهاً يمثله بعض رفاق الرئيس عبد الناصر في استخدام النكسة للتشفي منه شخصياً”.

“قلت لهيكل: ولكنني في الحقيقة خرجت من حديث حسين الشافعي في مجلس الوزراء بانطباع هو أن كلماته ربما كانت جافة في مظهرها، ولكن منطقته مقبول في جوهره.

“قال هيكل: قد تكون الأمور كذلك كما تبدو لك، ولكنها ليست كذلك، وعلي العموم فإذا كنت تتصور أن الرئيس هو الذي كان قاسياً في كلماته فإني أؤكد لك العكس. قلت له: علي أي حال لو كنت في مكان حسين الشافعي وقلت ما قاله ورد علي الرئيس بما رد: لكنت علي الأقل قد انسحبت من الجلسة مباشرة، وضحك محمد حسنين هيكل قائلاً، من الخير أن هذا لم يحدث، ولكن بعد الجلسة مباشرة حاول

حسين الشافعي أن يعتذر للرئيس عما قاله، ومن يومها طلب مقابلته أكثر من مرة، ولكنني أعتقد أن الجوبينهما تم تصفيته في النهاية.”
“وفعلاً، وجدنا في الجلسة بعد التالية لمجلس الوزراء - علي ما أذكر - أن الرئيس جمال عبد الناصر قد دخل إلى قاعة الاجتماع ومعه السيد حسين الشافعي.”

رواية أمين هويدي عن خلاف الشافعي مع عبد الناصر

ونأتي إلى الرواية الثانية (من حيث تاريخ نشرها) وهي رواية أمين هويدي وقد نشرت علي الناس بعد رواية سيد مرعي بسنوات، ونلاحظ أن أمين هويدي يروي القصة وهو يتعجب (في أدب مصطنع) من أن الشافعي لم يستقل وأن الرئيس عبد الناصر لم يُقدم علي إقالته حتي وفاته..
وهذه هي رواية أمين هويدي:

“وفي أول اجتماع لمجلس الوزراء حضره الرئيس عبد الناصر بعد النكسة هبت العواصف في أكثر من اتجاه.. كان أول من تحدث حسين الشافعي وبدأ يتحدث عن الأخطاء والسلبيات التي أدت إلى النكسة بصوته الهادئ العميق.. أخذ ينقد “الانفرادية في اتخاذ القرارات” ثم تناول موضوع “الحراسات” وأخذ يذكر الرئيس أنه تحدث مراراً إليه بخصوصه. واستمع الرئيس في هدوء وصبر حتي انتهى من حديثه.”
“وبدأ الرجل في الحديث وتساءل: لماذا لم يدل حسين الشافعي بمثل هذه الآراء من قبل؟ لماذا لم ينتقد أسلوب الحكم إلا بعد الهزيمة؟ لماذا يختار هذا الوقت بالذات؟ ثم ضحك بمرارة وهو يردد المثل الشائع “لما العجل يقع تكثر سكاكينه” وأخذ يعيد أمام المجلس القرارات الهامة التي أخذت قبل النكسة وأهمها سحب القوات الدولية وغلق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية وأكد أنها تمت بموافقة الجميع.”
“وقد آمن علي حديثه السيدان زكريا والسادات. ثم عاد لينفي أن الشافعي اعترض علي الحراسات ولكنه كان يفتحه في رفع الحراسة عن بعض أقربائه ممن طبق عليهم قانون تصفية الإقطاع وأكد أنه لم يستجب لرجائه حتي لا تكون هناك استثناءات في تنفيذ القانون.”

ربما نتوقف هنا لنسأل عن السبب الذي أتاح للرئيس السادات أن يحضر اجتماع مجلس الوزراء وهو الذي لم يكن عضواً في ذلك المجلس. ونعود إلى قراءة رواية السيد أمين هويدي:

“ثم عاد “الرئيس” ليتساءل: إذا كان أسلوب الحكم ليس محل رضائك لماذا لم تقدم استقالتك كما فعل البغدادي وكمال حسين وحسن إبراهيم؟ لماذا تبقي في حكم لا ترضي عن اتجاهاته؟ لماذا يظل في المسؤولية في ظل قوانين تتعارض مع معتقداته؟ وتوقف الرجلان عند هذا الحد.. ولا أدري ماذا تم في الكواليس بعد ذلك. ولكن الشافعي لم يقدم استقالته كما أن الرئيس عبد الناصر لم يقدم علي إقالته حتي يوم وفاته”.

رواية المستشار عصام الدين حسونة عن خلاف الشافعي مع عبد

الناصر

أما الرواية الثالثة (من حيث تاريخ نشرها) وهي أقوى الروايات وأحدثها نشرًا، ففيها قدم المستشار عصام الدين حسونة معلومات أوفر وأكثر، كما أنه حرص علي تصوير الجو كله وتحليله وطرحه كظاهرة جماعية، وليست فردية مقتصرة علي حسين الشافعي فقط، وهذا هو نص رواية المستشار عصام الدين حسونة:

“..... وطلب السيد حسين الشافعي نائب الرئيس الكلمة بعدي، فقال: “في رأيي أن جماهير ٩ و ١٠ يونيو لم تخرج تأييداً لأسلوب الحكم، إنما خرجت طلباً لتغيير هذا الأسلوب.

“وما إن وصل نائب الرئيس إلى الكلمة الأخيرة حتي انفجر المكبوت من ضيق الرئيس كما ينفجر بخار محبوس! قال في عصبية وحدة، لم أعرفهما عنه من قبل.. مصوباً نظرات نارية إلى نائب الرئيس: “أسلوب إيه اللي أنت تتكلم عنه!” إنني لم أسمع خلال رياستي لهذا المجلس أي نقد ذاتي.. أنت زعلان عشان أنا رفضت رفع الحراسة عن أصهارك.

“وعبثاً حاولت وحاول الوزراء تهدئته.. وقال أحد الوزراء إن السيد النائب لا يقصد الرئيس بكلامه إنما يقصد مجلس الوزراء!..

“وقال د. ثروت عكاشة عن الجو السائد بين الوزراء “إن بعض الوزراء حريصون علي أن يرضوا فريقاً من زملائهم ممن أقاموا من أنفسهم رقباء عليهم!“. وشبه - في أسلوب رقيق مرح، يمتص الجو الكئيب المتوتر في الجلسة - الصلة بين المراقبين والواقعين تحت عنفوان المراقبة بما بين القط وميكي ماوس.. إذ يظل القط رقيباً علي تحركات الفأر ويظل الفأر حذراً.. وبهذا تقف الأمور جامدة. وقد نجح وزير الثقافة في تبيد الجو المتوتر في القاعة.. إذ عاد الرئيس إلى الابتسامة معلقاً علي كلام وزير ثقافته: “لو كنت فعلت ذلك لأكلت القبط الفئران، وانتهينا!

“ولكن المهندس عبدالحالق الشناوي وزير الري ما لبث أن أثار غضب الرئيس.. مرة أخرى.. حين علق علي كلمتي.. قال الشناوي: ”أنا في الحقيقة أوافق الأخ (عصام) علي كل ما قال.. وأضيف إليه أن الناس تتحدث عن أن بعض الحراسات التي فرضت عليهم.. فد فرضت ظلماً.. بغير حق. رد الرئيس عليه في حدة: “طبعاً سمعت الكلام ده يا أخ شناوي من الأعيان اللي بتتعد معاهم علي المصطبة في البلد..“ وخيم الصمت علي الجلسة وقام الرئيس معلناً فض الاجتماع.. كان الليل قد انتصف بعد هذه الجلسة التي حفلت بالصدام والمكاشفة والتوتر.“

بداية توجس الشافعي من عبد الناصر

في معرض حديث المستشار محمد عصام الدين حسونة عن تقديمه وهو وزير للعدل لمشروع قانون الكسب غير المشروع، يروي لنا ذلك المستشار العتيد في مذكراته المنشورة موقفا مهما لحسين الشافعي يبدو منه وكأنه كان قد بدأ يتوجس من الرئيس عبد الناصر، ولهذا فإنه بدأ يأخذ الحذر من الموافقة علي توسيع سلطات الرئيس بالقانون خوفاً من إمكان (وليس احتمال) استخدامها ضده أو ضد غيره.

وهذا هو نص رواية المستشار محمد عصام الدين حسونة:

“.....

“علي أنني فوجئت بالسيد حسين الشافعي رئيس اللجنة، يختلي بي بعد المناقشة ويسر لي أنه يخشي أن يستخدم رئيس الجمهورية هذا القانون كسلاح ضد الخصوم السياسيين، وأن علي أن أفكر في هذا الاحتمال. وسرعان ما طلبت لقاء الرئيس،

فاستقبلني في منزله بمنشية البكري وعرضت عليه مشروع القانون الذي أعدته وديسبت له مناقشات اللجنة، واعتراض السيد رئيس مجلس الدولة علي خضوع رئيس الجمهورية شخصياً لأحكام القانون لمنافاة ذلك لأحكام الدستور.. بيد أنني - بالبداهة - لم أنقل له ملاحظة السيد حسين الشافعي نائب الرئيس ورئيس اللجنة.. فقال لي: «أوافقك علي ضرورة خضوع رئيس الجمهورية للقانون وفحص إقراره بمعرفة النقض» وأذن لي أن أعرض مشروع القانون - علي النحو الذي أعدته - علي مجلس الوزراء في أول جلسة له. وإذا لم تخني الذاكرة كانت جلسة مجلس الوزراء غداة لقائي بالرئيس في منزله بتاريخ ١١/١١/١٩٦٧.

«وبدأت الجلسة بأن دعاني الرئيس إلى عرض مشروع القانون.. وبدأت الشرح دون أن أشير إلى لقائي بالرئيس أو إلى موافقته علي المشروع.. فإذا ببعض السادة الزملاء أعضاء اللجنة الوزارية التشريعية يرددون ما قاله السيد رئيس مجلس الدولة عن منافاة المشروع لأحكام الدستور.

”هنا ابتسم الرئيس.. ووجه الكلام لي“ قل للمجلس يا أخ عصام.. إنني وافقت علي المشروع.. انت ليه لا تقول للمجلس إنك اجتمعت بي أمس في منزلي؟. وابتسمت من جانبي.. فما إن انتهى الرئيس من ملاحظته.. حتي ساد الصمت.

“وقرر المجلس إعادة المشروع إلى اللجنة التشريعية لتعيد بحثه علي ضوء ما جاء في خطاب الرئيس في افتتاح دورة مجلس الأمة“.

قصة انتخابات اللجنة التنفيذية العليا في ١٩٦٨

قد يكون من المناسب الآن أن ننتقل إلى نقطة مفصلية كانت مهمة جدا في ديناميات الصراع علي الفروع العليا من شجرة الحكم، وهو ما حدث في الكواليس أثناء انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي، وهي الانتخابات التي فشلت فيها شخصيات من وزن وطبقة كمال رفعت وعزيز صدقي وسيد مرعي وحسن عباس زكي.

حين أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا في أكتوبر ١٩٦٨ كان ظن البعض أن ترتيب الأصوات الحاصل عليها الناجحون هو معيار الأسبقية الجديد، وهكذا

حدثت المناورات التي سناقشها من خلال ما هو متاح عنها في بعض الروايات المكتوبة..

ولكننا نعرف أن النتيجة لم تكن لتتوافق مع فكرة الرئيس عبد الناصر عن الأقدمية والأفضلية وهكذا فإنه تولي بنفسه إعادة الترتيب، وهكذا أصبح الرئيس أنور السادات وحسين الشافعي متناظرين دون تفضيل معين إلا أن السادات سرعان ما تقدم في أكثر من مجال كالاتحاد الاشتراكي، وبخاصة بعد أن كان قد ترك رئاسة البرلمان وخلفه فيها الدكتور محمد لبيب شقير.. فقد أصبح السادات مسئولاً عن اللجنة السياسية في الاتحاد الاشتراكي (اللجنة المركزية) وهو أكبر منصب بروتوكولي في الاتحاد الاشتراكي كذلك فإنه في ديسمبر ١٩٦٩ تم التكريس النهائي لتقدم السادات بقرار تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية كنائب وحيد وهو ما أعطاه فرصة تولي الرئاسة الموقته ثم الرئاسة خلفاً لرئيس الرئيس عبد الناصر.

وهكذا يمكن القول باطمئنان أن الشافعي فقد موقع الرجل الثاني تماماً في ديسمبر ١٩٦٩ حين عين السادات نائباً لرئيس الجمهورية وأنه بدأ يفقد هذا الموقع حين أجريت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا وترتبت علي إجراءات خروجه من الوزارة حيث كان يحتل مقعد النائب الوحيد للرئيس عبد الناصر فيها متقدماً علي الجميع علي حين كان السادات نفسه في سلطة أخري غير السلطة التنفيذية.

ولهذا فإنه فيما بين بدء فقدان الشافعي لهذا الموقع الثاني في أكتوبر ١٩٦٨، واكتمال فقد انه لهذا الموقع في ديسمبر ١٩٦٩ كان هناك ما يمكن وصفه بأنه صراع ما بين هذين الرجلين الباقيين في السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومن الطريف أنهما من نفس الدفعة ومن الطريف أيضاً أنهما من نفس المحافظة، ومن الطريف ثالثاً أن زوجتيهما كانتا ذات نشاط اجتماعي بارز، وسوف نجد في كثير من المصادر التاريخية ما يلقي الضوء علي هذا التسابق بين القطبين.

كان الاتحاد الاشتراكي قد أصبح بمثابة المعقل الحصين لعلي صبري منذ ترك رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٦٥ [فيما عدا فترة الإبعاد القصيرة بسبب ما أطلق عليه حادث تهريب البضائع من الاتحاد السوفييتي بدون جمارك] وقد كان لعلي صبري في هذا الاتحاد حزب كبير أو باللغة المعاصرة لوبي كبير واضح الحدود والمعالم.

ومن المعروف والمشهور أنه لم يكن لحسين الشافعي ولا للرئيس أنور السادات مثل هذا اللوبي في الاتحاد الاشتراكي، وإن كان السادات يتمتع بعلاقات واسعة مع السياسيين المحليين نتيجة رئاسته لمجلس الأمة منذ ١٩٦٤ ونتيجة لطبيعته الشخصية الودودة، كما أن حسين الشافعي كان يتمتع بقبول واسع نتيجة طبيعة شخصيته المريحة المقبولة علي جميع المستويات، وبعده عن الصراعات الظاهرة، كما ينبغي لنا أن نتجاهل أن الشافعي نفسه كان قد شغل مسئولية الأمين العام للاتحاد الاشتراكي في الفترة التي كان فيها علي صبري رئيس للوزراء.

نجد كثيراً من الحديث عن هذه الانتخابات في كثير من المصادر والمذكرات السياسية فقد كانت بمثابة الحدث الانتخابي الوحيد في مستوى القمة طيلة عهد الرئيس عبد الناصر كله، وقد عبر الرئيس أنور السادات نفسه عن مرارته من هذه الانتخابات، كما كتب كثيرون من الذين لم يوفقوا فيها، وليس هذا موضع الحديث عن تفصيلات ما حدث ورؤى المشاركين لحقيقة ما حدث، ولكننا هنا لا بد أن نطلع للقارئ على الفقرات التي صورت ما روى به الكتاب الذين كانوا يسجلون لعل صبري آراءه فيما تضمنته هذه الروايات من الحديث عما يعتبره علي صبري بمثابة معاناة حسين الشافعي في هذه المعركة من مؤامرات السادات ضده.

ونستطيع أن نلاحظ أن الذين كتبوا هذا الرأي هم من المناوئين للرئيس أنور السادات وأنهم لم يكتبوا هذا إلا بعد وفاته، وسواء صح ما يروونه أم لم يصح فهو يستند إلى القول الشائع بأن التنافس بين نظيرين (السادات والشافعي) كفيل بأن يرجح كفة ثالث أقل منهما (علي صبري)، وللأسف الشديد فإن هذه القاعدة تتكرر في مصر علي الدوام بل وتكاد تكون بمثابة أبرز قاعدة في اختيار كثير من القيادات باللجوء إلى الثالث حين يشتد الصراع بين الأول والثاني.

وهذا هو نص ما يرويه علي صبري لعبد الله إمام في كتابه "علي صبري يتذكر":
".. كنا ملتزمين بتعليمات الرئيس جمال عبد الناصر بالألا نتدخل ولكن الرئيس أنور السادات لم يلتزم، وكان خائفاً لأنه بلا شك سمع، ويعلم موقف الأعضاء منه، وكان خائفاً أيضاً أن يحصل حسين الشافعي علي أصوات أكثر منه.. فذهب لمجموعة

أعضاء اللجنة المركزية من أبناء المنوفية، وطلب منهم سرا ألا ينتخبوا حسين الشافعي. كانت الانتخابات كلها حرة دون تدخل، فيما عدا أصوات محافظة المنوفية التي سحبت من تأييد حسين الشافعي.. وكان هو التدخل الوحيد في الانتخابات، وقد فهمه الرئيس جمال عبد الناصر، كان الرئيس يجلس في مكثي ليستريح ومعه الرئيس أنور السادات، وحسين الشافعي.. وكان الأمر قد فهم من سير العملية الانتخابية.. ونظر إلى الرئيس وابتسم.. الذي ظلم في عملية انتخابات اللجنة التنفيذية العليا هو حسين الشافعي.. وليس الرئيس أنور السادات.

ولست أستطيع أن أقرر ما توجي به هذه الرواية ولا ما تنص عليه من دون أن أعلق عليها بالتساؤل هل كان في وسع علي صبري أن يوجه مثل هذه النصيحة للرئيس أنور السادات؟ وهل كان من مصلحة علي صبري نفسه أن يوجه له مثل هذه النصيحة؟ وهل كان مطلوباً أنه أن يوجه له مثل هذه النصيحة؟ بل لعلي أتجاسر وأقول وهل كان مطلوباً منهما أو من أيهما عمل ونشاط؟؟.

يتحدث علي صبري عن أن النتيجة الكلية لم ترض الرئيس أنور السادات فيقول: “طبعاً.. غضب السادات واعتكف في منزله، وكان ثائراً لأنه لم يحصل علي أعلي الأصوات. ومن سخرية القدر أنني كنت أذهب إليه في بيته وأقول له: إن هذه هي الديمقراطية، وإنه في اللجنة التنفيذية لكل عضو صوت متساو مع زميله الآخر بصرف النظر عن عدد الأصوات التي حصل عليها.. وإننا نخطط للمستقبل، ولا يجوز أن نغضب من نتائج الانتخابات أياً كانت.. كنت أقول له: اعمل وأظهر نشاطك، وبعد ذلك يمكن أن تحصل علي أعلي الأصوات في الانتخابات المقبلة.. وليست العملية رقم واحد أو رقم اثنين..”.

هل كان الرئيس عبد الناصر قرر تفضيل الشافعي على السادات؟

تعودت أن أتعامل باحترام بالغ مع الآراء التي يبديها الصحفيون وأصحاب الكتابات التاريخية، ولهذا فإني معني بالإجابة عن هذا السؤال المسرحي أو المنطقي عن السبب الذي جعل الرئيس جمال عبد الناصر يفضل حسين الشافعي ثم يعود إلى تفضيل الرئيس أنور السادات (إن جاز أن هذا قد حدث) ومن الطريف أن هناك

إجابة جاهزة وهي القصة المتداولة التي تناولناها وما تدل عليه من أن الشافعي كان قد آذى الرئيس عبد الناصر في مشاعره حين تحدث في أحد الاجتماعات التي عقدها الرئيس عبد الناصر لمناقشة أسباب الهزيمة ١٩٦٧ ووجه انتقادات عنيفة إلى أسلوب الحكم.. وهذه واقعة صادقة وحقيقية ومهمة في تاريخ الرجلين، ولكنني أحب أن أتدارك فأذكر ما يناقض هذا الرأي، وذلك بالتنبيه إلى القرينة التاريخية المهمة التي لا ينبغي لنا أن نتجاهلها وهي أن هذه الواقعة نفسها قد حدثت بالتأكيد قبل مارس ١٩٦٨ وهو التاريخ الذي أتاحت فيه الفرصة لحسين الشافعي لاحتلال موقع الرجل الثاني، والدليل علي ذلك أنها حدثت قبل أن يترك عصام الدين حسونة عضوية مجلس الوزراء في مارس ١٩٦٨ فقد شهدتها بنفسه في المجلس وهو أحد رواياتها الثقات..

وهكذا فقد تبدو علاقة السببية مضطربة في إرجاع غضب الرئيس عبد الناصر علي حسين الشافعي إلى هذا السبب لأن الشافعي ظل متقدما بعد هذه الواقعة وهكذا فإنه لا يمكن القول بأن هذه الواقعة قد دفعت الرئيس عبد الناصر مباشرة إلى تقديم السادات علي حسين الشافعي.. ولكن الذين يعرفون طبائع الرئيس عبد الناصر جيداً والذين يدركون مدى التأثيرات البعيدة للتصرفات السياسية عند قمة السلطة لا يستطيعون أن ينفوا أن هذه الواقعة قد تركت آثاراً ما في نفسية الرئيس عبد الناصر جعلته يميل بعد فترة إلى ترجيح كفة الرئيس أنور السادات وهذا هو ما حدث بالفعل.

رواية رجل البروتوكول صلاح الشاهد

ننقل للقارئ المثل ما هو متاح في رواية لصلاح الشاهد لم يروها إلا بعد وفاة السادات في حديث أجراه معه أنور محمد ونشره في كتابه شهود عصر السادات حيث يقول:

“كان رئيس إحدى الدول في زيارة لمصر لمدة ٢٤ ساعة وكنت أنا في الإسكندرية اتصل بي سامي شرف ليسأل من النائب الأقدم حسين الشافعي أم أنور السادات؟ قلت: إن التعليمات التي عندي أن الأقدمية التي نأخذ بها هي أقدمية مجلس قيادة الثورة القديم. كان الرئيس أنور السادات في مجلس قيادة الثورة أقدم من حسين الشافعي.

قال سامي شرف: لكن حسين الشافعي أقدم منه كنائب للرئيس عبد الناصر. قلت: هذه التعليمات التي عندي. وهي تعليمات عبد الناصر. بعد فترة وجيزة اتصل بي حسين الشافعي تليفونيا ليقول لي إنه أقدم من الرئيس أنور السادات بتاريخ التعيين. قلت له: أيوه.. ولكن تعليمات الرئيس عبد الناصر لي أن الأقدمية أقدمية مجلس قيادة الثورة ما عدا المشير عبد الحكيم عامر لأنه كان قد اختير نائبا أول للرئيس الجمهورية. وبعد ذلك اتصل بي الرئيس أنور السادات من ميت أبو الكوم فقلت له: أنت الأقدم. في هذا الوقت بعث سامي شرف برسالة إلى الرئيس عبد الناصر في سخالطوبو بالاتحاد السوفيتي ليسأله فكان رد الرئيس عبد الناصر: اترك صلاح الشاهد يتصرف ويحل المشكلة“.

ويستطرد صلاح الشاهد قائلا: “اقترحت أن النائب الذي يقابل الرئيس الضيف في المطار لا يحضر مأدبة العشاء ويحضرها النائب الآخر. واتفق الرأي علي أن حسين الشافعي يستقبل الضيف في المطار وقيم الرئيس أنور السادات له مأدبة العشاء. وانتهت هذه المشكلة.. ولكن لم ينته الصراع إلا حينما وصل الرئيس عبد الناصر إلى مطار القاهرة عائدا من الاتحاد السوفيتي بعد رحلة العلاج وهو يعلم ما دار بين الاثنين حول أحقية كل منهما في الأقدمية كنائب لرئيس الجمهورية. بعد هبوط الطائرة وأثناء وضع سلم الطائرة.. أسرع كل من السادات وحسين الشافعي كل منهما يدفع الآخر بكتفه ليطلع قبل الثاني.. ليصل إلى الرئيس عبد الناصر قبل الآخر وهنا ظهرت عبقرية الرئيس عبد الناصر.. وقف علي عتبة السلم ونادى تعال يا أنور.. فتقدم السادات وسلم علي الرئيس عبد الناصر وقبله ثم سلم الشافعي علي الرئيس عبد الناصر وقبله، وانتهت مشكلة الأقدمية..”.

هل وصل الصراع أو التنافس بين السادات والشافعي إلى أن يسبب أرقا للرئيس عبد الناصر؟

إجابتي عن هذا السؤال هي: لا، ومع هذا فلا بد أن نتأمل في رواية ضعيفة منسوبة إلى مدير مخابرات غير مشهور.

نقلنا لتونا عن صلاح الشاهد رجل البروتوكول ما يفيد وعي الرئيس عبد الناصر بهذا السباق ولكننا نجد أيضا في أدبيات السياسة المصرية ما يفيد أن المسألة قد تعدت حدود التنافس إلى الحد الذي يزعم فيه أحمد كامل أن انتقاد الشافعي لتقريب الرئيس عبد الناصر للسادات دفع الرئيس عبد الناصر نفسه إلى تعيين السادات نائبا للرئيس.

وسنلاحظ علي هذه الرواية أنها تفتعل مفارقة في سطرهما الأخيرين بينما طبائع الأمور أن تمضي كما حدث بالفعل.

ولنقرأ هذه الرواية العجيبة التي وردت في كتاب "من أوراق أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الأسبق يتذكر" لأحمد عز الدين ولست بمستطيع أن انتقد الرواية في تتابع الأحداث التي أدت إلى صدور قرار الرئيس عبد الناصر ولكني أتعجب من السطرين الأخيرين فيها اللذين يصفان توقيع القرار قبل حلف اليمين بالغرابة مع أن هذا هو الطبيعي والبديهي، ولكن يبدو أن أحمد كامل قد أراد شيئا آخر لم أدركه أنا بقدراتي القاصرة.

يقول أحمد كامل فيما هو منسوب إليه:

"لقد كان الرئيس أنور السادات يتحرك حركة واسعة في شكل لقاءات شعبية، بتعليمات من الرئيس جمال عبد الناصر، أما السيد حسين الشافعي فقد كان عضوا في اللجنة التنفيذية العليا يحضر اجتماعاتها وينتهي دوره خارج هذه الاجتماعات، ولقد أصابت المسئوليات التي وضعها الرئيس جمال عبد الناصر علي عاتق الرئيس أنور السادات في هذه الفترة السيد حسين الشافعي بالحنق الشديد، وأراد أن يوصل إحساسه إلى الرئيس جمال عبد الناصر بأقصر الطرق فاستدعي سامي شرف إلى مكتبه وقال له: "إن الرئيس جمال عبد الناصر لم يعد يعطي الناس أقدارها واستحقاقاتها، وإن من حوله للأسف يؤثرون عليه". كان حسين الشافعي يدرك أن سامي شرف لن يحتفظ برسالته لنفسه. وأنه سينقلها بنصها إلى الرئيس جمال عبد الناصر خلال دقائق حتي لو قيلت له في معرض حديث يبدو عابراً، أو تعبيراً عن ضيق مؤقت".

"ولقد نقل سامي شرف في مساء اليوم نفسه وفي أعقاب اللقاء نص ما قاله حسين الشافعي، وكانت النتيجة أن الرئيس جمال عبد الناصر قرر أن يرد علي الرسالة عملياً بتعيين الرئيس أنور السادات نائبا له، وإن السادات حلف اليمين في الصباح الباكر

قبيل مغادرة الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكو، بل الأغرب من ذلك أن قرار تعيين الرئيس أنور السادات نائباً للرئيس كان قد وقع في الصباح الباكر وقبل أن يحلف نائب الرئيس اليمين القانونية بالفعل.

الروايات المناصرة لعكاشة أيدت، بطريقة غير مباشرة، أسبقية السادات

كنا قد استعرضنا الروايات التي تحدثت عن حقيقة الآلية التي ساعدت على اختيار حسين الشافعي لدخول مجلس قيادة الثورة، ولعل هذا يؤكد لنا معني آخر لم يقصد إليه كل هؤلاء من روايتهم، وهو أن السادات كان بالفعل أقدم من الشافعي إذا كانت الأمور تتعلق بالأقدميات!! فقد كان السادات بكل تأكيد عضواً في اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قبل حسين الشافعي بمدة طويلة جداً.

رواية أمين هويدي عن موقف الشافعي المعارض لتزكية السادات لخلافة عبد

الناصر

توفي الرئيس عبد الناصر وبدأت مشاورات (أو مناورات) تسمية الرئيس الجديد، وكان حسين الشافعي يرى نفسه أحق بالرئاسة ولكن الجبهات التي حسبت أن مكاسبها تحقق بوجود الرئيس أنور السادات كانت أسرع إلى تزكيته والحصول له علي حقه الدستوري. وفي الكتابات السياسية كلام كثير عن هذه الساعات لا يجد أصحابه حرجاً في أن يرووا مساعيهم في تأييدهم للسادات مع أنهم كتبوا عباراتهم من أجل الهجوم عليه وعلي قدراته وعلي ماضيه، ومن العجيب أن أحداً من هؤلاء لم يبد أي شعور بالاعتذار لحسين الشافعي وهو البديل الأوجه يومها إذا كانوا يحرصون علي رئيس بعيد عن القيل والقال، ولكنها للأسف الشديد طبيعة ممارسة المصريين البسطاء لديناميات اللعبة السياسية ضيقة الافق حتي في الحديث عن الماضي، ولن ننقل عن كتابات الذين كانوا دائماً يزعمون لأنفسهم القدرة علي صناعة كل شيء بما في ذلك الرؤساء فقد ملّ القراء حديثهم النرجسي الذي لا يقف عند حدود والذي يمتهن شعباً بأكمله. ولكننا سننقل الرواية عن كتاب لوزير الدولة أمين هويدي وهو من الجبهة المعادية لأنور السادات ولكنه قريب من الاتزان والموضوعية فيما يرويهِ، فضلاً عن بعده عن النرجسية المطلقة كما أنه حريص علي اثبات كل الروايات حتي وأن بناها للمجهول ونسبها للقول بأنها تتردد.....

وفي هذه الرواية يؤكد أمين هويدي علي استحياء ما قيل إن الأيام الأولى لحكم السادات قد شهدت محاولات جادة من حسين الشافعي لإثبات وجوده المناسب مع طول بقائه في السلطة كحرصه علي الإقامة في قصر كما يقيم الرئيس... إلخ، ومهما قيل فيما روي عن هذه الفترة فمن الثابت أن الشافعي قد أصبح رسمياً ودستوريا بمثابة الرجل الثاني في الدولة بأكبر قدر من التأكيد وبكل ما يمكن من الرسميات وأنه ظل كذلك حتي ١٩٧٥.

“.... وظهر اتجاه آخر ظل مغلقاً في دائرة ضيقة ولم يدم طويلاً، إذ أبدى السيد حسين الشافعي - عند وفاة الرئيس عبد الناصر - حقه في ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، معتمداً في ذلك علي مشاركته للزعيم الراحل مع السيد الرئيس أنور السادات، وأن الدستور نص علي النائب الأول فقط، وأن أياً من الاسمين: السادات والشافعي لم يشغل هذا المنصب. وهناك كثير من الروايات عن أن التوتر قد بلغ بالسيد حسين الشافعي مداه في مطلع عهد الرئيس السادات إلى حد كبير، فكان مصرأً علي الاستئثار بقصر الطاهرة ما دام الرئيس السادات قد استأثر بالقصر الجمهوري، وفي روايات أخرى كان مصرأً علي تولي رئاسة الوزارة، ويروي أنه امتنع عن حضور اجتماع اللجنة المركزية الذي كان سيتم فيه مناقشة قرار اللجنة التنفيذية العليا لترشيح السيد الرئيس أنور السادات لمنصب رئيس الجمهورية. وكان سبب تقديمه للاستقالة هو تمسكه بمنصب رئاسة الوزراء، طالما أن الرئيس أنور السادات رشح لرئاسة الجمهورية. ويبدو أن أحداً لم يتصل بسيادته بخصوص هذه الاستقالة وبالرغم من ذلك فإنه سحبها في اليوم التالي كما علمنا!!”.

ويسترسل أمين هويدي فيقول:

“وكان سيادته هو العضو الوحيد في اللجنة التنفيذية العليا الذي اعترض علي ترشيح السيد الرئيس أنور السادات للرئاسة، وذكر أنه متأكد أن سيادته ربما لا يحصل علي الأصوات الكافية للترشيح، وهنا تصبح الثورة نفسها وقد سحب الشعب الثقة منها إلا أن السيد الرئيس أنور السادات تقبل هذا الاعتراض بروح ديمقراطية سمحة”.

الفصل الخامس

هكذا تذكر حسين الشافعي

الشهوة بعد ضياع الشهوة

لا شك في أن شخصية حسين الشافعي في حاجة إلى كثير من التأمل والدراسة (وبخاصة أنه كان يبدو في بعض أحاديثه وحواراته كأنه الفارس الوديع، ويبدو في بعضها الآخر وكأنه الوحش المفترس) وفي الحالين فإنه كان من أولئك الذين لم يدر حولهم جدل عميق يكشف الكثير من طباع شخصياتهم للناس.

وإذا قيل أن أنور السادات كان هو الوحيد من اللجنة التأسيسية وأعضاء مجلس القيادة الذي بقي إلى جوار الرئيس عبد الناصر حتي النهاية من دون أن يشغل المناصب التنفيذية، فلا بد أن نذكر أن حسين الشافعي كان هو الوحيد من أعضاء مجلس القيادة (حتى وإن لم يكن من أعضاء اللجنة التأسيسية) الذي بقي خمس سنوات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر في أكبر المناصب التنفيذية والسياسية وهو منصب نائب الرئيس أنور السادات.

يؤمن بالديكتاتورية المطلقة

لم يكن حسين الشافعي يجد أي حرج في أن يجاهر بأنه يؤمن بالديكتاتورية، وكان يبرر هذا تبريرات عسكرية معروفة، وكأنه كان لا يريد من الشعب إلا أن يعيش في معسكر من معسكرات جيش تابع لسلطة الاحتلال، ومن العجيب أنه إذا كان الرئيس جمال عبد الناصر في ممارساته والرئيس أنور السادات في انفعالاته قد وصلا إلى بعض الحدود غير المقبولة من زوايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، فإن حسين الشافعي في تصريحاته وحواراته قد تعدى كل الخطوط الحمراء في كل الجوانب، وذلك إلى حد أنه كان يتبنى كثيرا من الرؤى التي تجعله يتصور أن يكون القاضي هو الحاكم وأن يكون الحاكم هو القاضي، بل إنه كان يعطي لهذا القاضي الحاكم الفرصة لأن يكون مشرعا أيضا فتكون له الحرية بل مطلق الحرية في أن يحكم بما يشاء من عقوبة مما يراه هو نفسه، بل إنه كان يعطي نفسه باعتباره ذلك القاضي الحق

في ألا يحكم بالحقيقة التي يراها رؤيا العين من أجل أن يحكم بما يراه هو صوابا،
بحكم قراءة الخيال وليس تمحيص الحقيقة.

وانظر إليه على سبيل المثال حين يقول إنه حكم على عبد القادر عودة بالإعدام
لأنه كان قد رفع في مظاهرات عابدين قميصا ملوثا بالدم، بما يعني أنه كان يهدد
جماعة الرئيس جمال عبد الناصر من الضباط الأحرار المختلفين مع زملائهم بالدم،
مع أن كل الناس يعرفون أن الذي يرفع قميصا ملوثا بالدم ينبه إلى العنف الذي اتخذته
السلطة.. لكن الشافعي الذي لم يكن هو رئيس المحكمة الاستثنائية ولا المدعي
وإنما كان عضوا في المحكمة فحسب يتبنى الحكم الظالم ويؤسس له وينسبه إلى
نفسه لا إلى القانون ولا إلى التحقيقات التي أثبتتها الادعاء، ولا إلى رئيس المحكمة
وإنما هو يتجاوز هذا كله فيروى ذكرياته هو وتفسيره هو لما حدث من عبد القادر
عودة في مظاهرات عابدين، ويؤسس على هذا الخيال كله حكما شادا بإعدام هذا
المستشار الجليل في قضية المنشية التي لم يكن له أي علاقة بها لأنه كان في السجن
حين وقعت أحداثها.

نستطيع الآن أن ندرك طبيعة الفارق بين عبد اللطيف البغدادي، من ناحية، وهو
الذي رفض أن يتولى رئاسة محكمة الإخوان، وأعلن بوضوح أنهم خصوم، ولا يجوز
للخصم أن يحاكم خصمه، وبين حسين الشافعي من ناحية أخرى، وهو الرجل الذي
ينتهز الفرصة ويستدعي من الخصومات خصومة لا علاقة لها بالقضية، ثم يبني عليها
بالاستنتاج غير الدقيق حكما بلاغيا، ثم حكما سياسيا، ثم حكما جنائيا، ثم إعداما
ثم يفاخر بأنه تولى هو نفسه إصدار الحكم كقاض. أي أنه الخصم والحكم والقاضي
والقانون والمشرع والادعاء.

ومع أن الشافعي قال هذه الأقوال في زمن لم يكن أحد يبني فيها على كلامه ولا
على موافقه فإنه كان يبحث عن يوطر كلامه ليحظى بصورة الرجل القوي الخارق
للعادة بينما كان الصحفيون والكتاب يعرضون عن توظيف واستغلال هذه الفرصة
باعتبار أنهم كانوا لا يزالون ينظرون إليه نظرتهم القديمة على أنه لا يقدم ولا يأخر.

قدرة الشافعي علي تبني القرار الظالم والديكتاتورية

يجدر بنا هنا أن نذكر للقارئ موقفاً آخر مهماً جداً يتعلق بقدرة الشافعي علي تبني قرار الحكم الظالم، بل وإصداره، وذلك أنه حين ظهرت الدعوة إلى إعادة النظر في الأحكام التي صدرت علي ضباط الطيران في ١٩٦٨ بعدما اندلعت تظاهرات الطلبة الحافلة بالسخط علي الأحكام التي وصفت بأنها مخففة لا تتناسب مع حجم الهزيمة كما أنها لم تعاقب المسئولين الحقيقيين، وناقش مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبد الناصر الموقف بعد هذه التظاهرات واعتصام الطلاب في جامعة القاهرة قيل في اجتماع مجلس الوزراء إن هذه المناقشات قد تؤثر علي حسين الشافعي الذي يرأس محاكم تنظر في قضايا أخرى، فما كان من الرئيس عبد الناصر إلا أن صرح بأن حسين الشافعي نفسه أبدى استعداداً للحكم علي هؤلاء المتهمين بالإعدام لو أنه كُلف بمحاكمتهم، مع أن المحكمة العسكرية كانت قد انتهت لتوها بالحكم علي بعضهم بأحكام شديدة وعلى بعضهم الآخر بالبراءة.

النظام الشمولي

كان حسين الشافعي يؤمن بالنظام الشمولي إيماناً جارفاً حتى أنه ظل يُجاهر بجرأة شديدة وهو علي مشارف القرن الحادي والعشرين بما لم يستطع الرئيس جمال عبد الناصر نفسه أن يُجاهر به قبل ١٩٦٧ فيقول إننا لو عملنا حزينين لأخذ أحدهما الأمر من أمريكا وأخذ الآخر أوامره من روسيا.. ومن إحقاق الحق أن نسأل عن رأي الذين كانوا ينطلقون إلى الثناء علي حسين الشافعي من باب النكايه في الرئيس أنور السادات: كيف كان هؤلاء يتصوّرون أن الشافعي يصلح لرئاسة الدولة؟

النفاق قصير الأجل ورأيه التلقائي النمطي في معاداة التنظيمات

الإسلامية

كان حسين الشافعي يتمتع بالقدرة علي النفاق المُجمعي قصير الأجل، ذلك أنه علي سبيل المثال كان إذا شهد اجتماعاً أو لقاء إخوانياً أو شبه إخواني لم يُمانع في أن يقول كلمة يُجاهر فيها بأن وجود الإخوان كان ضرورة أو كان فتحاً ربانياً فإذا سُئل في موضع آخر عن رأيه في التنظيمات الإسلامية أو ما يُعرف الآن بالإسلام السياسي فإنه كان

سرعان ما يكيل السباب لمثل هذه التنظيمات التي لم يكن يمانع في أن يصفها بأنها تؤذي الإسلام.

وعلى عكس ما كان بعض شباب الجماعات الإسلامية في نهاية عهد الرئيس السادات يروجون له من اقتناع الشافعي بهم وتأييده لهم، فإن رأيه في التنظيمات الإسلامية على حد تسميته يأتي متفقا تماما مع أشد الأدبيات العسكرية تحفظا على الإسلام السياسي.

سذاجة مفاهيم الشافعي الاقتصادية: الاشتراكية ومصادرة الأموال

لا تخرج آراء حسين الشافعي في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية عن حدود التبسيط الزائد للقضايا بالطريقة التي يحرص عليها العسكريون في أحاديثهم إلى الجنود الجدد، فقد كان الشافعي أكثر صراحة من الرئيس جمال عبد الناصر بالقول بضرورة الاستيلاء على أموال الأغنياء لتوزيعها على الفقراء على حد قوله، وهو يُجاهر بمأثورات جيل العسكريين الثوار التي بدأت في الذيوع منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر وذلك من قبيل القول بأن مصر فقيرة وأنها لا تملك ما يملكه جيرانها من البترول، وأن السكان يزدون، وأنه لا سبيل إلى زيادة ثروة البلاد إلا باستيلاء الدولة على ما تستطيع الاستيلاء عليه من ثروات الأفراد.

ورغم البؤس والحفاف الذي تحفل به هذه الفكرة البائسة إنسانيا وقانونيا وتنمويا واقتصاديا فإن الشافعي كان فخوراً بترديدها إلى أبعد الحدود، حتى ليُخيل إلى من يقرأ آراءه أو يستمع إليها أنه كان يعيش خارج التاريخ تماما، وأنه لم يكن يدري شيئا عن دور الصناعة ولا السياحة ولا تجارة الخدمات في تكوين الثورة، وكأنه لم يعرف شيئا عن تحويلات العاملين بالخارج، وكأنه كان يظن أن البترول نفسه يخرج من تلقاء نفسه وكأنه ماء البحر أو المحيط، مع أن البسطاء يعرفون أن العثور على بئر بترول لا يتحقق إلى بعد جهود استكشافية تستمر لعشرات السنوات، كما أن هذا الاستكشاف لا تقوم به الشركات الأجنبية إلا في مجتمعات تحترم الملكية الخاصة، وتحترم حرية رأس المال، كما تؤمن رأس مال الشركات العاملة في هذا الميدان. لكن حسين الشافعي كان لا يزال (وهو على أعتاب القرن الواحد والعشرين) يعيش أفكار

الضابط الشاب المتخرج لتوه حين يتحدث إلى الجنود الجدد من غير ذوي المؤهلات في المعسكر.

هكذا كان الشافعي في تعبيره عن آرائه الاقتصادية يفضل اللجوء إلى الطرح الناصري (أو اليوليوي) البائس بأنه لا وسيلة لزيادة الثروة، وأن الحل الوحيد للعدالة الاجتماعية يتمثل في إعادة توزيع ما هو موجود من ثروة بأيدي الناس.

الشافعي لم يكن قد خطط لما يفعله عندما يترك السلطة

أعتقد بيقين أن السبب في مشكلات حسين الشافعي في تعامله مع التاريخ تمثل ببساطة في أنه خرج من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية، من دون أن يكون مستعداً لهذا الخروج، ولم تكن له قوة جماهيرية غير أولئك الذين يتبركون برجل ذي وجه مشرق من أهل السلطة، ولم يكن عند الجامعات الإسلامية الوليدة فيما بعد ذلك استعداد حقيقي [أو عضوي] لأن يذهبوا إليه ليلعب دوراً في تنظيمهم على نحو ما كان يشاع همساً، وأو على نحو تمنى بعضهم حدوثه!!

ومع هذا فيبدو أن حسين الشافعي لم يكن يعدم منبراً يعتليه ويخطب عليه في بعض الأحيان ليؤكد وجوده من خلال الدعوة إلى فكرة سامية كفكرة أهمية العودة إلى الله. ولم يعدم حسين الشافعي جمهوراً من المصلين في مسجد كبير كمسجد الإمام الحسين على سبيل المثال يلتفون حوله لينالوا البركة بتقبيل يده، ولم يعدم حسين الشافعي بعض الفرص للأحاديث الصحفية السريعة أو المطولة تسأله شيئاً من الذكريات. وقد حاولت إحدى الصحف الناشئة في أواخر السبعينيات أن تجذب الناس بنشر مذكرات حسين الشافعي ولكنها لم تنتشر، ولا نشرت شيئاً كثيراً من هذه المذكرات، لكن الزمن عوضه بحواراته مع الأستاذ صلاح الإمام التي نشرها في كتاب ثم جاءت حواراته التلفزيونية مع الأستاذ أحمد منصور على شاشة قناة الجزيرة لتتيح له فرصة ذهبية لم تتح لغيره من أعضاء مجلس قيادة الثورة.

نشاطه في جبهة هدم الرئيس السادات

لما بدأ الفريق سعد الشاذلي الظهور التلفزيوني المكثف في عهد مبارك أشير عليه من ذوي الخبرة أن يؤلف جبهة غير رسمية وغير معلنة تتكون من مسئولين سابقين

وتعاون على الهجوم على الرئيس أنور السادات بأثر رجعي، ومن الطريف أن الفريق الشاذلي لم يلبث إلا قليلاً حتى وجد في حسين الشافعي ضالته، وأخذ الشافعي يقلب تاريخ الرئيس أنور السادات كله فينسب إليه كل العيوب القاتلة التي كانت كفيلة لأن تجعل أي رجل كريم على نفسه حريصاً على الابتعاد عن الرئيس أنور السادات، وعدم التعاون معه، لكننا نرى الشافعي وهو يُقدم نفسه في صورة من كان يعرف عيوب السادات وجرائمه ومع هذا يُقسم اليمين أمامه كنائب له، ويحضر الاجتماعات إلى يمينه ويسير في ركابه، بل أكثر من هذا فإن أعظم خطب المديح التي صيغت في الرئيس أنور السادات بعد نصر أكتوبر (وقبل هذا النصر) كانت هي التي يُلقبها حسين الشافعي نفسه.

قصور تصويره لطبيعة خلافه مع السادات

روى حسين الشافعي في الفترة المتأخرة من رواياته المبالغية في الخيال، كثيراً من المناقشات التي دارت بينه وبين الرئيس أنور السادات في ١٩٧٢ وما حولها على أنها خلافات، وبهذه الطريقة في الرواية ظلم الشافعي نفسه ولم يظلم الرئيس أنور السادات، ذلك أنه كان من الطبيعي أن يأخذ الرئيس أنور السادات رأيه وأن يستشيريه وأن يستمع إلى انطباعاته وتوجهاته، بل كان من الطبيعي أيضاً أن يكون هو نفسه من يُبادر بهذا مع الرئيس باعتبار الزمالة والعشرة التي دامت لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان من الطبيعي أن يقول الرئيس أنور السادات مثلاً إنه يثق في الاتحاد السوفييتي (أو الولايات المتحدة أو فرنسا) فيقول له حسين الشافعي، لا تثق.. هذا أمر عادي لكن غير العادي أن يرويهِ الشافعي في أوائل القرن الحادي والعشرين على أنه كان خلافاً أبدياً، وأنه كان لا يثق في الولايات المتحدة التي وثق بها الرئيس أنور السادات، أو أنه كان لا يثق في الاتحاد السوفييتي الذي انخدع فيه الرئيس أنور السادات، بل إن الأخطر من هذا أن الشافعي بنى على هذه الخلافات الفكرية في الرأي والتقدير خصومة أبدية بينه وبين الرئيس أنور السادات، وهو ما لم يحدث أبداً قبل إقالة الرئيس أنور السادات للشافعي في ١٩٧٥.

بالغ فنسب السبب في وجوده في الجو في ٥ يونيو إلى مؤامرة من السادات وصلت وساوس حسين الشافعي وهو اجسه تجاه الرئيس أنور السادات إلى أقصى الحدود المرضية حين بدأ يُعيد رواية ما حدث في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ حين كانت طائرتة في الجو فزعم ذات مرة بقلب جامد (كما يقول العامة) ويقين لا يتطرق إليه الشك أن وجوده في الجو كان مؤامرة من الرئيس أنور السادات للخلاص منه، وكأن الرئيس أنور السادات يومها كان قد جمع سلطات القضاء والقدر وسلطات الرئيس جمال عبد الناصر وسلطات المشير عبد الحكيم عامر، وكأنه كان يعرف بموعد الهجوم، وكأنه كان هو الذي يرسم خطوط مسار الطائرات التي تحمل من يزورون الجنود في الجبهة!

ومع أنني أميل إلى القول بأن حسين الشافعي ظلّ طيلة حياته يُعاني من الصدمة النفسية والعضوية المروعة التي حدثت له في صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ولم يتلق لها علاجاً طبيياً نفسياً فإن منطق الأشياء عند أي محاور للشافعي أو مستمع له كان كفيلاً في رأيي بأن يجعله يتوقف عن مثل هذه التبريرات الوهمية في الرواية، وهي التجاوزات التي تجعله بعيداً لا عن التعقل وحده ولكنها تجعله أيضاً بعيداً عن العقل نفسه وتفقدته الاحترام الواجب لمن كان في سنه.

أداؤه كنائب للرئيس أنور السادات

نبدأ الحديث الآن عن الفترة الأطول وهي الفترة التي قضاها حسين الشافعي في موقع الرجل الثاني في عهد الرئيس السادات، وربما لا يندهش القارئ اذا وجدني أسارع إلى القول بأنه لا يمكن القول بأن حسين الشافعي كان أحد الأعمدة الحقيقية والأساسية للحكم في عصر أنور السادات ولا في دولة أنور السادات، مع أنه كان الرجل الثاني في الدولة لأكثر من خمسين شهراً، وكان النائب الأول في البروتوكول قبل علي صبري، ثم النائب الوحيد لفترة، ثم النائب الأول قبل محمود فوزي، بل وكان حسين الشافعي يقوم بكثير من أعمال رئيس الجمهورية البروتوكولية في وجود الرئيس السادات نفسه حين كان الرئيس يعلن أنه فرغ نفسه للحرب.

هل كان السبب وراء ذلك أن أنور السادات لم يكن يعد حسين الشافعي لخلافته؟ أم ان السبب الأقرب إلى القبول هو أن حسين الشافعي نفسه لم يكن يعد نفسه لخلافة أنور السادات! مع أنه كان بالطبع لا يكره هذا بل ويطمع فيه بل، ويظن نفسه الأولى به!

أعتقد أن السبب في هذا يعود إلى ما تبقى من صورة ما قبل عصر السادات أي إلى ما بقي من صورة عصر الرئيس عبد الناصر، فمع مرور الزمن كان المتابعون للسياسة يميلون إلى الاقتناع بالفكرة القائلة بأن طبيعة وجود حسين الشافعي إلى جوار الرئيس عبد الناصر كانت تقتصر على الارتياح والتبرك، وتوظيف أقدميته في الاعتماد على وجوده في إبعاد صعود مكانة وصورة زملاء آخرين من قبيل خالد محيي الدين وكمال الدين حسين وصلاح سالم وثروت عكاشة. ولم تكن الحياة السياسية تقول بأن الرئيس عبد الناصر يعتمد على حسين الشافعي في أكثر من هذا، مع أنه أي حسين الشافعي لعب كثيراً من الأدوار التنفيذية الهادئة أو الرتيبة في السنوات التي كان فيها عامر أو بغداددي أو زكريا يتولون المهام المتقدمة، أو كان السادات يتولى المهام الحرجة، أو كان كمال الدين حسين يتولى المهام الشاقة أو كان الشقيقان صلاح سالم وجمال سالم يتجاسران على المواقف التي تستلزم قدراً كبيراً من الاندفاع والحماسة.

هل كانت العلاقة الظاهرة بين الرئيس السادات ونائبه الشافعي تتسم بالود؟

تتعدد الإجابات وقد تتعارض أو تتعاقب أو تتبادل، ولكن الحقيقة الواضحة أن هذه العلاقة نفسها قد تقلبت كثيراً بين الود والنفور، ودليلنا على هذا هو ما نستعرضه مما هو متوافر عن هذه العلاقة فيما كتب عن تاريخ هذه الفترة.

وهكذا كان هذا التراوح في علاقة الرجلين بين التأييد الموضوعي (الذي سنذكر له أمثلة بعد قليل) والاعتراض الموضوعي أيضاً وهي ظاهرة صحية.

زملاء الشافعي ينقلون له أن السادات قال لخالد محيي الدين أنه لن يرثه

نبدأ بجانب شبه كوميدي، وهو ذلك الحديث الذي رواه حسين الشافعي نفسه مسلسلاً عن وحيد جودة رمضان عن يوسف صديق عن خالد محيي الدين عن أنور السادات الذي قال إنه لن يُمكن حسين الشافعي من أن يخلفه علي الرغم من عنايته

الشديدة (أي الشافعي) بصحته وظنه أنه سيخلف السادات!! وسواء كان هذا الحديث من وضع خالد محيي الدين أم من وضع حسين الشافعي أم من وضع أحد من الرواة الآخرين في السلسلة التي ضمت أربعة غير الرئيس السادات نفسه فإنه يعطينا فكرة عن الحضور المسرحي أو الإسهام الكوميدي في التفكير السياسي في عهد ثورة ١٩٥٢.

هذا هو نص رواية حسين الشافعي كي نكون منصفين:

“زارني وحيد جودة رمضان، وهو واحد من المشاركين في الثورة وصديق ليوسف صديق الذي قال لي هناك رسالة من يوسف صديق لك، فقد حكي له خالد محيي الدين بعد مقابلة أنور السادات أن أنور السادات قال لخالد: “هو حسين الشافعي معني بصحته وعمال يلعب رياضة.. هو فاهم أنه سوف يرثني.. طول ما أنا موجود فلن أمكن له.. والله أنا ينتابني الفزع حين أتصور أن مصير البلد في يوم من الأيام في يد حسين الشافعي“.

أبرز مواقف الشافعي المؤيدة للسادات

إذا ما تركنا تجسيد المواقف بالكوميديا أو الدراما إلى ما حدث فعلاً وتأملناه في حجمه الحقيقي فسوف نصادف كثيراً جداً من المواقف المهمة سواء بالتأييد أو بالمعارضة من جانب حسين الشافعي تجاه أنور السادات.

ولعل أهم هذه المواقف هو موقف حسين الشافعي قبيل ١٥ مايو، فقد كان الشافعي مؤيداً تماماً لأنور السادات ولعله بمكانته من الدولة والثورة كان من أهم عوامل نجاح الرئيس السادات في هذه المعركة.. هذا علي الرغم من أن الشافعي لم يكن مضطراً لتأييد السادات ولكنه فعل هذا باستعلاء على المجموعة المناوئة للسادات، بينما كان لا يزال بالطبع يعتقد أنه أكثر استحقاقاً للمنصب الرئاسي من الرئيس أنور السادات وبالتالي من هؤلاء الذين لم يصلوا إلى مستواهما البروتوكولي.

شهادة المهندس سيد مرعي

نقل هذا النص عن مذكرات المهندس سيد مرعي الذي كان حريصاً بالطبع علي أن يبرز دوره هو نفسه إلى جوار السادات ولكنه مع هذا لم يستطع أن يتجاهل دور حسين الشافعي، وهو يروي فيقول:

“وعرض الرئيس الأمر للتصويت.. هل يريد الأعضاء الكلام في جوهر الموضوع.. أم يريدون ترك علي صبري يسترسل في كلام شخصي أيا كان؟ وهنا تأكد تماما الترتيب الذي اتخذ من قبل بين أعضاء اللجنة المركزية. فلقد صوتت الأغلبية لصالح استمرار علي صبري بطريقة يعرف كل خبير أنها متفق عليها من قبل الاجتماع.”

“وبناء عليه سمح الرئيس بعودة الكلمة إلى علي صبري.. الذي عاد إلى نفس اتجاهه، متناولاً من قال ماذا، ومن شتم ومن، ومن يثق في من وهكذا.. ومتجاهلاً بالمرّة جوهر الاتفاق وموضوعيته. وأخذ علي صبري فرصته كاملة.”

“وبعد انتهائه بدأ الرئيس السادات يرد نقطة بنقطة. في هدوء، وإقناع، وترتيب.”

“ثم طلب السيد حسين الشافعي عضو اللجنة التنفيذية العليا الكلمة، قال حسين الشافعي: إن الإنسان يرى أنه من تاريخ قيام الثورة لم يحدث مثل هذا الموقف، وهذه الظاهرة لها وعليها، وحينما اشتركنا في هذه الجلسات التي بدأت في شيراتون وانتهت في بني غازي، ونحن نحضر اليوم لكي نناقش الموضوع في اللجنة المركزية، ما كان في تصوري علي الإطلاق أن ما أثير في اللجنة التنفيذية العليا يقال هنا مرة أخرى.. فإذا كان الموضوع هو الاتحاد كما أعلنت نصوصه في البيان وفي الإعلان الذي صدر، فكنت أتمني من كل قلبي أن يكون التركيز فقط علي الموضوع. وحينما أتحدث في الموضوع أقول بأن هذا الأمر هو أمر متفق عليه منذ كان الرئيس جمال عبد الناصر بيننا، وكان كما قرر الأخ الرئيس أنور السادات بسبيله أن ينتقل مباشرة إلى دمشق ليعلن هذا الإعلان الذي قدر له أن يعلن في ١٧ إبريل..”

“وهنا وقف واحد من مجموعة علي صبري - هو السيد ضياء الدين داود - قائلاً: إن الرئيس الرئيس عبد الناصر شخصياً الذي....

“ولأول مرة ينفعل السيد حسين الشافعي بشدة قائلاً: أنا لا أسمح لأحد أن يقاطعني. ولا أستطيع أن أتكلم بهذا الشكل.. واضطر ضياء الدين داود إلى الجلوس، واسترسل حسين الشافعي في كلمته وهكذا مضت المناقشة، ومع كل دقيقة تمر، يتأكد من جديد الانطباع بأن هناك معارضة سبق تنظيمها قبل الاجتماع ضد أنور السادات شخصياً.. ولقد كان هذا طبيعياً.. فتلك المجموعة التي كان يسيطر عليها ويقودها علي

صبري كانت تسيطر بدورها علي كل شيء.. فهي تسيطر علي الاتحاد الاشتراكي من خلال عبد المحسن أبو النور. وعلي وزارة الداخلية من خلال شعراوي جمعة والمخابرات من خلال سامي شرف، ومجلس الأمة من خلال لبيب شقير، والإذاعة والتليفزيون من خلال محمد فائق.. إلخ..“.

“وكان واضحاً أن علي صبري قد اختار اللجنة المركزية ميداناً للمواجهة مع الرئيس أنور السادات بعد تفكير وتديبر سابقين.. وأصبح واضحاً أيضاً أن الأمور في اللجنة المركزية تسير في دائرة مفرغة.. وقرر الرئيس أنور السادات من جانبه أن يحيل مشروع الاتفاق إلى مجلس الأمة؛ أولاً: لأن التصديق علي الاتفاق يتطلب ذلك دستورياً، ثانياً: لعل قبضة مراكز القوى هنا تكون أخف وطأة“.

رواية لاحقة للفريق فوزي عن خلاف الشافعي المبكر مع السادات في فبراير ١٩٧١ تصور بعض القصص التي رويت بأثر رجعي بعد وفاة السادات أن الشافعي كان قد بدأ يعاني بعض الشيء من بدايات انفراد السادات بإدارة الأمور الاستراتيجية والمفرطة في الاستراتيجية من دون أن يسمح حتي للآخرين “بمن فيهم الشافعي“ أن يطلعوا علي خواتمه أو أن يتوافقوا مع إدارته وفهمه للأمور، وهذا هو ما تدلنا عليه بوضوح رواية الفريق محمد فوزي في مذكراته عما حدث ذات مرة بين الشافعي والسادات.

ففي هذه المذكرات يحدثنا وزير الحربية الأسبق عن اجتماع عقد في مطلع عهد السادات لتدارس الموقف العسكري (قبل ٥ فبراير ١٩٧١)، فإلغت نظرنا إلى مدى تمكن السادات وسيطرته، وإن كان قد صور أيضاً بدايات الجفاء والحذر والفتور بين السادات ونائبه حسين الشافعي، يقول الفريق أول محمد فوزي:

“وشارك أعضاء من اللجنة التنفيذية العليا، وبعض الوزراء أعضاء مجلس الدفاع الوطني. وتحول الاجتماع إلى مؤتمر موسع ضم الرئيس السادات وحسين الشافعي وعلي صبري والدكتور محمود فوزي وعبد المحسن أبو النور وشعراوي جمعة والدكتور عزيز صدقي ومحمود رياض والفريق محمد فوزي وسامي شرف وأحمد كامل مدير المخابرات العامة والفريق محمد صادق رئيس الأركان بوصفهم أعضاء في مجلس الدفاع الوطني، وحضر اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية مقرراً للمجلس.

“وكان هدف هذا الاجتماع الذي مثل القمة السياسية والعسكرية في الدولة هو دراسة ومناقشة الموقف السياسي والعسكري بعد ٥ فبراير ١٩٧١”.

“افتتح الرئيس السادات جلسة مجلس الدفاع الوطني الموسعة بذكر الهدف من الاجتماع، وطلب معرفة رأي الحاضرين حسب الأقدمية. وتكلم السيد حسين الشافعي، وتلاه السيد علي صبري..... وتلهف الحاضرون لسماع رأي الرئيس السادات الذي فاجأ الجميع بقوله: “أنا سمعت آراءكم جميعاً وأوافقكم عليها، ولكن أنا لذي فرصة لاستغلال الموقف السياسي وإعلان مشروع سلام يخرج العالم كله خاصة إسرائيل ودول الغرب وأوروبا التي أريد أن تشارك في الحل، ولكنني لا أوافق علي سياسة وأسلوب حرب الاستنزاف (لم يذكر أحد من الحاضرين لفظ الاستنزاف) كما أنني سوف أعلن في مجلس الأمة بعد باكر انتهاء مصر من قيد وقف إطلاق النيران لمدة ٣٠ يوماً فقط بعد ٥ فبراير ١٩٧١ لإعطاء فرصة أخيرة للدول الكبرى لتحقيق السلام في المنطقة”.

“اعترض السيد حسين الشافعي أقدم الحاضرين بقوله: “يا أخ أنور تسينا نقول آراءنا جميعاً وأنت لديك كلام ورأي آخر ولم تعطنا الفرصة لمناقشته”، ولم يرتح الرئيس السادات للفظ “يا أخ أنور” ورد علي حسين الشافعي قائلاً: “علي العموم أنا عرفت آراءكم وسجلت هنا في المجلس”، ووقف الرئيس السادات معلناً انتهاء جلسة مجلس الدفاع الوطني الموسعة”.

رواية الشافعي عن محاولة مبكرة لاغتياله في سبتمبر ١٩٧١

منذ بداية الثمانينات في القرن الماضي حين بدأ الضمير الوطني في تأمل تاريخ ثورة ١٩٥٢ واجهنا كثيراً من الروايات والكتابات المتاحة التي حصرت نفسها في تصوير الخلافات الطبيعية بحيث تبدو وكأنها لا تخرج عن ثأر مبيت.. ولعل أبرز مثل علي هذا ما تردد بعد وفاة الرئيس السادات من أن الرئيس السادات كان يريد إزاحة الشافعي بأي ثمن، وقد اشترك الشافعي نفسه في تأكيد هذه المزاعم في أكثر من موضع من ذلك حوار مع محمود فوزي في كتاب « ثوار يوليو يتحدثون » حيث طرح محمود فوزي سؤاله علي حسين الشافعي: هل حقيقة تعرضت للاغتيال وأنت في طريقك لزيارة

ضريح الرئيس عبد الناصر في الذكرى الأولى لوفاته وكنت وقتها نائباً لرئيس الجمهورية؟ ويجيب حسين الشافعي:

“في ٢٨ سبتمبر ١٩٧١ في أول ذكرى سنوية للرئيس عبد الناصر وأنا في طريقي لضريح الرئيس عبد الناصر وليس لي غير طريق واحد هو صلاح سالم ومعروف هذا للكافة. ومعروف أيضاً توقيت الزيارة للضريح، فوجئت عند الصيانة بمقطورة من التي تحمل الدبابات انفصلت من عربتها عند الجزيرة التي في الوسط، والمدهش أن سيارتي كانت مسرعة علي غير العادة فلم تصطدم بالمقطورة، ولكن تهشمت سيارة الحرس المرافق، ونقلوا إلى مستشفى الحسين، وكان منهم من أصيب بإصابات بالغة، ومنهم من كسرت ذراعه أو ساقه.

“في الحقيقة أنه كان هناك من يحاول أن يزيلي من أمامه سواء أيام النكسة أو بعد ذلك، ولعل حادثة المقطورة أيضاً امتداد لذلك، ولكني أقول في المرة الأولى أيام النكسة لم أقتل، ولكن الحارس كان الله، كأن الله ﷻ أراد أن يقول لي: “جايب حارس أهو الحارس قتل“.. فالحارس أولاً وأخيراً هو الله ﷻ“.

خلافه العابر مع السادات فيما يتعلق بالأردن

ومن أشهر خلافات حسين الشافعي مع السادات من وجهة نظره، ما حدث حين أعلن السادات نيته قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن قبل أن يلتقي بالمجلس الوطني الفلسطيني في نفس اليوم في اجتماعه بالقاهرة في ابريل ١٩٧٢ وتصوير الشافعي قرار السادات بأنه لا قيمة له.

رواية منفردة للدكتورة سعاد أبو السعود

لا يخلو الأمر في الحديث عن مثل هذه العلاقات من أن يطالعنا تفسير درامي يعتمد علي النماذج الكلاسيكية للتطبيقات السريعة لحديث النساء عن النساء، ويتمثل هذا التفسير الدرامي فيما روته الدكتورة سعاد أبو السعود عن محاولة مصاهرة رغبت فيها جيهان السادات بين ابنة للسادات وابن للشافعي فلما فشلت المحاولة قلبت السيدة جيهان (وبالتالي السادات) للشافعي ظهر المجن، وربما أن هذا هو أضعف التبريرات في تفسير الجفاء بين الرئيس السادات وحسين الشافعي.

وهذا هو نص ما سجلته الدكتورة سعاد أبو السعود وهي أستاذة جامعية كتابة في كتابها الذي ألفته للانتقام من السيدة جيهان السادات:

“إن جيهان السادات في البداية سعت لتزويج إحدى بناتها بضابط بحري هو نجل السيد حسين الشافعي وكان آنذاك نائباً لرئيس الجمهورية ولكن طلبها رفض فقلبت له ظهر المجن جزاء له علي هذا الرفض، وإذا به يحال للاستيداع، وأبعد أحمد حسين الشافعي عن القوات البحرية.”

الشافعي يروي أن الأمن حاول الزج باسمه في قضية الفنية العسكرية

تولي حسين الشافعي بنفسه تأكيد المزاعم والشائعات التي كانت تشير إلى محاولات جرت لتلفيق الاتهام له بأنه ساعد صالح سرية في قضية الكلية الفنية العسكرية وتديبر محاولة للانقلاب علي أنور السادات.

وفي حديثه المبكر مع الأستاذ محمود فوزي يقول حسين الشافعي:

“في عام ١٩٧٤ حين عقدت أول جلسة في محاكمة قضية الفنية العسكرية فوجئت بشيخ يزورني ومعه شريط تسجيل لمحاكمة صالح سرية، ويقول في الشريط علي لسانه (أنا استدعاني عميد في المباحث العامة اسمه عبد القادر وقال لي إذا لم تشهد علي أن حسين الشافعي علي رأس التنظيم الخاص بصالح سرية بشعبتيه العسكرية والمدنية فسوف يحدث لك تعذيب شديد.. ثم كشف ظهره لكي يشاهدوا آثار الضرب المبرح، ثم أضاف قائلاً وهددوني إذا لم أشهد فسوف يحدث ما لا تحمد عقباه، ولو أدي إلى الموت، ولكن الرجل قال: “لكن أنا عارف مصيري ولا يمكن أن ألقى الله بشهادة زور علي أناس لا صلة لي بهم ولا صلة لهم بي. ولهذا حين زارني في مكنتي ممدوح سالم ليبلغني بقرار السادات بتعيين حسني مبارك نائباً لرئيس الجمهورية قلت له علي الفور: ما موضوع قضية صالح سرية؟ الصحف كانت تنشر الجلسات تباعاً.. ولكن بعد ما حدث منع النشر، إذا بالجلسات تنشر بالكامل في بيروت في جريدة النهار. فقال لي: “أنت عارف إن أي متهم بتبقي كل الأدلة ضده لا يقول إلا بعد التعذيب.”

“ويستطرد حسين الشافعي لقد حاول البعض أن يلفق لي هذه القضية، ولكن أنا منها بريء، ليس أنا فقط بل كان معي بعض الأسماء المعروفة التي أخرجها العميد عبد القادر من درج مكتبه ومنها الفريق الشاذلي والفريق محمد صالح.”

التعاطف الذي لم يتطور إلى تحالف بين الشافعي وعلي صبري بعد وفاة

السادات

يمكن لنا أن نقول إنه بعد وفاة السادات أصبحت هناك فرصة مواتية لقدر ما من التعاطف بين علي صبري وحسين الشافعي!! حتى إن علي صبري نفسه في كتاب "الرئيس عبد الناصر يتذكر" حين تحدث عن انتخابات اللجنة التنفيذية التي أجريت عام ١٩٦٨، قال أن حسين الشافعي هو الذي ظلم في هذه الانتخابات وليس أنور السادات!!! لكن حسين الشافعي فيما يبدو لم يرحب بهذه التحية، بل إنه ذهب في إظهار جفائه لعلي صبري إلى حد تكرار السخرية منه حين كان يروي قصة إصدار الرئيس عبد الناصر الأمر بتفتيش حقائب علي صبري في جمارك المطار في تلك الواقعة المشهورة التي لخصناها في كتاباتنا السابقة.

معركة الشافعي مع اللواء جمال حماد

كان الشافعي كثيرا ما ينتقد موقف قيادة القوات المسلحة في ١٩٦٧، ووصل الأمر به في أحد الحوارات أن يتهم قيادات القوات المسلحة بنوع من التواطؤ والخيانة ونشر هذا الحديث في مجلة أكتوبر، وفي عدد تال تصدي جمال حماد في مقاله الأسبوعي في المجلة نفسها أي مجلة أكتوبر لحسين الشافعي ليفند مزاعمه حول حرب يونيو ١٩٦٧، وانتهزها فرصة مواتية في ذات الوقت لتفنيد روايات الشافعي حول رغبة السادات في التخلص منه، وقد رد الشافعي علي جمال حماد ونشر رده أيضا في أكتوبر. ويستطيع القارئ لهذه المقالات والروايات المطولة أن يكتشف بلا أدنى مشقة بأطراف القضايا التي تناولها حسين الشافعي واللواء جمال حماد، وإن كان لا بد لنا من أن ننقل عنهما بعض الفقرات الكفيلة بتصوير الموقف.

وينبغي لنا أن نذكر للقارئ أنه في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ كان حسين الشافعي في سماء الجبهة بصحبة وفد عراقي، وهو يروي ما حدث في هذا اليوم وشاهده بعيني رأسه ثم يخلص في النهاية إلى القول بأن الذي حدث في ١٩٦٧ كان خيانة ومؤامرة اتفقت فيها الأطراف، واستدرج فيها من استدرج، فهذه الصورة لا يمكن لمن رآها أن يصفها بأنها أخطاء إلا إذا ألغى عقله وختم الله علي قلبه لأن في ضميره ونيته "الدرغمة" والرغبة في التعمية علي أمر ينبغي إظهاره علي حقيقته".

وسنقل هنا عن حوار مع الأستاذ محمود فوزي عباراته التي يصور بها تفاصيل ما حدث في مطار فايد من الساعة ٨.٤٥ إلى الساعة ١١.٣٠ من صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ومن المذهل أننا نجد عبارات الشافعي في هذا الموضوع شبه الخلافي واضحة وقاطعة وصریحة وذلك حيث يقول:

“وصلت بنا الطائرة في الساعة ٨.٤٥ فوق مطار فايد، فالتقينا بالطلعة رقم (١) للطيران الإسرائيلي، وكأننا علي موعد أعدده القدر لنشهد ونشاهد ما لم يكن متصوراً أن يعود أحد ليروي مارآه، وعندما سجلت هذا الفصل في مذكراتي - التي لن تنشر إلا عندما تعود للكلمة اعتبارها وأمانتها ومسئوليتها. قلت سأقص عليكم قصة شهيد أراد الله له أن يكون شاهداً. استطاعت الطائرة أن تهبط علي أرض المطار، وانفجرت قبلتان بالقرب منها، ونزلنا من الطائرة وانتشرنا في أرض المطار، وكل منا قد أتخذ ساتراً منبطحاً علي الأرض، ونرى ونرصد كل ما يحدث دقيقة بدقيقة“.

“وكانت طائرات العدو تأتي بفواصل من عشر دقائق إلى ١٥ دقيقة في طلعات قوامها من ثلاث إلى أربع طائرات، ولم يكن يشغلها شاغل إلا القضاء علي الطائرات، وهي جاثمة علي أرض المطار والجناح ملاصق للجناح كأنها أعدت بتدبير وإحكام ليتم تدميرها في أقل وقت ممكن ودون جهد أو عناء، وفي كل طلعة تنتهي باحترق طائرة أو طائرتين - وفي نهاية الأمر لم تبق إلا طائرتان والطائرة التي جئنا بها“.

“وكان الذي أخرج الإجهاز علي الطائرتين أنه كان يغطيها غطاء بلون الأرض التي كانتا عليها، ولكن عندما أحس طيار العدو أن ضمان عدم التصدي قد تجاوز كل تصور انخفض بطائرته حتي إنه كان يمكنك تمييز حركته، واحترقت الطائرات الثلاث، وهي آخر ما تبقي من طائرات ولم يتعرض طيران العدو خلال ما يقرب من ثلاث ساعات لأي نوع من المقاومة لا من الطائرات ولا من الدفاع الجوي“.

حسين الشافعي يلجأ إلى التفريق بين نوعين من الخيانة

ذكر حسين الشافعي في ردوده على اللواء جمال حماد عبارات صريحة وواضحة أن ما يقصده هو خيانة المبدأ وخيانة الواجب وأنه إذا كان الأعداء في الخارج يقصدون القضاء علي الرئيس عبد الناصر فلا بد من وجود أعوان في الداخل يساعدونهم علي تحقيق التآمر.

“وإن الخيانة هنا هي خيانة الأمانة، خيانة الواجب، خيانة المبدأ، ثم يدعي بعد ذلك في معرض الدفاع عما حدث مرة بأن طائرة المشير كانت بالجو، ومرة أخرى بأن أجهزة الرادار لا ترصد الطيران الواطئ، وهل من أجل طائرة المشير يستباح تدمير الطائرات، وإذا كان الرادار لا يرصد الطيران الواطئ فلنقل ذلك علي الطلعة الأولى، فماذا عن الطلعات التالية التي استمرت حتي الساعة ١١,٣٠.”

“أليس من المبادئ الأساسية أن كل قائد مسئول عن تأمين قواته مهما صغر هذا التشكيل فأين نحن من كل هذا؟”

“أما إذا كان تآمر الدول الكبرى وتأكيد وفاقها للقضاء علي الرئيس جمال عبد الناصر الذي لخبط لهم غزلهم فلا بد لهم من أعوان يساعدهم في الداخل لتحقيق تآمرهم، ولكن الشعب بحسه ووعيه وإدراكه الذي لم يدخل في حساباتهم تشبث بجمال عبد الناصر ليكمل المسيرة ويعيد بناء الجيش علي أسس سليمة وقيم قاعدة الصواريخ لتعوضه نقص الطائرات وبدأت حرب الاستنزاف وأدى من الجهد ما استنفد طاقته وصحته فتحية لنضاله وتحية لروحه.”

“إن ما حدث في مطار فايد شاهدت نتائجه علي طول طريق العودة إلى القاهرة، فرأينا مع الوفد العراقي نفس الصورة وأعمدة الدخان تتصاعد في الجو في كل من مطار أبو صوير ثم مطار إنشاص ثم مطار بلبيس، وأخيراً مطار ألماتة قبل أن نصل إلى منشية البكري لنقابل الرئيس جمال عبد الناصر ولنبلغه بما رأينا”.

بعض الأفكار البارزة في ردود جمال حماد علي حسين الشافعي

هذه بعض العبارات من مقال جمال حماد الذي رد به علي حسين الشافعي في عدد

٣٠ أغسطس ١٩٨٧ من مجلة أكتوبر:

“..... لا أدري سر تمسكك بهذه القضية الركيكة عن رغبة السادات - ودعنا نتكلم بصراحة - في التخلص منك عن طريق تحريض وتهديد المباحث العامة للمتهم صالح سرية ليشهد زوراً في قضية الفنية العسكرية أنك كنت علي رأس تنظيم المؤامرة بشعبيته: المدنية والعسكرية. هل كان السادات من قلة الحيلة بحيث لم يجد وسيلة للتخلص منك سوي محاولة تقديمك متهماً أمام المحكمة في تلك القضية لتواجه حكم الإعدام أو السجن المؤبد؟

“وأين هي المحكمة التي كانت ستصل بها السذاجة إلى حد اقتناعها بهذه الشهادة المزورة وبهذه القصة الملفقة، التي لا يمكن أن تنطلي علي طفل غرير. وهي أن نائب رئيس الجمهورية قد اشترك في مؤامرة ضد نظام الحكم مع طلبة صغار في الكلية الفنية العسكرية؟

“إن السادات حين أراد التخلص منك لم يكلفه الأمر سوى إصدار القرار بإعفائك من منصبك دون الحاجة إلى مقطورة تنفصل عن عربتها لتتصادم سيارتك وتقضي عليك، أو إلى متهم يشهد زوراً بأنك زعيم مؤامرة ضد نظام الحكم حتي يصدر الحكم بإعدامك”.

“والسلام علي من اتبع الهدى.

ردود الشافعي الإنشائية على جمال حماد

في عدد تال رد حسين الشافعي علي اللواء جمال حماد بمقال مطول نجتزئ منه الفقرات التالية التي يتحدث فيها عن مواصفات المؤرخ وضرورة احترام المؤرخ للشهادة:

“..... وليس للذي يسعي إلى أن يكون مؤرخاً أن يشك في شهادة شاهد يشهد بما رأى.. إن الشهادة أمانة في عنق من يشهد بها أمام الله، وهي بذلك أكبر منك ومن رأيك فيها، ويقول الحق ﷺ: {ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه، والله بما تعملون عليم} وأني لك أن تقرر فيما رأيته بنفسي خيانة أنها أخطاء. وليست خيانة؟“.

“هل شاهدت ما شاهدت فتأكدت؟

“وهل حاكمت فتبينت؟“

“ولولا أنني شاهدت في يوم ٥ يونيو ٦٧ ما حدث في مطار فايد منذ الطلعة الأولى لطيران العدو حتي الانتهاء من تدمير آخر طائرة لنا علي أرض المطار.. هذه الصورة التي لا يمكن لمن رآها أن يصفها بأنها أخطاء إلا إذا ألغى عقله وختم الله علي قلبه لأن في ضميره ونيته “الدرغمة” والرغبة في التعمية علي أمر ينبغي إظهاره علي حقيقته؛ لأن هذا حق الشعب في أن يعرف الحقيقة حتي يستعيد ثقته في نفسه وفي ثورته وفي نضاله فيؤكد عزمه علي مواصلة النضال“.

“لقد عاش هذا التصوير الدقيق - لما رأيت وشاهدت في مطار فايد بكل تفاصيله حتي احتراق آخر طائرتين مقاتلتين، وكذلك طائرة المواصلات التي كنت أستقلها مع

الوفد العراقي في الذهاب إلى المطار - في صدري وفي عقلي وفي وجداني حتي انطلق في هذا الاجتماع العام مصورا أصدق صورة لما رأيت وشاهدت يوم ٥ يونيو ٦٧، ولا ينقص هذا التصريح ليكون مدخلا للاتهام وإقامة الادعاء إلا أن يتم التحقيق فيما تسميه في كتابك أخطاء، ولو كنت شاهدت كما شاهدت لما طواعتك عقلك أن تصف ما حدث بأنه أخطاء”.

وأخيرا أنصح ألا تفتح أبواباً علي نفسك بالتعرض لشهادة من لا مصلحة له. إلا أن يقول الحق والصدق، والله علي ما أقول شهيد. والسلام علي ما اتبع الهدى”.

رئاسته لمحكمة الثورة التي تولت قضية مؤامرة أنصار المشير عامر

فيما بعد ما حدث من هزيمة ١٩٦٧ ومعقاتها من احتدام الخلاف بين الرئيس والمشير ثم خلاص الأول من الثاني، تولى حسين الشافعي رئاسة المحكمة التي تولت محاكمة المتهمين في قضايا المؤامرة ولم تكن الصرامة ولا القسوة تنقصانه في هذه المحاكمة، وقد تحدث هو نفسه عن هذه المحاكمات فحرص علي أن يؤكد التزامه فيها بما كان يمليه عليه ضميره! من دون أن يفسر طبيعة علاقة ضميره بالقضاء والقانون، ومع أن أحكام هذه المحكمة لم تكن بأقل قسوة من أية أحكام أخرى صدرت في عهد الثورة، فإنها لم تلق انتقادات صريحة بسبب ما ساد الجو العام من رغبة في التشفّي في المشير لمصلحة الرئيس.

وعلي سبيل المثال يقول حسين الشافعي في حديثه مع الأستاذ محمود فوزي:
“لم تكن محاكماتي مطلقة في أعقاب النكسة، وإنما كانت مقيدة بالادعاءات الموجودة أمامي، وقد حكمت بضميري أمام الله ﷻ.. كان هناك تأمر ليثبوا إلى السلطة ويعودوا إليها؛ ليكونوا قادرين علي تغطية أخطائهم ويستمرروا في طغيانهم، هذا أولاً، وثانياً كانت هناك قضية انحراف المخابرات.

“أما القضية الثالثة التي عرضت أمامي فهي الادعاء بتعذيب عبد المنعم الشرقاوي، وطبعاً لم يثبت أنه حدث تعذيب علي الإطلاق كل الذين ادعي عليهم عبد المنعم الشرقاوي أنهم عذبوه من رجال المخابرات.. كلهم أخذوا براءة.. وهذه المحاكمة كانت سرية، وأنا أسقطت عنها السرية لكي يعرف الشعب، مثلما عرفت تماماً من خلال محاكماتي، ويصلوا إلى الاقتناع الذي وصلت إليه ومن أجله حكمت بالبراءة. وأحب أن أقول إنني كنت أحكم من خلال ادعاءات تم الانتهاء من تحقيقها ووصلت إلى

درجة الانتهاء وأخذت أقوال كل المتهمين، ولم أعتمد علي كل ما تم أخذه من تحقيقات بدعوى أنها مسجلة.. فأنا لم أعترف بالتسجيلات ولم أعترف بالتحقيقات وأجريت أخذ الأقوال بمثابة تحقيق للذي قيل.. فلا مجال لأن يقال إن الاعترافات أخذت تحت التهديد.. لم يوجد تهديد.. ولم آخذ بالكلام المسجل وقد طالبوا بأن نستمع إلى التسجيلات، ولكنني رفضت رفضاً باتاً أن تسمع المحكمة إلى التسجيلات فما دمت أنا أحقق في كل الادعاءات تفصيلاً بكلام المتهمين أو الشهود فالأمر منتهى”.

حرص شمس بدران على التقليل من شأن الشافعي في أثناء محاكمته له

وصل الأمر بشمس بدران في أثناء محاكمته أمام المحكمة المشكلة برئاسة حسين الشافعي أن تجرأ بالتطاول علي رئيس المحكمة، وقد رويت هذه الواقعة في مصادر كثيرة ولكن عبد الصمد محمد عبد الصمد في كتابه “العشاء الأخير للمشير” رواها علي لسان شمس نفسه علي النحو التالي: “وقال لي شمس إنه أثناء إحدى الإجابات في جلسة صباح أمس:

قال له الشافعي: يعني عايز تقول إنك كنت مرشح لرئاسة الوزارة؟

شمس: وزارة إيه؟ أكثر!

الشافعي: أنا ما عرفتش حاجة زي دي!!

شمس: وانت من امتي بتعرف حاجة!!”

عداؤه المصطنع مع المشير وتحريضه الرئيس علي المشير

ذهب حسين الشافعي في إظهار عدائه للمشير عبد الحكيم عامر إلى حدود غير معقولة، حتى إنه كان يجاهر بأنه هو الذي حرّض الرئيس جمال عبد الناصر علي الخلاص من المشير عبد الحكيم عامر في أغسطس ١٩٦٧، ومع احترامنا للرأي حسين الشافعي ومعقوليته وأسانيده فإننا نجد أنفسنا نحترم البغدادي أكثر وأكثر لأنه سجل هذا كتابة في ١٩٦٢ ثم آثر أن يستقيل قبل ١٩٦٤ ليُنجي نفسه من هذه الازدواجية التي وقع فيها الرئيس جمال عبد الناصر حين أعطى للمشير عبد الحكيم عامر كلّ هذه الصلاحيات مضطراً أو غير مضطراً، أما الشافعي فإنه كان قد بدأ ينتقد المشير عبد الحكيم عامر بعد وفاة المشير عبد الحكيم عامر، وأخذ يُحاكم المشير عبد الحكيم عامر بعد وفاة المشير عبد الحكيم عامر.

الفصل السادس

صلاح سالم

النمط المشتعل من القيادة

من بين مجموعة ضباط ٢٣ يوليو الذين يتمثلون أساسا في الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات وزملائهما، فإن صلاح سالم كان صاحب الحظ الأكبر في الخلود الناشئ عن ترديد اسمه في كل ساعة، وذلك بسبب أن هذا الاسم القصير المختصر أطلق على أهم محور مروري في القاهرة، وبالتالي في المنطقة العربية، وسواء تواتر هذا الاسم مصحوبا باللغات أو من دون هذه اللغات فإن تواتره يخلد صاحبه من حيث لم يتوقع ولم يتصور، فقد كان صلاح سالم في حياته السياسية أقرب ما يكون إلى الوجوديين من دون أن يدري ما هي الوجودية، وها هو التاريخ ينصفه من حيث لم يكن هو يتوقع الإنصاف.

في حياة صلاح سالم كثير من العظات والعبر كما أن في حياته كثير من تصارييف القدر، لكن للطرافة بابا آخر في هذه الحياة، فقد كان من الطبيعي للضابط حين يترقى أن يترقى من نقيب إلى رائد لكن صلاح سالم في واقع الأمر ترقى من نقيب إلى نقيب للصحفيين على نحو ما سنرى، وإذا وجدت واحدا من كبار الصحفيين الأساتذة أو الباشوات أو البكوات أو النرجسيين يتحدث عن أمجاده بقدر من الاستعلاء المبرر فمن الأولى أن تتذكر وتذكر نفسك بأنه كان عضوا في نقابة يرأسها صلاح سالم، بل إن عصر الثورة الذي كان يطالب المواطن بأن يرفع رأسه اضطر الدكتور طه حسين أن يعمل بصفة يومية تحت الرئاسة المباشرة لصلاح سالم، وهو أي الدكتور طه حسين الباشا الذي كان قد شغل مناصب العمادة ورئاسة الجامعة قبل أن يتولى الوزارة.

النموذج الثالث للقيادة

بعد هذه الافتتاحية أبدأ حديثي عن صلاح سالم بمقدمة لاهي قصيرة ولا هي طويلة لكنها مهمة وجوهرية في وصف ظاهرة سياسية نادرة بعض الشيء، وتحاول هذه المقدمة أن تصف سلوكه ومسيرته السياسية من الخارج قبل أن تستعرضها من

الداخل، وأتولى في هذه المقدمة التفريق بين الأنماط الثلاثة الأكثر شيوعاً (من الأنماط المتعددة واللانهاية) للقيادة في المجتمعات التي نعيشها، وسأجعل الحديث عن نمط صلاح سالم هو آخر الأحاديث الثلاثة من أجل أن تتضح حقيقته وطبيعته على نحو ساطع.

نحن نعرف أن عميد الكلية هو أحد أساتذتها وليس أقدم الأساتذة ولا أعلمهم ولا أنشطهم، وصحيح أن بعض التقاليد تُرجح الأقدم للعمادة من أجل راحة البال ومعرفة من سيتولى هذه الرئاسة بطريقة أوتوماتيكية على نحو ما هو الحال في مناصب رجال القضاء المصري الذين يعرفون من هو رئيس المحكمة القادم ومن يليه من خلال كشف الهيئات القضائية وأقدمياتهم وتواريخ ميلادهم، وصحيح أن بعض التقاليد تستدعي اختيار الأستاذ الأنشط، وصحيح أن أغلب الانتخابات لمنصب العمادة ترجح الأقدم على إقناع أصحاب الأصوات باستحقاقه للمنصب... كل هذا صحيح في مجمله، لكن العميد في النهاية هو أستاذ مُقدم بين متساويين، أي أنه لا يفوق زملاءه بشيء، ولا يفوقهم في شيء، وإن قدّموه فيما بينهم لسبب مما ذكرناه أو لغير هذا من الأسباب، هذا النمط من أنماط القيادة لا يتطلب كثيراً من الحماس ولا الصياح، وليس بحاجة ماسة إلى ديماجوجية ولا إلى كاريزما وليس في حاجة أيضاً إلى صفات ترتبط بالصوت والجسم والقوة والعافية والمظهر والبنية وإنما هو في حاجة إلى مزايا أخرى ترتبط بالعقل والحكمة والاقناع والتخطيط والقدرة على اختيار البدائل وطرح الحلول واستشراف المستقبل وتقنين القواعد وإعادة الترتيب.. إلخ، كما وأن هذا النمط من القيادة لا يتطلب من صاحبه الحضور المتصل (أو البقاء في حلبة الكراسي الموسيقية) ذلك أن بوسع العميد القديم الذي ترك المنصب من عشر سنوات أن يعود إليه أو إلى ما يوازيه في الأهمية من رئاسة لجنة قطاع، أو رئاسة لجنة دائمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس، أو رئاسة لجنة البعثات، أو رئاسة لجنة البحوث، أو لجنة الجوائز.. إلخ.

قل مثل هذا عن كثير من أنماط القيادة في الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والهيئات العلمية والقضائية والتحكيمية التي تشبه القيادة فيها نمط القيادة في الجامعات إلى حد كبير، وقد اخترت الجامعات نظراً لأن أغلبية القراء يتذكرون بسهولة الصورة المنطبعة عنها في أذهانهم من مرحلة الشباب حين كانوا يتلقون العلم.

ومن أنواع القيادة نوع ثان يرتبط بقيادة التنظيمات السرية وهيئات مكاتب التنظيمات السياسية والمجالس العليا للمجتمعات السياسية والحزبية والجماعات أو الجمعيات الاجتماعية، أو ما نسميه الآن بمؤسسات التعليم المدني وهو نوع من القيادة ذي طبيعة مختلفة عن القيادة بمعناها العام الذي يدرس في مناهج الإدارة، ذلك أن قيادة العمل السري أو شبه السري تتطلب خصائص ترتبط في جوهرها بمدى القدرة على إقناع من نوع خاص: كبير، أو واسع، أو مكثف، أو عالٍ، يتوجه هذا الإقناع لجماعة صغيرة العدد في الغالب، ويرتبط هذا الإقناع بأن يواظب صاحب الرغبة بدأب على أن يُقنع زملاءه أو أئداده بأنه هو الأصلح على الإطلاق، وأن غيره لا يستطيع أن يحل محله، ولا أن ينافسه، ويستدعي هذا النمط من الراغب فيه والساعي إليه مزيداً من الحرص على العلاقات الثنائية والمحاور، كما أنه بقدر ما هو مطلوب منه أن يجعل علاقاته الثنائية أقوى ما يكون بالآخرين، فإن عليه بالتلازم مع هذا أن يرحب بكل ما من شأنه أن يُفسد علاقة الآخرين ببعضهم، أو يوهنها على أقصى تقدير، والنموذج البارز لهذا هو الديكتاتور الذي يقود جماعة حزبية أو ذات طبيعة "عشيرية" تتولى قيادة مجتمع من المجتمعات، وتستطيع أن تجد في جمال عبد الناصر النموذج الأكثر شهرة لهذا النمط، وبالطبع فإن الرؤساء حافظ الأسد ومعمار القذافي وعلي عبد الله صالح يشاركونه هذه الصفة.

النمط الثالث وهو النمط الذي يمثله صلاح سالم خير تمثيل، يستطيع فيه القائد أن يقود جماعات كبيرة معتمداً في الأساس على درجات معقولة (وليست بالضرورة درجات قصوى) من قدرات القيادة المعروفة من قبيل الحيوية وسرعة البداهة، والخطابة، والمبادرة، والموهبة ووضوح الفكرة، والتعصب الإيجابي، وإجادة الفرز والحكم على الأمور، والقدرة على تسفيه الخصم ونسف حججه، والقدرة على التقرب من الجماهير وعقائدها وطباعها.. لكنه مع هذه الصفات جميعاً لم يمارس قيادة الجماعات الصغيرة التي ينتمي إلى مستواها، وإنما مارس القيادة التي تمنح القائد مزايا طبقية من قبيل قيادة الضابط للجنود فهو بالنسبة لهم سيد مطاع (أو نصف إله) فهو يأمر وينهى ويُقرر ويقدر ويثبت وينفي ويدافع ويهاجم من دون أية حاجة إلى أن

يقدم أيّ تبرير أو تسويغ) وهنا أعود فأكرر أنه في ذات الوقت (وهذا هو بيت القصيد في الفارق بين النموذجين الثاني والثالث من نماذج القيادة المعاصرة المتاحة) لم يتمرس بقيادة مجموعة من أنداده على نحو ما تمرس نموذج جمال عبد الناصر، كما أنه هو وهم بحكم تكوينهم (هو وزملاؤه) لم يصلوا إلى مستوى النمط الأول الذي يعرفه الناس في أساتذة الجامعات الذين يتمتعون بعقليات وخبرات قادرة على الحكم على الأمور لا تخضع لمنطق المحاور والشائيات والترتيبات المسبقة، وإنما تستعين مباشرة وبصورة تلقائية وربما أوتوماتية بالذخيرة المعرفية المتاحة لها في حكمها على الأمور وتقديرها، والاختيار بين البدائل بل وعلى استيعاب أي تصرف غير متوقع من العميد تأسيساً على فهم خاص بتوقعات الضغوط الخارجية أو الاجتماعية التي قد تطرأ دون ترتيب، كانت هذه هي مشكلة صلاح سالم على نحو ما سنرى.

تألقه المبكر بين أنداده

من كشوف القوات المسلحة نرى أن صلاح سالم كان من دفعة كمال الدين حسين عند التخرج في الكلية الحربية وهي الدفعة التالية لدفعة المشير عبد الحكيم عامر لكنه تخرج في الدفعة التاسعة من دفعات كلية أركان الحرب وكان هو أول هذه الدفعة بينما كان عبد الحكيم عامر الثاني وقد ضمت هذه الدفعة من هم سابقين عليهما من دفعات قديمة مثل الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجي (١٩٣٧) وزكريا محيي الدين (فبراير ١٩٣٨) وجمال عبد الناصر (أغسطس ١٩٣٨) وعبد الحكيم عامر (إبريل ١٩٣٩) وهو ما يعطينا فكرة عن تألق صلاح سالم المبكر.. كما ضمت من المهندسين ثلاثة من الوزراء المهندسين العسكريين المشهورين هم المهندسون محمد صدقي سليمان، وسمير حلمي، وأمين حلمي كامل.

تركيز صلاح سالم لنشاطه في مجالي الإعلام والسودان

على الرغم من التوهج الذي حققه صلاح سالم فإنه أثر لنشاطه التنفيذي مجالين لا ثالث لهما الأول هو الإرشاد القومي وما يتصل به من الصحافة والإعلام، والثاني هو شئون السودان باعتبارها جزءاً من مصر وليس باعتبارها وزارة للخارجية أو للدولة للشئون الخارجية.

وهكذا كان صلاح سالم ينظر إلى نفسه نظرة عبد الحكيم عامر الذي لم يتولّ إلا الحربية، ونظرة جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين اللذين لم يُبارحا وزارة الداخلية فيما تولّياه من الوزارات، ولم يستطع صلاح سالم أن يصل مضطراً إلى مستوى عبد اللطيف البغدادي الذي دخل معه الوزارة في نفس اليوم والذي أثبت نجاحه في خمس وزارات (الحربية والشئون البلدية والقروية، والتخطيط، والخزانة وشؤون بور سعيد) أو مستوى زميله كمال الدين حسين (الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم والإدارة المحلية والإسكان) ولا حتى إلى مستوى زميله حسين الشافعي (الحربية والشئون الاجتماعية والبلدية والتخطيط والأوقاف والدولة لشئون الأزهر).

أما في مجال الإرشاد القومي فإن صلاح سالم وجد نفسه بين من ظنهم أنداداً من غير العسكريين لم يُعاملوه بنفس المعاملة، فقد كانت وزارة الإرشاد القومي أول وزارة أنشأتها الثورة، وفي ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ عُيّن وزير الدولة فتحي رضوان وزيراً لها بعد إنشائها مباشرة، وهي الوزارة الوحيدة في تاريخ مصر التي صدر قرار إنشائها من الوصي [الوحيد] على العرش، لا من هيئة وصاية، ولا من ملك، ولا من رئيس، وعندما أُجري تعديل وزاري موسع بعد أقل من عشرين يوماً (في ٩ ديسمبر) أسندت الإرشاد القومي إلى وزير الشئون الاجتماعية محمد فؤاد جلال وبذا عاد فتحي رضوان وزيراً للدولة فحسب فلما شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى مع إعلان الجمهورية في يونيو ١٩٥٣ دخل صلاح سالم الوزارة (مع زميله الرئيس عبد الناصر والبغدادي) وزيراً للإرشاد القومي وشئون السودان وظل محتفظاً بها مع تعاقب الوزارات التي شكلت حتى استقال منها في نوفمبر ١٩٥٥ فخلفه فتحي رضوان.

هل كان هناك صراع بين صلاح سالم ومحمد فؤاد جلال بالطبع لم يكن هناك صراع ولا فرصة لأي صراع إلا في أدنى الحدود.

هل كان هناك صراع بين صلاح سالم وفتحي رضوان، لم يخُل الأمر من اختلاف في وجهات النظر لكن الأمور لم تتطور أبداً إلى صراع.

هل كان هناك صراع بين صلاح سالم والأستاذ محمد حسنين هيكل؟ من السهل على الذين لا يحبون الأستاذ هيكل أن يذهبوا إلى القول بأنه هو الذي حفر لصلاح سالم

نهاية عهده في الإرشاد القومي، لكن في مثل هذا الادعاء كثير من التجاوز للحقيقة، وإن كان الأستاذ هيكل نفسه كان يرحب به ويوحي به.

صراعه الحقيقي كان مع الرئيس عبد الناصر

أما الصراع الحقيقي على الإرشاد القومي الذي لم ينتبه إليه أحد فقد كان بين الرئيس جمال عبد الناصر وبين صلاح سالم، ولهذا فإن كل متاعب صلاح سالم في الإرشاد القومي والعلاقة مع الصحافة ووسائل الإعلام جاءت متلازمة مع ما كان الرئيس عبد الناصر يتيح لغيره من ظلال الحقيقة، أي مع ما كان يملكه جمال عبد الناصر ويُسر به إلى (أو يُغذي به) من يشاء من الصحفيين بدءاً بالأستاذ مصطفى أمين وانتهاء بأي مندوب صحفي ملازم لمجلس قيادة الثورة ومروراً بالأستاذ التابعي والأستاذ إحسان عبد القدوس والأستاذ هيكل وغيرهم من رؤساء التحرير.

ولهذا السبب الجوهري فإننا نرى رواية الأستاذ لطفي عبد القادر عما حدث حين أعلنت عن استقالة صلاح سالم وسؤال الصحفيين للرئيس جمال عبد الناصر عن سيكون المسئول عن الإرشاد القومي وإجابته لهم بأنه هو المسئول وكأنه كان هو المسئول. وفي مقابل هذا فإن الأستاذ لطفي عبد القادر نفسه يروي أيضاً أن الصحفيين سألوا جمال سالم عن استقالة شقيقه فأجابهم بكل ثقة: إن احداً لم يُعَيِّن شقيقه حتى يكون من حقه أن يقيله.

وأظن أن الأستاذ لطفي عبد القادر في هاتين الروايتين، اللتين لم يقصد صاحبهما إلى دمجهما ولا إلى موازاتهما، قد أعطى بما فيه الكفاية إشارة واضحة إلى مدى عقيدة صلاح سالم في مسئوليته عن الثورة وعن حقه فيها.

استفزازه لزملائه وتحقيره لهم

نستطيع الآن أن نبي أحكامنا على ما بوسعنا أن نتصوره بسهولة فهذا هو صلاح سالم فيما بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وقد ظهر أنه هو، وليس غيره، أكثرهم حيوية ونشاطاً وقدرة على مواجهة الجماهير والخطابة المتصلة والجدل والحوار واستقبال أسئلة الإعلاميين، والتفنن في الرد عليها بما يؤكد وجود سلطة جديدة ونوع جديد، وبل وعصر جديد هو عصر ٢٣ يوليو.

لكن صلاح سالم مع كل هذا النفوذ البارز كان عاجزاً تماماً عن أن يحسب حساب مشاعر زملائه وأفكارهم وخبراتهم وتوقعاتهم وعلاقاتهم وارتباطاتهم وردود أفعالهم، بل إنه لم يكن يُعبر أي أمر من هذه الأمور أيّ انتباه من أي نوع، بل إنه كان يتمادى إلى تسفيه آراء بعض زملائه، وإلى تخوين البعض الآخر، وإلى مواجهة كثير منهم بأخطاء لا يريدون ذكرها، ولا تذكرها، وكان يواجههم بأقوال أشبه ما تكون بقنابل موقوتة لا تمثل ما يمكن تصوّره ولا تصويره ميثاقاً بينهم وبين الحقيقة، وهو يفعل كل ذلك متطلّعاً إلى التقدم على هؤلاء الزملاء ليجعل من نفسه ابن طبقة أخرى غير طبقتهم في القيادة مع أن زملاءه ليسوا من الأساتذة الذين يقدرّون الموهبة، ولا الحاجة إليها، وإنما هم يقدرّون السلطة، ويدركون فائدة الاستحواذ عليها، كما أنهم بحكم سنهم لا يتقبلون فكرة القدرة الكامنة، ولا القدرة المختزنة، ولا القدرة القابلة للاستدعاء، وإنما هم يفهمون القدرة على انها ممارسة للقوة في المقام الأول والأخير.

الشهاب الذي سرعان ما احترق

هكذا كان صلاح سالم شهاب ثورة ١٩٥٢ الذي تألق بأكثر مما ينبغي ثم احترق قبل غيره، وقد أحرق هو نفسه بنفسه بفضل سلاطة لسانه على زملائه حتى إن جمال عبد الناصر استطاع في هدوء شديد أن يقول ذات مرة لأعضاء مجلس القيادة إنه يجب أن يسمع الأخوة رأي صلاح سالم فيهم واحداً واحداً، ومن العجيب أن أحداً منهم لم يسلم من انتقاد صلاح سالم، وكأنه أي صلاح سالم كان يرى أن يزيحهم جميعاً ويبقى هو وحده، وكأنه كان الديكتاتور الذي لا يقبل بوجود أي زميل إلى جواره، وهكذا أصبح هؤلاء "الأخوة" أو "أعضاء مجلس قيادة الثورة" بين خيارين، الخيار الأول أن يبقى الديكتاتور جمال عبد الناصر الذي يُتيح للمسلمين المطيعين منهم مكاناً إلى جواره في قمة السلطة رغم كل ما قد يعانونه من ديكتاتوريته، والخيار الثاني أن ينتصروا للمنطق العقلي في الصواب والخطأ، ويؤمنوا بأدلة صلاح سالم في أنهم لا يصلحون، ومن ثم يبقى صلاح سالم وحده، ويذهبون هم جميعاً إلى الجحيم.

وبالطبع فإن أعضاء مجلس قيادة الثورة فضلوا الخيار الأول الذي يستبقيهم، وفضلوا صاحبه وهو جمال عبد الناصر، وتركوا صلاح سالم في العراء يندب حظه حتى تكرم عليه جمال عبد الناصر بأن جعله صحفياً ورئيساً لتحرير جريدة الثورة التي هي الجمهورية ولم يمانع الرئيس في أن يُتَّوَجَّح صلاح سالم نفسه أيضاً نقيباً للصحفيين، وكأنه كان صحفياً قديماً بينما كان هو في سريرة الصحفيين: الصاغ صلاح سالم لا أكثر.

رأي عبد الناصر في صلاح سالم

يتحدث فتحي رضوان في كتابه ٧٣ شهراً مع عبد الناصر عن صلاح سالم في كثير من المواضع ولكن أهمها في رأيي هو الموضوع الذي يروي لنا موقفاً يبلور خلاصة رأي عبد الناصر في صلاح سالم حيث يقول:

ولكن رأي عبد الناصر في صلاح سالم - شقيق جمال سالم - لم يكن بنفس الجودة. فقد سمعت منه في مناسبات كثيرة تعليقات علي تصرفات لصلاح سالم، لا تنطوي علي الرضا، فهو لم يكن يعتبره (بتاع شغل) أي أنه غير قادر علي التنفيذ وتحمل مشقاته... لأنه يحب الكلام ويحسنه، ولا يقوي علي العمل... ولا يطيقه... قال لي عبد الناصر ذلك مرة في مناسبة ظهور أول فرقة فنون شعبية في مصر والبلاد العربية، وهي الفرقة التي ولدت في سنة ١٩٥٧، وعرفت باسم "يا ليل يا عين"، والتي نجحت نجاحاً مدوياً، بعد حملة ضارية ومسعورة ضدها، وهي ما تزال في دور التكوين والإنشاء. فقد قال لي عبد الناصر: لقد قلت لصلاح أن يتبني فننا القومي. وأن ينشئ شيئاً مثل هذه الفرقة، وقد وعدني صلاح بذلك ولم يفعل شيئاً... فهو مش بتاع شغل.

ويؤيد الأستاذ فتحي رضوان وجهة نظره برواية أخرى فيقول:

"وذات يوم مر علي يوسف السباعي - وكنا وقتها نضع قانون المجلس الأعلى للفنون والآداب - ولم يكن الرأي قد استقر بعد، علي الوزارة التي سوف يتبعها هذا المجلس... وكان "صلاح سالم" وزيراً للإرشاد القومي... وكانت المسارح والفنون تتبعه. في حين كان كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم... وكانت المدارس

والمعاهد تتبعه. ثم انتهى الرأي عند جمال عبد الناصر أخيراً، علي إلحاق المجلس بكمال الدين حسين بحجة "كمال شغال... وصلاح مش بتاع شغل".

رأي للواء محمد نجيب:

تتضمن مذكرات الرئيس محمد نجيب نصاً عارضاً وصريحاً يلقي فيه الرئيس محمد نجيب بالمسئولية على الرئيس عبد الناصر مشيراً إلى أنه استخدم صلاح سالم ككبش فداء:

"وهكذا ضاع السودان كما ضاعت الديمقراطية.. وكان لا بد أن يقدم عبد الناصر كبش فداء.. ولم يجد بالطبع أفضل من صلاح سالم.. فأجبره علي الاستقالة.. فقد استغل عبد الناصر الأخطاء التي وقع فيها صلاح سالم في السودان، وذبحه.. وخرج هو بريئاً من هذه الجريمة".

رأي خالد محي الدين السليبي في صلاح سالم

وفي مقابل هذا كله فإن خالد محي الدين ينحاز مبدئياً ضد صلاح سالم وشقيقه جمال وهو يدمج انتقاده لهما معاً معلماً من شأن جمال علي شقيقه وذلك حيث يقول:

"وإذا تحدثت عن الأخوين جمال وصلاح سالم، فلم يكن لهما ارتباط حزبي، وإنما كانا يمثلان التيار الوطني الدكتاتوري كما سيظهر من مسلكهما بعد قيام الثورة. علي أن جمال سالم لم ينضم إلى الضباط الأحرار إلا قبل نهاية عام ١٩٥١.. كان قد أمضي في لندن ثلاث سنوات للعلاج وإجراء بعض العمليات الجراحية إثر حادث سقوطه بطائرة حربية كان يقودها.. وقد أثر هذا الحادث علي عموده الفقري.. ويقال أن الآثار التي تركها الحادث في جسده كان لها أثر كبير علي حالته العصبية وجموحه في بعض الأحيان. وبعد انضمام جمال سالم إلى الضباط الأحرار نقل إلى العريش، وانضم إلى خلية العريش.. وكان الرجل صريحاً فلم يكن يتحدث كثيراً، وكان يستمع أكثر مما يتحدث.. وفي إحدى المرات حينما كنا نناقش بعض مسائل التنظيم صرح بقوله: لقد كنت بعيداً عن الأحداث فترة طويلة.. أريد أن أعرف أولاً ما يدور.

"علي العكس كان صلاح سالم. كانت مهمته الدائمة والوحيدة داخل المجلس وخارجه هي السب والشتمية ومارس صلاح سالم هذه المهمة ببراعة. عندما أطلقوه

علي محمد نجيب كان يهز رأسه ويهينه.. وكانت هذه وسيلتهم الوحيدة للتخلص منه.. وأعلنوا إقالته، وخرج صلاح سالم ليسبه، فإذا بالشعب يخرج تلقائيا ويرفض قرارهم ويجبرهم علي إعادته”.

تقييم صلاح نصر لصلاح سالم

حظي دور صلاح سالم بجزء كبير من مذكرات صلاح نصر عن الفترة الأولى من عمر الثورة، وسنقل عنه كثيرا من الروايات، لكننا نبدأ برأيه الإجمالي الذي أورده في نهاية حديثه حيث قال:

“... لقد كان صلاح سالم بلا منازع رجلا وطنيا، بذل في مسألة السودان مجهودا مضنيا ربما ما استطاع غيره أن يبذله.. لقد كان شعلة ذكاء ونشاط.. وإذا كانت مسألة السودان لم تتحقق كما كانت تراود ذهن عبد الناصر، فلم يكن صلاح سالم وحده المسئول، وإنما المسئولية تقع علي مجلس الثورة كله.. وكان صلاح سالم مجرد قربان وكبش فداء للسياسات الخاطئة.

شهادة الأستاذ لظفي عبد القادر

أما الاستاذ لظفي عبد القادر فيقول: أنه عرف عن صلاح سالم طهارة اليد والشرف طوال توليه مسئولياته، فلم ينسب إليه شبهة اختلاس في أي وقت من الأوقات، ومات ولم يترك من الثروة ما يشكك في نزاهته وشرفه.

دوره في العلاقات مع سوريا

سافر صلاح سالم وهو عضو في مجلس قيادة الثورة المصري في أواخر عام ١٩٥٤ إلى سوريا، داعيا إلى إقامة دفاع مشترك بين مصر وسوريا، وطرح مشروع إنشاء صندوق دفاع مشترك بين البلدين يغطي نفقات التسليح للجيشين. ولكن الرئيس هاشم الآتاسي رئيس الجمهورية حينئذ عارض ذلك بشدة، وكانت له كلمته المشهورة التي تعبر عن رأيه المعارض: ”دون هذا الدمار للأركان“!

تسريته المبكر لخبر صفقة الأسلحة الشرقية

يروى أن صلاح سالم كان هو ذلك الرجل الذي كشف السر وتحدث عن صفقة الأسلحة الشرقية قبل إعلانها، ويذهب صلاح نصر في مذكراته إلى أنه لم يكن

وحده في هذا فأغلب أعضاء مجلس الثورة وحتى عبد الناصر تحدثوا عن هذه الصفقة لبعض المقربين إليهم، "وظالما خرج السر عن اثنين فقد شاع".

انهياره في حرب ١٩٥٦: رواية لفتحي رضوان ونور الدين طراف

من حق القارئ أن ننقل له صورة مهمة لصالح سالم كانت منطبعة وربما مسيطرة في أذهان كثيرين من معاصريه كنموذج لصاحب النفس القصير. ففي كتاب ٧٢ شهرا مع عبد الناصر يروي فتحي رضوان عن نور الدين طراف عن عبد اللطيف بغدادى كيف أن صلاح سالم كان أكثر أعضاء الثورة انهياراً أثناء وقوع العدوان الثلاثى في خريف ١٩٥٦:

"تحدث عبد اللطيف البغدادي إلى الأخ الدكتور نور الدين طراف فقال: "عندما تبين أن الإنجليز والفرنسيين في خريف ١٩٥٦، مصممون على الزحف إلى القاهرة، وأن الجيش لم يعد في مقدوره رد عاديتهم عن العاصمة، وأن الوساطات الدولية وقرارات الأمم المتحدة لم تجد. وبدأ المستقبل مظلماً شديداً الحلوكة... فقد صلاح سالم آخر قطرة من معنوياته وتماسكه، واقترح أن يتناول أعضاء مجلس قيادة الثورة سما زعافاً سريع المفعول لكيلا يقعوا في يد الإنجليز والفرنسيين والإسرائيليين فيتخذوا منهم فرائس للانتقام والتشفي، وينتهزها أعداء الثورة - من كل صنف ونوع - فرصة ليثأروا لأنفسهم من أولاد وبنات وذوي قربي عبد الناصر وأخواته. ووافق الحاضرون جميعاً على هذا الاقتراح... ولم يحل دون تنفيذه إلا غياب البغدادي الذي لم يكن حضر ذلك الاجتماع... وأرسلوا إلى صلاح نصر ليجهز السم المطلوب وإلى عبد اللطيف البغدادي ليبيدي رأيه في الاقتراح... وفي خلال البحث في الأمرين معا... جاءت الأنباء من نيويورك... بما لا يدع مجالاً لمثل هذا اليأس القاتل.

آراء للاستاذ محمد جلال كشك

وننتقل في الحديث عن صلاح سالم الآن إلى مواضع مهمة من كتابات للأستاذ محمد جلال كشك في "كلمتي للمغفلين"، وهو الكتاب الذي يشترك مع الجزء الأول من مذكرات صلاح نصر في الاهتمام المكثف وواسع النطاق بصلاح سالم، وهذا أمر طبيعي فقد كان صلاح سالم صاحب أبرز الأدوار في هذه الفترة المبكرة من الثورة التي يتحدث عنها الكتابان.

وفي كثير من المواضع في كتاب “كلمتي للمغفلين” نجد الأستاذ محمد جلال كشك يعبر بدقة عن إحساس جيله من الصحفيين تجاه سياسة صلاح سالم وسلوكه من واقع معاشتهم للأحداث، ويبدو كشك أكثر انطلافاً من قيود القلم في تقييمه لصلاح سالم.

أكثر الشخصيات إثارة في مجلس الثورة

يذهب الأستاذ محمد جلال كشك بكل وضوح، إلى هذا القول، مقدماً بهذا الحكم لوجهات نظر قريبة من الصواب وإن جاءت بعد فوات الأوان:

“صلاح سالم بلا شك أكثر الشخصيات إثارة في مجلس الثورة، وأبرزهم خلال العامين الأولين، فترة الصراع ضد محمد نجيب، فقد كان يتولى وزارة الإرشاد، وقضية السودان، ومسئولية تصفية محمد نجيب في الشارع، بينما كان أخوه يتولى تحقير رئيس مجلس الثورة ورئيس الجمهورية داخل الجهاز الحاكم...”.

“صلاح سالم هو بلا شك أكثر أعضاء مجلس الثورة ذكاء ولا نقول مكرراً أو دهاء... وهو أيضاً من يفهم ولا يقبل... وكان بغدادى يعزیه بأن التاريخ سيحكم بينهم وبين عبد الناصر، ويرد صلاح سالم: “تاريخ مين يا شيخ؟... ومن أين سيعرف التاريخ هذه الحقائق؟”!

“هذه القناعة [يقصد الاقتناع] التي ملأت نفسه أنه حتى التاريخ لن يثأر له... حتى التاريخ لن ينصفه... حتى التاريخ سيفرض عليه التعقيم والتجهيل فلن يعرف الحقيقة حتى التاريخ سيخضع لرقابة موفى الحموى، وتزوير هيكل، وسيصبح كمجلة التحرير يثرثر بالأباطيل والجهل والكذب المتعمد!!...”.

“ولعل هذه القناعة [يقصد الاقتناع]، تكون قد غفرت له كل ما ارتكب من ذنوب في حق زملائه أعضاء مجلس الثورة وأعضاء تنظيم الضباط الأحرار وحق المواطنين من رجال مصر الذين حاربوا الانجليز والسراي. وحق وطنه الذي ساهم بقدر ما في ضياع نصفه وكبت حرية النصف الأخر...”.

“وهذا صحيح لقد ظلم صلاح سالم ظلماً فادحاً... وكل ما بقي من أعضاء مجلس الثورة يجب أن يتكلم... فهناك إشارات هنا وهناك تؤكد أن صلاح سالم كان مقتنعاً بالدلة على صحة اتهامه للآخرين... وكان جاداً ومصرأً”.

الأستاذ كشك يصفه بأنه شخصية دستوفسكية

وفي موضع آخر يؤكد جلال كشك ذات المعنى في سياق أعم وهو يتحدث عن صلاح سالم وشخصيته ويحاول أن يفلسف كيف لمع صلاح سالم بسرعة وكيف انطفأ بسرعة أيضا فيقول:

“صلاح سالم كما قلنا شخصية دستوفسكية، حاد الذكاء مع قليل من الجنون الوراثي، كان أكثر بروزا من شقيقه جمال سالم، يتحدث ساخر لاذع مع كثير من البذاءة والقسوة في النقد، وطني متطرف، مع ضحالة سياسة أدت إلى سعيه للثقافة فسقط في مستنقع الشيوعية، وتولت السفارة السوفيتية “تجنيدته” و”تثقيفه”... وصلاح سالم شديد الطموح، رأي نفسه في مخدع الأميرة فائزة، ومرشحا لرئاسة الجمهورية الاتحادية لمصر والسودان، واعتبر كما يقول حمروش إن “محمد نجيب” نصف السوداني هو منافسه علي هذا المنصب أو هكذا أوحى إليه جمال عبد الناصر، ومن ثم استخدمه في تصفية “محمد نجيب” فأفحش في ذلك. صلاح سالم عهدوا إليه بقضية السودان، وأصبحت هذه قضية عمره يقترن مستقبله كله بنجاحه في تحقيق وحدة وادي النيل... وقد تفرغ “صلاح سالم” لمحاربة الإنجليز في السودان. ومحاربة “محمد نجيب” في القاهرة وأصبح الاتحاد مضموناً كما قال هو... وبدأ الانحدار... لعبة السلطة كانت تستهدف ضرب نجيب بصلاح باستنزافه في هذه المعركة، ولكن ذلك لم يكن بالجانب المرير، بل أن صلاح سالم اكتشف أن قوى مصرية تعمل ضده في السودان وتنفذ مخطط الانفصال! هذه هي الحقيقة الرهيبة التي اكتشفها صلاح سالم، وأخفيت عن المصريين ما يقرب من ربع قرن إلى أن اكتشفها بغداداي بصورة سيئة سلبية غير منصفة لرفيق السلاح.

دور صلاح سالم في السودان من وجهة نظر الأستاذ كشك

ونبدأ بوجهة نظر الأستاذ محمد جلال كشك الخاصة في طبيعة دور صلاح سالم في السودان، فمع أنه لا يعفي أحدا من رجال الثورة من النتيجة إلى وصل إليها الأمر بالانفصال فإنه يرى أن صلاح سالم لم يكن المذنب في هذه المسألة، فقد كان هناك تكتيك آخر يقوم به عبد الناصر هو الذي أفسد الجو والشعور تجاه مصر والسودان.

ويستشهد الأستاذ محمد جلال كشك علي صحة رؤيته بالفقرات التي ينقلها عن عبد اللطيف بغدادي الذي لم يكن مؤيداً لصلاح سالم عندما طرحت قضيته للتصويت في مجلس قيادة الثورة، ويقول الأستاذ محمد جلال كشك إن بغدادي قرر أن صلاح سالم لم يكن إلا منفذاً لسياسة المجلس في السودان، ولم تكن تلك السياسة سياسته هو، وهذا صحيح، ومن ثم فقد ظلم ظلماً بينا بتحميله مسؤولية ما جرى والإطاحة به بحجة ذلك، ولكن هذا هو أهون ما في الأمر.

ثم يقول الأستاذ محمد جلال كشك إن الذي لم يعرفه بغدادي وقتها وما زال يرفض أن يعرفه.... أنه كان يوجد جهاز آخر من زكريا وعلي صبري وحسين ذو الفقار صبري وحمدي عبيد وعبد الفتاح حسن ينفذ سياسة أخرى تماماً... ولا نستبق الأحداث... (يقول كشك) يشهد بغدادي: "وكان صلاح نفسه مؤمناً إيماناً قوياً وعميقاً بالقضية" وهذه حقيقة، لا شك فيها امتزجت فيها الوطنية، مع القناعة المصرية الراسخة لهذا الجيل بتقديس وحدة وادي النيل، مع الطموح الفردي للنجاح في أخطر مهمة عهد له بها، مع الآمال في رئاسة جمهورية وادي النيل، أو اتحاد جمهوريات وادي النيل... ومن ثم لا يمكن القول أن السودان كان عند صلاح سالم تكتيكا أو وسيلة في لعبة السلطان!.

ثم يقول الأستاذ محمد جلال كشك:

"ورأي" صلاح سالم" إنه قد اعتصر ولم يبق إلا أن يقذف به في سلة المهملات حاملاً عار فصل السودان، وأن عبد الناصر غرر به عندما اتفق معه علي أن يستقيل هو مقابل أن يسافر عبد الناصر إلى السودان ويعلن استقلاله... فقبلت الاستقالة، وسخر جمال من فكرة السفر، وأكد أن الذي يتحمل مسؤولية "استقلال" السودان يحسن أن يذهب إلى الكونغو ولا يعود إلى مصر...".

"وانفجر صلاح سالم وقرر أن ينسف المعبد، وإن ينطق بالسر الذي أراد كتمه حتي يتحمل عبد الناصر مسؤولية سياسته (أي سياسة ناصر) قرر أن يتكلم... فكان هذا السر الرهيب".

“اجتمع مجلس الثورة... بغياب أنور وجمال سالم وفجر صلاح القنبلة، قال: “والراوي بغدادي فقد مات صلاح قبل أن تتاح له الفرصة ليقول كل شيء”، قال بغدادي: “قال صلاح أنه شعر ولمس بالأدلة الملموسة بأن هناك جهات حكومية أخرى وأشخاصاً مسؤولين يعملون علي استقلال السودان ويشجعون المسؤولين السياسيين هناك علي السير في هذا الاتجاه، وقد تبين أن جمال عبد الناصر كان يعلم بهذا التصرف منهم ولكنه لم يتصرف معهم بالمؤاخذه. ولكن صلاح في أثناء حديثه هذا كان يحاول أن ينفي أن لجمال عبد الناصر يدأ فيما يجري. ولو أنه في نفس الوقت كان يحاول أن يوقع اللوم عليه”.

اتفاق عبد الناصر وعبد الحكيم ضد صلاح سالم

يروى صلاح نصر أن عبد الناصر كان قد قرر أن يتخلص من صلاح سالم ولقد سمعته يقول لعبد الحكيم عامر في قمة الأزمة: “صلاح سالم أصبح حالة ميئوس منها لا علاج لها”، وكان عبد الحكيم عامر يحاول أن يهدئ من غضب عبد الناصر، ويذكر له أن صلاح بذل جهداً جباراً في السودان، وأن إقصائه سيسبب مشكلات جمّة سواء بالنسبة لمسألة السودان، أو بين ضباط الجيش.

“كان قرار عبد الناصر للتخلص من صلاح سالم مبنياً علي عدة عوامل أهمها: عدم انسجام صلاح سالم مع أغلب أعضاء مجلس الثورة، ومعارضته الدائمة لعبد الناصر ومهاجمته له بأنه يريد الاستئثار بالسلطة عن طريق استقطاب أعضاء المجلس، وأخيراً انفراد صلاح سالم - علي حد قول عبد الناصر بالعمل في السودان مما أدى إلى الموقف المتدهور.

“وأخذ عبد الناصر يهاجم صلاح سالم في الخفاء فيندد بمسلكه الشخصي، ويتندر أمام بعض الضباط الأحرار بقصة صلاح سالم الغرامية مع الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق.

يزيد صلاح نصر هذا المعنى إيضاحاً في موضع آخر فيقول:

“والواقع أن مجلس الثورة لم يكن - كفريق - متابعاً للأحداث والتطورات التي كانت تجري في السودان، ولم تكن المسائل تدرس حينئذ علي أساس تقديرات تقدمها

أجهزة المعلومات والتخطيط. كما كانت السياسة المصرية إزاء السودان، سياسة ارتجالية اجتهادية، ولذلك حينما تأزمت الأمور وقرر عبد الناصر عقد مؤتمر ٢٥ من أغسطس، كان الهدف منه أن يقوم صلاح سالم بوضع أعضاء مجلس الثورة في الصورة القائمة التي كانت تسود السودان حينئذ.

وفاجأ صلاح سالم مجلس الثورة باستقالته، وكان أسلوب عبد الناصر في معالجة أمور أعضاء المجلس، أن يجمع مجلس الثورة برمته، ويعرض المشكلة بعد أن يكون قد اختتم في عقله القرار الذي يريده، وبعد أن يكون قد ناقشه مع بعض أعضاء المجلس الذين يضمن أصواتهم، كما بينت في مكان آخر.

وعرض صلاح سالم الموقف المتأزم في السودان، وتحمل مسئوليته بشجاعة، واعتبر نفسه مسئولاً عما حدث في السودان، وبخاصة مذبحه الجنوب التي جاء ذكرها من قبل.

لقد قرر عبد الناصر أن يضحى بصلاح سالم، فهو من وجهة نظره قد استنفد أغراضه، وهو مبدأ كان يعمل به عبد الناصر ولا يخفيه، ويعرفه كثير من الضباط الأحرار سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات. لقد أصبح صلاح سالم ورقة محروقة، لا يستطيع عبد لناصر أن يلعب بها علي منضدة لعبة السياسة.

مقابلة السفير البريطاني لصلاح سالم

وفي أثناء هذه الظروف كان السفير البريطاني في القاهرة قد طلب مقابلة صلاح سالم في الثامن والعشرين من أغسطس للتحدث معه في مسألة تقرير المصير في السودان، وكان عبد الناصر قد أوكل شفاهة مسألة الإشراف علي شئون السودان إلى عبد الحكيم عامر، حتي يصل مجلس الثورة إلى قرار مصير صلاح سالم.

واعتبر صلاح سالم هذا الإجراء من عبد الناصر بمثابة تنحية له، أو حتي وصاية عليه، وهو وضع لا يقبله، وقد هدد صلاح سالم بأنه سوف يعتذر عن مقابلة السفير البريطاني، وسوف يبلغه بأنه أصبح غير مسئول عن مسألة السودان.

في ذلك الوقت كانت تنتاب صلاح سالم ثورة جامحة، وكان من الممكن أن يفعل أي شيء في ذلك الوقت اعمل مديرا لمكتب عبد الحكيم عامر، وتحدثت تليفونيا مع صلاح سالم، وأحسست أنه يعاني من ثورة نفسية عنيفة.. كان يسب ويلعن.

سألني صلاح سالم وهو يصيح في هياج: "فين حكيم يا صلاح؟" قلت له: "لم يصل بعد" سألته عن سبب غضبه.. أجاب: "جمال عبد الناصر عاوز يذبحني بسكينة تلمة بعد كل اللي عملته وأديته للبلد دي.. هو مش عامل رئيس الثورة ومسئول عن سياسة البلد.. ومجلس الثورة اللي ملبسهم عمم وينفذوا له كل حاجة!". حاولت أن أهدئ من روعه، ولكنني لم أنجح، وطلب مني أن أبلغ عبد الحكيم عامر ضرورة الاتصال به لأمر بالغ الخطورة. وحضر عبد الحكيم عامر إلى المكتب، وأبلغته بمحادثة صلاح سالم فاتصل به عبد الحكيم..

سألت عبد الحكيم: مزعلين صلاح ليه؟

أجاب: السودان فشل فيه.

قلت: دي مسئولية المجلس كله.

قال: سأذهب إليه انت عارف صلاح عصبي ولا يتفاهم سأحاول أن أفعل شيئاً.. المسألة أكبر من شخص صلاح سالم.. ازاي هنواجه البلد بضياح السودان. وبالرغم من أن عبد الحكيم عامر كان متعاطفاً مع صلاح سالم، فقد استطاع عبد الناصر أن يقنعه ويؤثر عليه بضرورة ذهاب صلاح سالم.. ولذلك حينما صدر القرار الخاص بصلاح سالم كان عبد الحكيم في جانب عبد الناصر، كانت إجراءات استقلال السودان تسير في الخرطوم بخطي سريعة ملموسة، وكان الإنجليز يساعدون علي إتمام عملية الانفصال.

صلاح سالم يواجه مجلس القيادة في اجتماع ٢٥ أغسطس

ثم يروي صلاح نصر قصة الاجتماع:

"في ذلك الوقت طلب صلاح سالم من عبد الناصر أن يعقد مجلس الثورة المصري ليضعه في الصورة التي وصلت إليها الأحوال في السودان، وليوضح للمجلس أن الإخفاق الذي حدث في السودان إنما وقع نتيجة مؤامرة حيكت للتخلص منه، وشارك فيها علي حد قوله بعض أعضاء مجلس الثورة، وبعض الأفراد المسؤولين في أجهزة الدولة.

“وتقرر عقد اجتماع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر يوم الخامس والعشرين من أغسطس للنظر في هذه المسألة الحيوية. وكان صلاح سالم قد أبدى لعبد الناصر قبل الاجتماع رغبته في التنحي عن مسألة السودان، بحجة أنه أصبح ورقة لعب محروقة، بشرط أن تتغير سياسة مصر إزاء السودان، فيبادر عبد الناصر بإعلان استقلال السودان الذي أصبح أمرا واقعا سواء رضيت القاهرة أم أبت.

“كان صلاح سالم بطبيعته المعروفة متحمسا لأفكاره، سريع التأثر والغضب.. ومع المجهود المضني الذي بذله في السودان لتحقيق الوحدة أحس صلاح سالم في المراحل الأخيرة من تطور المسألة السودانية أن عبد الناصر يريد أن يحملة وحده تبعة الإخفاق في سياسة السودان، ومسئولية الأحداث الأخيرة التي جعلت الانفصال أمرا واقعا لا محالة.

“وفي الاجتماع سالف الذكر وجه صلاح سالم الاتهام بأن هناك من تأمر عليه، للتخلص منه، باتباع سياسة معارضة لما كان متفقا عليه إزاء السودان، وبسكون عبد الناصر علي مسلك المتأمرين عليه مع علمه به.

“كان الاتهام ينحصر في أن عبد الناصر قرر أن يذبح صلاح سالم قربانا علي مذبح المسألة السودانية، مستخدما في ذلك بعض أعضاء مجلس الثورة وقد حددهم صلاح سالم: زكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر وأنور السادات، وموحيا من وراء ظهره لبعض الأفراد لعرقلة جهود صلاح سالم، وقد اتهم صلاح سالم أيضا عبد القادر حاتم مدير الاستعلامات.

“كما وجه صلاح سالم الاتهام إلى علي صبري، مدير مكتب جمال عبد الناصر، وحسين ذو الفقار صبري شقيق علي صبري وعضو الحاكم العام في السودان، وعبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان.

“ورأي صلاح سالم أن أسلم وسيلة لإنقاذ موقف السودان المتردي أن يقدم استقالته من جميع وظائف الدولة التي يشغلها، أي بمعنى آخر يتنحى عن العمل السياسي.. ولكن عبد الناصر في مقابلة مع صلاح سالم حاول أن يقنعه كعادته كي يستمر عضوا في مجلس الثورة حفاظا علي تماسك المجلس أمام الشعب.. ولكن

صلاح سالم أحس أنه سيكون مجرد رقم بين أعضاء مجلس الثورة، الذي اعتاد صلاح أن يتهكم علي أغلب أعضائه بسخرية، وكان لا يخفي ذلك، فكثيرا ما كان يسخر من بعضهم في وجوههم وأمام زملائهم من الضباط الأحرار.

“هذا فضلا عن إحساس صلاح سالم بأن عبد الناصر نجح في استقطاب معظم مجلس الثورة لجانبه استعدادا للانفراد بالسلطة. وربما كانت إحساسات صلاح سالم في هذه الناحية سليمة إلى حد ما.. ولكن اتهامه بالتآمر ضده كان مبالغاه فيه.

“كانت سياسة مجلس الثورة المصري في السودان قد أخفقت نتيجة العوامل التي أفضت في شرحها سلفا.. وبالطبع كان هذا الإخفاق سينسب إلى جمال عبد الناصر، الذي أصبح حينئذ رئيسا للثورة بعد الإطاحة بنجيب، وكان لا يمكن لعبد الناصر أن يظهر وقد أضع السودان، فالرأي العام في مصر كان متحمسا للوحدة مع السودان، وكان أغلب الشعب متشعبا بفكرة قيامها نتيجة سياسة الإعلام الخاطئة التي كانت قائمة حينئذ.

كانت شخصية عبد الناصر قديرة علي التأثير علي أغلب أعضاء مجلس الثورة، وحينما كان يريد أن يتخذ قرارا، كان يتفق مع بعض أعضاء المجلس قبل اجتماعهم علي اتجاهاته إزاء المسألة التي سوف تبحث.

عبد الحكيم عامر ينجح في تهدئة صلاح سالم

كان عبد الناصر قد أوفد عبد الحكيم عامر إلى صلاح سالم لتهدئته، وصحبه في هذه الزيارة القائمقام أحمد أنور من الضباط الأحرار، والذي كان له دلالة خاصة لدى عبد الناصر.

وأبلغ عبد الحكيم عامر صلاح سالم بأن المجلس لم يتخذ أية قرارات ضده لا من ناحية الاستقالة ولا من ناحية تنحيته عن مسألة السودان أو حتي منحه أجازة إجبارية.

ونجح عبد الحكيم في تهدئة صلاح سالم الذي كان نائرا وأخذ يسخر من أعضاء مجلس الثورة، ويطلق علي كل منهم اسما ساخرا.. وقد استطاع عبد الناصر أن يستغل هذه الحادثة في إثارة حفيظة زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

عبد الناصر يشعل النار بين صلاح وزملائه

حاول عبد الحكيم عامر أن يلطف من الجواب الكئيب الذي غشي المجلس، فأخذ يشرح وجهة نظر صلاح سالم في يسر، ولم ينقل ما قاله صلاح سالم عن زملائه ولكن عبد الناصر لم يشأ أن يترك العاصفة تمر بسلام، ففي اجتماع الثامن والعشرين من أغسطس الذي جلس فيه عبد الحكيم عامر يلطف من نفوس الأعضاء الثائرين الغاضبين علي صلاح سالم، تدخل عبد الناصر في الحديث وقال: "لازم الإخوان يعرفوا ما قاله صلاح سالم عنهم".

وذكر عبد الناصر لهم أن أحمد أنور نقل له صورة كاملة عما حدث، وأخذ عبد الناصر يتحدث عما قاله صلاح سالم عنهم.

وثار أغلب أعضاء المجلس وأعلنوا أنه لا يمكنهم التعاون مع صلاح سالم بعد اليوم. وهكذا نجح عبد الناصر في ذبح الثور الأحمر لكن أعضاء مجلس الثورة سها عليهم الحكمة التي تقول: لقد أكل الثور الأبيض حينما أكل الثور الأحمر.. لقد كان عليهم الدور للتصفية، ولسوف يتم أكلهم واحدا بعد الآخر.

وتيقن صلاح سالم أنه تقرر ذبحه قربانا علي مذبح المسألة السودانية، فقرر بين نفسه أن يهدم المعبد علي من فيه.. كان يدور في عقله أن يجمع الصحفيين الأجانب، ويعلن استقالته من المجلس وتنحيته عن مسألة السودان ويشرح للصحفيين أسباب استقالته، مشيرا إلى مؤامرة الاستعمار الغربي لفصل السودان عن مصر.

ولكن عبد الحكيم عامر استطاع أن يهدئ من روعه، ويبين له المخاطر التي سوف تتعرض لها مصر والثورة نتيجة هذا الإجراء.

وطلب صلاح سالم من عبد الحكيم عامر أن تعلن استقالته من عضوية مجلس الثورة، ومن جميع مسئولياته الوزارية، علي أن يعلن هذا علي الملأ، لأنه لا داعي لإخفاء أمر سيعلمه الناس، وليس من المصلحة التستر علي أمر سوف يؤدي إلى نشر شائعات لا مبرر لها، ستضر بالثورة وبتاريخه.

وكان صلاح سالم يقطن في سكن أميري داخل ثكنات العباسية، فطلب السماح له بالاحتفاظ به علي أن يدفع إيجاره المحدد، وأن يحتفظ بسيارته الحكومية

لاستخدامها لأنه لا يملك سيارة، وأن تستمر إقامته في استراحة القناطر لفترة كي يبعد عن مقابلة الناس، منعا للقييل والقال الذي يزيد النار اشتعالا.
وأعلن صلاح سالم لعبد الحكيم عامر أنه لا يريد أن يقابل أي عضو من أعضاء مجلس الثورة، إذ انعدمت الثقة بينه وبينهم، واتهمهم جميعا بأنهم تآمروا علي حرقه والتخلص منه.

خلاص عبد الناصر من صلاح سالم

هكذا انتهى دور صلاح سالم السياسي كعضو في مجلس الثورة وفي السلطة التنفيذية.

صلاح سالم يبوح لصلاح نصر

يروى صلاح نصر أنه في مقابلة له مع صلاح سالم قال له: علي كل فإنني (الضمير لصلاح نصر) طلعت أرجل منهم فلم أنقل لجمال ما كان يقوله هؤلاء عنه.. ومهما حدث فلن أسلك مسلكهم في الدس والوقية".
كان متأثرا وغاضبا فأخذت أهدئ من نفسه وسرعان ما هدأ، فصلاح سالم بطبيعته يغضب سريعا ويهدأ في أقصر فترة.

في ذاك الوقت، كان جمال سالم في رحلة في الخارج لزيارة إندونيسيا زيارة رسمية، ولم يعاصر هذه الأزمة العاصفة، وخشي عبد الناصر أن تزداد حدة الأزمة بعد عودته، ولكن جمال سالم عبر بعد عودته من الخارج أن مصلحة مصر والثورة فوق مصلحة الأشخاص وأنه لن يتأثر بما حدث داخل المجلس.

صلاح سالم ينتبه للدور الأمريكي في إسقاطه

يروى صلاح نصر أن صلاح سالم كان علي يقين بأن واشنطن لها دخل في إسقاطه لاتصاله بالروس، ولسعيه للإفراج عن الشيوعيين السودانيين المسجونين في مصر ولمحاولته إقناع السفير الروسي في القاهرة كي تبيع موسكو أسلحة لمصر مقابل سلعتي القطن والأرز.

وانتهت مأساة صلاح سالم وقفز عبد القادر حاتم قفزة أخرى فأوكل إليه عبد الناصر مسؤولية الإشراف علي وزارة الإرشاد.. ونجح حاتم في أن يبدي ولاءه لعبد

الناصر فسار مع عبد الناصر وكان زكريا يظن أنه رجله لأنه هو الذي دفعه من ضابط في سلاح خدمة الجيش إلى ضابط في المخابرات حتي أصبح مديرا للاستعلامات.
كان يعرف أن الاستفتاء مقدمة للانفصال

أصدر البرلمان السوداني في ٢٩ أغسطس قرارا بإجراء استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، وبادرت بريطانيا بالمعاونة علي تنفيذ هذه السياسة.. وصرح مسئول بريطاني بأن بريطانيا لا تمنع قط في مبدأ الاستفتاء.. فهل يمكن للقاهرة بعد هذا الموقف أن تظهر علي المسرح بموقف المعارض لاستقلال السودان؟

لقد انتهت مسألة السودان وأصبحت القضية مسألة وقت ليتم إعلان استقلال السودان.. وأصبحت المشكلة الآن التي تواجه مجلس الثورة المصري هي مشكلة صلاح سالم، فأجمع المجلس علي منح صلاح سالم أجازة، مع الاحتفاظ بسرية القرار. وأعلن المجلس استقالة عبد الفتاح حسن أو بمعني أدق إقالته من منصبه، كما وافق مجلس الثورة علي تنحية حسين ذو الفقار صبري، علي أن يترك الأمر لعبد الناصر لتعيين من سيحل محله، أما مشكلة حمدي عبيد فسوف تحل تلقائيا بعد انسحاب القوات المصرية من السودان الذي كان قد تقرر كما بينت سلفا. وأجريت مناورة داخل المجلس، كي يتولى عبد الناصر شئون السودان، ولكن دهاء عبد الناصر مكنه من أن يتخلص من هذه المسئولية ويسندها إلى زكريا محيي الدين، بحجة أنه يرأس جهاز المخابرات العامة حينئذ، الذي يستطيع أن يخدم مسألة السودان بما لديه من إمكانيات.

تكريم صلاح سالم بعد وفاته

حين توفي صلاح سالم نال حظاً كبيراً من التكريم، ربما لأنه أيقظ في زملائه من الشوار الإحساس بأن الموت أقرب إليهم مما يتصورون... وكان من حظه أن منحه جمال عبد الناصر أعلي القلادات وأن أطلق اسمه علي أكبر شارع في العاصمة... ونشرت مرثيات كثيرة في صلاح سالم لم يحظ ببعض ما فيها من ثناء وهو علي قيد الحياة... بل وحفلت هذه الكلمات والمرثيات بالمبالغات علي نحو ما نرى حين نتأمل هذه المرثيات.

الفصل السابع

صلاح سالم

الذي ذبحوه كبشاً للضداء مع التضحية بالسودان

منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن فإن أدبيات الثورة وأجهزتها المخابراتها وأذرعها الإعلامية استقرت على الابتعاد بالمسئولية عن انفصال السودان عن أصحابها الحقيقيين أو عن صاحبها الحقيقي والإلقاء بهذه المسئولية على عاتق صلاح سالم الذي انشغل بتبرئة نفسه من أخطاء لم يكن لها شأن كبير في إتمام ولا صنع ولا ترتيب القرار السياسي والاتفاق الضمني الذي تم انفصال السودان بمقتضاه قبل أن يسمح للزعيم جمال عبد الناصر أن يصبح في يونيو ١٩٥٦ رئيساً للجمهورية [بمفرده] وأن ينهي وجود مجلس قيادة الثورة بعد أن كان هذا المجلس يمارس نوعاً ما من القيادة الجماعية منذ الإطاحة الثانية بالرئيس محمد نجيب في نوفمبر ١٩٥٤.

ومع هذا فإننا نستطيع أن نجد محاولة مجهضة لإثبات هذا المعنى في روايات صلاح نصر عن انفصال السودان:

“كانت الصحافة المصرية وأجهزة الاعلام كعادتها تبالغ في حقائق الأشياء، وتعطي صورة غير حقيقية عن الأشياء، فكانت صورة أحداث السودان في عقول المصريين تبشر بأمل الوحدة نتيجة عملية غسيل المخ التي قامت بها الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام، في الوقت الذي كانت كراهية السودانيون للمصريين قد سادت في الشمال السوداني، وأصبح كل سوداني يدعو إلى الوحدة مع مصر مشبوهاً، فهو إما عميل لمصر وإما مرتش من حكامها.

“لم يكن أحد من رجال الثورة المصرية يجرؤ في بداية الثورة علي المجاهرة بالتصريح باستقلال السودان وانفصاله. فقد عاش الشعب المصري يتوق إلى يوم الوحدة مع السودان، وإن كانت هناك بعض الآراء داخل المجلس بدأت تحس، بعد تطور الأمور في السودان نحو الاستقلال، بأن من الخطورة فرض الاتحاد.

“واخفقت السياسة المصرية في عهد الثورة في تحقيق وحدة مصر مع السودان نتيجة الظروف التي شرحتها.....، فكان لا بد أن يكون هناك كبش فداء.. وكان كبش الفداء صلاح سالم.

صلاح سالم لم يدرك أن عبد الناصر كان يجتهد من أجل الإسراع بالانفصال. إذا كان هناك دليل واضح على قدرة الرئيس جمال عبد الناصر على إنجاز حُطته على مراحل فإن أول دليل على هذا المعنى هو عمله على فصل السودان من خلال إغراق زميله صلاح سالم فيه ليكون بمثابة كبش الفداء بينما يتحقق الهدف الذي أدركه الرئيس جمال عبد الناصر أنه لن يتحقق له وهو رئاسة مصر إلا إذا ترك السودان نهائياً.

وحيث كانت المظاهرات تندلع في السودان ضد عبد الناصر وزملائه من الضباط الذين أساءوا معاملة الرئيس محمد نجيب في أزمة فبراير ١٩٥٢ فإن عبد الناصر لم يكن يُبدي أي اهتمام بهذه المظاهرات ولا بما تعنيه على مستوى الوطن، ذلك أنه كان يجد في نفسه بطريقته المعهودة أنها تساعده على أن يتملص من المسؤولية عن انفصال السودان وتصبح المسؤولية هي مسؤولية السودانيين أنفسهم الذين كانوا يهتفون بسقوطه، وهنا فقد كان التفكير العقلي المجرد يفرض على الصالحين صلاح سالم وصلاح نصر أن يتأملوا هذا الموقف الدال، لكن ذكاءهما لم يُسغفهما بالطبع في فهم الحقيقة التي لم تكن بعيدة عن تناول عقليهما ولهذا فإننا نستطيع من خلال قراءة ما يرويه صلاح نصر أن نفهم حقيقة ما لم يقم صلاح سالم بروايته، وهو أن كلا الرجلين لم يفهم أن ترك الأمور دون تدخل جاد من رجل التكتيكات الذي هو جمال عبد الناصر لم يكن يعني إلا أنه قد اتفق على انفصال السودان من دون أن يُنهي إلى زملائه الخبر بما اتفق عليه.

صلاح نصر يرى أن صلاح سالم كان كبش الفداء للإخفاق المصري

ونحن نرى في رواية صلاح نصر لأحداث انفصال السودان إدراكاً منه لحيط من خيوط الحقيقة دون أن يتصور الحقيقة كلها، وشأنه شأن كل من ينشغل بتفصيلات لحظية كثيرة، واختلاف الرؤى بين زميلين أو أكثر فإن صلاح نصر يُنحي ما كان

ظاهراً أمام عينيه من حرص الأمريكيين الرسميين والمخابراتيين على إتمام هذا الانفصال بأي ثمن، ويشغل نفسه أو ينشغل بالخلاف بين صلاح سالم وأقرانه فيروي ما قاله هذا وما قاله ذاك.

ومن العجيب أن يظل رجل وصل إلى ما وصل إليه صلاح نصر مُصدّقاً لما كان قد انخدع فيه وصدّقه في تلك المرحلة المبكرة من ممارسته للسياسة أو العمل العام، بينما التاريخ يقول إنه تراكت أمام عينيه الأدلة على المدى الذي بلغ فيه الشبق الأمريكي (وليس هناك لفظ أقل تعبيراً من الشبق في وصف السلوك الأمريكي) حدوداً فُصوى بعدم تمكين مجموعة ضباط مصر الذين أتموا ما حدث في ٢٣ يوليو (أيا ما كان اسمه) من هذه الدولة الكبيرة التي ورثوها بمساعدة الأمريكيين أنفسهم من الأسرة العلوية التي حافظت بطرق كثيرة ومتعددة على حدود الأمن القومي اللازمة لهذه الدولة والتي لا تستقيم أوضاعها بالدرجة نفسها إذا ما تمت تجزئتها على نحو ما حدث على يد ضباط ١٩٥٢ ومن تبعهم من ضباط ١٩٨٩ في السودان.

رأي الأستاذ أحمد حمروش في نجاح رحلة صلاح سالم لجنوب السودان

“كانت رحلة صلاح سالم إلى الجنوب ناجحة تماماً... فقد زار المديرية الاستوائية وليبي دعوة المحافظ البريطاني إلى العشاء حيث كانت (قامت) زوجة المحافظ علي خدمتهم بنفسها... ولكن هذا لم يمنع لاحقاً إجراء مناقشة حادة مع المحافظ حول أسلوبه في معاملة الناس... وكان لهذه المناقشة تأثير سحري علي الجماهير التي كانت تنظر للمحافظ كمعبود لا يجرؤ أحد علي معارضته حيث كانت له سلطة العقاب وطرد المفتشين البريطانيين أنفسهم”.

“وهكذا اهتزت صورة المعبود وتدفقت العرائض علي صلاح سالم تحمل شكاوي وآلام الناس هناك.... وازدادت الزيارة نجاحاً عندما زار صلاح سالم منطقة قبائل الدنكا واستقبلوه برقصة الحرب شاركهم فيها عارياً نشرت الصحف البريطانية صورته مطلقة عليه اسم الصاغ الراقص”.

لجوء صلاح سالم إلى الاستعانة بالشيوعيين في حدتو لإقناع حستو

بالطبع فإن الأستاذ أحمد حمروش كان من انفراد لاحقاً بهذه الرواية حيث يقول:

“وعندما علم صلاح سالم أن الحزب الشيوعي السوداني هو نواة انفلقت من الحركة الديمقراطية للتححر الوطني حدثو عملت لفترة تحت اسم الحركة السودانية للتححر الوطني (حستو) قرر أن يتصل بالشيوعيين المصريين ليساعدوا في إقناع زملائهم في السودان وكان ذلك يوم أول سبتمبر ١٩٥٥.

“ولكن الشيوعيين المصريين كانوا معتقلين والبعض منهم قدم إلى المحاكمة وصدرت ضده أحكام بالسجن... ومع ذلك لم يتردد صلاح سالم في استدعاء الدكتور يوسف إدريس وكان معتقلا في سجن القناطر والكاتب إبراهيم عبد الحليم والكاتب فتحي خليل والفنان زهدي وكانوا معتقلين في سجن أبي زعبل.

“وصل الأربعة إلى قصر عابدين حيث كانت مكاتب وزارة الإرشاد في ذلك الوقت ثياب ممزقة وأجسام هزيلة بعد معاملة بوليسية قاسية أعقبت إضرابا عن الطعام استمر ١٨ يوما من أجل مطالب إنسانية خالصة.

“دخل الأربعة علي صلاح سالم في مكتبه استقبلهم استقبالا حارا وأبدى استنكاره لمظهرهم اتصل تليفونيا حسب رواية فتحي خليل بزكريا محيي الدين وزير الداخلية طالبا منه وقف المعاملة الشاذة للمعتقلين في سجن أبو زعبل، قدم لهم صلاح سالم تحليلا سياسيا استمر ثلاث ساعات.....”

صلاح سالم يفشل في إدخال الاتحاد السوفيتي في المعادلة

روى صلاح نصر وغيره ممن أجملوا الحديث عن تطورات تلك المرحلة من تاريخ مصر أن صلاح سالم كان قد صرح بضرورة اشتراك موسكو في لجنة تقرير المصير، وزادوا على ذلك ما كان معهودا في مثل هذه المواقف من القول مثلا بأن صلاح سالم كان يرتبط مع السفير الروسي في القاهرة بروابط ودية، ولذلك اعتقد صلاح سالم أن زكريا محيي الدين وعلي صبري عملا علي الإجهاز عليه لاعتقاده بأن ميولهما أمريكية، وأن هناك مؤامرة كبرى مخططة في واشنطن للتخلص منه. بل نُسب إلى صلاح سالم أنه كان في هذه المرحلة الباكورة يتهم أنور السادات وزكريا محيي الدين بأنهما ينفذان سياسة أمريكا وبريطانيا في هدمه بسبب تعاطفه مع موسكو.

تطلع صلاح سالم لرئاسة الاتحاد المصري السوداني

كذلك فقد انفرد الأستاذ أحمد حمروش بالإشارة إلى تطلع صلاح سالم لرئاسة الاتحاد المصري السوداني وتوجهه من منافسة نجيب.

“وكان صلاح سالم في وقت من الأوقات وبقوة اندفاعه وحيويته بموقفه كوزير للإرشاد بقدرته علي تلوين الحديث تطلع إلى رئاسة جمهورية الاتحاد... ولم يكن ينظر إلى جمال عبد الناصر كمنافس له وإنما كان يخشي منافسة نجيب في الاستفتاء.

هل رحب صلاح سالم بدور كبش الفداء

ومع هذا فإن صلاح سالم نفسه فيما يبدو استعذب أن يقوم بمثل هذا الدور على نحو ما يفعل الهواة من الممثلين في المسرح المدرسي، ونحن على سبيل المثال نرى صلاح نصر يثبت رأي صلاح سالم القائل بضرورة الإخراج المسرحي للاستقلال:

“ كان من رأي صلاح سالم بعد تطور أحداث أغسطس سنة ١٩٥٥، أن تبادر مصر بإعلان استقلال السودان، وأن يقوم بذلك عبد الناصر شخصياً حتي يبدو أنه بطل استقلال السودان.

كان صلاح سالم مخلصاً في هذه النصيحة، وقد اقتنع عبد الناصر في بادئ الأمر بهذا الرأي، ولكنه تراجع عنه فوراً، فقد بدا أمام عينيه أنه سيصبح في التاريخ الزعيم الذي سلم بانفصال السودان.

ومن ناحية أخرى تبادر إلى ذهن عبد الناصر صورة ما.. كيف سيواجه الشعب المصري بهذا القرار؟ وكيف يقنع المصريين بأن أمل وحدة وادي النيل الذي عاشوا فيه قد أخفق في تحقيقه لأسباب خارجة عن إرادته وعن قدراته؟ لقد تبين له كيف سيستغل خصومه هذا الموقف ضده.

ومن ثم عدل عبد الناصر عن اقتراح صلاح سالم بإعلان عبد الناصر استقلال السودان، وكان عبد الحكيم عامر قد اقترح عليه أن يؤجل هذا الإعلان حتي يمهد الرأي العام المصري لهذا القرار، بشرح تطور الظروف السائدة في السودان.

صلاح نصر يورد شروط صلاح سالم للاستقالة

من الطريف أننا نرى صلاح سالم حريصاً على أن يرتب الأمور بنفسه فيما بعد

ابتعاده عن ملف السودان وكأنه لا يزال مسئولاً، وهو لا يعرف أن الرئيس جمال عبد الناصر كتب له نهايته السياسية وأن كل ما يُطالب به صلاح سالم ليس حلاوة روح وإنما هو رقصة المذبوح نتيجة لاندفاع الدم من جسده بسبب الذبح.

نقرأ النصوص وأمثال هذا النص مما يصور مشاعر صلاح سالم بعد أن ظهر له أن السودان قد ضاع فنعجب من أن عبد الحكيم عامر لم يستوعب هذا الدرس بعد ذلك بأحد عشر عاماً حين كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أمسك بالسكين التي بدأ يذبحه به على نحو ما ذبح صلاح سالم من قبل. ولهذا فقد دفع عبد الحكيم عامر الثمن مضاعفاً، فلم تنته حياته السياسية فحسب وإنما انتهت معها حياتان أخريان هما حياته البيولوجية حيث ذبحه عبد الناصر من الوريد للوريد، وعلق المسؤولية عن هذا الذبح في رقبة الذبيح، وحياته التاريخية حيث ألقى على جسده المادي والمعنوي بكلّ خطايا الثورة من هزيمة وانفصال وفشل ونزاعات.

ولنقرأ رواية صلاح نصر:

“بعد مشاورات بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم، تم الاتفاق علي أن يقدم صلاح سالم استقالته لمجلس قيادة الثورة من جميع مناصبه التنفيذية للإيجاء للرأي العام بأن هناك تغييراً في سياسة مصر إزاء السودان، علي أن يستمر صلاح سالم عضواً في مجلس الثورة حفاظاً علي تماسك المجلس.

واشترط صلاح سالم لقبول استقالته شروطاً ثلاثة:

أولاً: أن يعلن مجلس الثورة الموافقة علي استقلال السودان بعد تطورات أغسطس، التي جعلت فكرة الوحدة مع السودان خيلاً أكثر من واقع.

ثانياً: أن يتوجه عبد الناصر إلى الخرطوم فوراً ليعلن في البرلمان السوداني الذي كان منعقداً حينئذ استقلال السودان، وبهذا يرد علي الدعايات المغرضة التي سادت في السودان تندد بمصر وتتهمها بأنها تريد استعمار السودان والسيطرة عليه.

ثالثاً: مساءلة جميع المصريين الذين عملوا علي عرقلة جهود الوحدة، والذين اتهمهم صلاح سالم صراحة بأنهم يعملون لمصلحة بريطانيا والإمبريالية الأمريكية.

صلاح نصر يؤكد إحساس صلاح سالم بالمؤامرة عليه

ونحن نستطيع ان نرى في كل ما هو متاح أمامنا من روايات منضبطة لصلاح نصر أن صلاح سالم كان أبعد ما يكون عن الحقيقة، وكان أقرب ما يكون لطبيب العظام الشاب الذي استدعي لإجراء عملية تثبيت خلع من الكتف على حين كان رئيس مباشر له متآمر عليه (وعلى المريض بحكم اللزوم) يقوم بتحريك الخلع كلما ثبته.. ومع إن إعادة إحداث الخلع كانت تتم بفعل فاعل هو ذلك الزميل فإن الطبيب الشاب لم يُدرك هذه الحقيقة إلا متأخراً، وحين أدركها فإنه بدأ يرمي بالتهمة على طبيب الامتياز الذي ساعده وعلى طبيب التخدير وعلى الممرضة وعلى العامل في حجرة العمليات وعلى المُسعف الذي كان يساعد في نقل المريض في كل مرة إلى مسرح العمليات، ولم يدر بخاطر طبيب العظام الشاب أن رئيسه المباشر هو الذي يُحدث الخلع في كل مرة بطريقة يصعب عليه هو اكتشافها، وأن مصلحة هذا الرئيس المباشر الذي لم يكن يزيد عنه في السن كثيراً ألا تنجح العملية وألا ينجح الجراح، فهو لا يريد للخلع أن يعود إلى وضعه الطبيعي ولا أن يلتئم ولا أن يرتد كما أنه لا يريد لصلاح سالم أن ينجح في جراحته بأية درجة.

ومع هذا كله فإن الرئيس جمال عبد الناصر استطاع أيضاً أن يستثمر الموقف في إفساد علاقة صلاح سالم بكل زملائه وفي إفساد علاقتهم به وعلى نحو ما استطاع أن يستثمر الموقف في القضاء نهائياً على المستقبل السياسي لصلاح سالم الذي لم ينل لا هو ولا أخوه جمال (ولا خالد محيي الدين) مثل زملائهم السبعة درجة نائب رئيس الجمهورية التي نالها السبعة الباقون من مجلس قيادة الثورة الذي كان يُصدر القرارات الرئاسية منذ تم إبعاد الرئيس محمد نجيب في ١٩٥٤.

ولو أن عبد الحكيم عامر قرأ ما رواه صلاح سالم لصلاح نصر بعين فاحصة ما استمر يوماً واحداً بعد صلاح سالم لكنه الغرور والغفلة حين يجتمعان على شخص واحد يظن نفسه مثالياً مصافاً لمثاليين. “وأحس صلاح سالم بأن ثمة مؤامرة تحاك من حوله، وظن أن عبد الناصر كان يعمل في اتجاه استقلال السودان، بينما هو تاركه يعمل في اتجاه آخر لا جدوى منه.

كما ظن صلاح سالم أن عبد الناصر يحرك من طرف خفي بعض أجهزة الدولة وأفرادها لتحقيق هدف القضاء عليه.

من ثم عملت عدة أجهزة متنافرة في مصر في المسألة السودانية، وبالطبع حينما يتشابك عمل مثل هذه الأجهزة في مسألة سياسة دون تنسيق أو تخطيط، لا بد أن يكتب لجهودها الإخفاق.

فالتنافس المدمر الذي ينشأ في مثل هذه الأجواء لا مناص من أن يدمر ما يريده أصحاب القرار.

وكان صلاح سالم قد عبر في مرات عديدة عن تحمله مسؤولية السودان، وذكر أنه لا يريد أن يتدخل أحد في مسؤولياته، وإلا لن يصبح مسئولاً عن عمل كبير سيتوقف عليه مصير العلاقة بين مصر والسودان.

وكم من مرات عديدة تدمر صلاح سالم لعبد الناصر من أن هناك من يعملون ضد المخطط الذي ينفذه، وهو مخطط الثورة المتفق عليه.. وحدة مصر والسودان.

اندفاع صلاح سالم إلى الوقوع في مصيدة اتهام الزملاء

وتتضمن مذكرات صلاح نصر تفصيلات معقولة عن اتهامات صلاح سالم للسادات وزكريا محيي الدين وغيرهم وهو على سبيل المثال يقول:

“كان صلاح سالم يتهم زكريا محيي الدين بأنه يحرك مندوبيه وعملاءه في المخابرات العامة التي كان يرأسها حينئذ للاتصال بالسياسيين في السودان، ليعرقلوا الخط الذي يتبناه صلاح سالم، كما كان يتهم عبد القادر حاتم المسئول عن ركن السودان حينئذ بأنه ينفذ سياسة زكريا محيي الدين، وأن عبد الناصر راض عن هذا المسلك، لأنه لا يحاسب حاتم علي مسلكه.. وكان صلاح سالم كثيراً ما يسب حاتم وينعته بالانتهازية، وبأنه عميل الامبريالية الامريكية، وأن زكريا محيي الدين يسانده ويزكيه عند عبد الناصر.

“وزادت من ظنون صلاح سالم إزاء المؤامرة المحاكاة ضده، وأن تصادف أن قام أنور السادات بإيفاد الصحفي أحمد قاسم جودة - وكان من حزب الكتلة المنحل - إلى السودان، بناء علي توصية من عبد الناصر ليتعرف علي ما يجري في السودان، فقام قاسم

جودة بالاتصال ببعض السياسيين في السودان وعاد ليشرح لمجلس الثورة سوء الموقف وتدهور الأحوال، مما لا يوحي بأي أمل نحو الوحدة.

“وثار صلاح سالم واتهم أنور السادات بأنه ضالع في المؤامرة التي حاكها عبد الناصر ضده للتخلص منه، وأعلن أن هؤلاء جميعا يعملون ما يحقق سياسة الإنجليز والاستعمار الأمريكي.

“ومن ناحية أخرى وجه صلاح سالم الاتهام إلى كل من حسين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام بالسودان وإلى عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، وحمدي عبيد من الضباط الأحرار ورئيس أركان حرب القوات العسكرية في السودان.

“وطالب صلاح سالم عبد الناصر بمساءلة أولئك الذين عملوا ضد سياسة الثورة، ليتضح هذا المخطط الذي أدى إلى إخفاق سياسة مصر في السودان.

“ولقد ثار عبد الناصر وغضب من اتهام صلاح سالم لعلي صبري مدير مكتبه بأنه ينفذ سياسة أميركا بالتعاون مع شقيقه حسين ذو الفقار صبري.. وقد اعتبر عبد الناصر هذا الاتهام إهانة شخصية له، فعبد الناصر لم يكن يسمح لأحد بنقده أو مهاجمة أحد من الذين يعملون معه، بل كان لا يغفر لأحد أن ينقد أي تصرف له.

“واستطاع عبد الناصر أن يقنع أغلب أعضاء مجلس الثورة علي قبول استقالة صلاح سالم، منتهزا فرصة الخلاف القائم في المجلس نتيجة اتهام صلاح سالم لبعض أعضائه بالتآمر عليه، واستمراره في التهكم علي أغلب أعضائه، فكانت فرصة مواتية لتأليب أعضاء مجلس الثورة عليه، إذ كانت نفوسهم مشحونة ضده، فقرر المجلس بالإجماع منح صلاح سالم أجازة أي تنحيته عن مسؤولياته.

“ولكن صلاح سالم ثار علي القرار ولم يقبل هذا الوضع، وطالب بحسم الأمر، وتحديد مدى مسؤوليته عن مسألة السودان، وبخاصة أن الأمور كانت تتطور هناك بسرعة كبيرة، وفي اتجاه خطير إزاء العلاقات السودانية..

حمروش ينفى مسؤولية صلاح سالم عن تدهور العلاقة بين مصر والسودان

ومع هذا كله فإن الأستاذ أحمد حمروش ينفى مسؤولية صلاح سالم عن تدهور العلاقة بين مصر والسودان ويقول إنه حدث نوع من التحقيق مع صلاح سالم في تدهور العلاقة بين مصر والسودان في مارس ١٩٥٥ لكن صلاح سالم كان عنيفا في مناقشاته وسفه آراء بعض الذين اشتركوا في المناقشة من غير علم كاف أنهى حديثه بتقديم استقالته... ولكن المجلس لم يقبل الاستقالة.

لكن الأستاذ حمروش يكاد ينفى صواب ما وصل إليه أو ما كان يريد أن يروج له بقوله إن صلاح سالم سافر ضمن الوفد المصري إلى باندونج والخلاف يثقل صدره ومعاملة جمال عبد الناصر له يتسرب إليها البرود...

ما رواه صلاح سالم عن تطور علاقته بالسودان

في كتاب الدكتور محمد المعتصم الذي صدر تخليدا لذكرى صلاح سالم يقول صلاح سالم نفسه على ما رواه عنه الكتاب:

“لم أقرأ في حياتي قبل ٢٣ يوليو عن السودان سوى القدر اليسير... لم أقرأ سوى كتابين أحدهما استخفني عنوانه عن الصيد والمغامرات في غابات جنوب السودان لعطا إثناسيوس أحد المؤرخين المصريين، والآخر لتشرشل بعنوان رب النهر... ولم يكن لي صديق سوداني واحد يتحدثني وأتحدث معه في شئون بلاده وأهله.. لم اسمع شيئا عن السودان إلا من والدي الذي أمضى زهرة شبابه وحياته في ربوع هذا القطر”.

صلاح سالم يصرف مكافأة للجنود المسرحين

ثم يقدم ذلك الكتاب لقطة مهمة عن وقوع صلاح سالم هو وزملائه أو وقوفهم فيما يتعلق برد الفعل في دائرة رد الفعل ليس إلا:

“فرضت قضية السودان نفسها علي مجلس القيادة بأسرع ما توقعوا... ففي الأيام الأولى للحركة كانت مسؤولية الجيش موزعة علي ثلاثة هم عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم.... وتلقي الأخير مكاملة تليفونية من البكباشي عبد الفتاح حسن الياور المصري للحاكم العام في الخرطوم يبلغه فيه أن بعض الجنود السودانيين

الذين جندوا بعد حريق القاهرة ثم سرحوا وأرسلوا للسودان قد تظاهروا ضد مصر لأنهم لم يحصلوا علي مكافأة ترك خدمة.”
“ورغم أن القانون لا يسمح بصرف هذه المكافأة فإن صلاح سالم أصدر قراره بصرفها باعتباره قد كلف بمسئولية قوات الجيش في السودان.

دور صلاح سالم في الصحافة

كان صلاح سالم أول الذين عهد اليهم بعمل صحفي قيادي حيث أسندت إليه رئاسة مجلس إدارة جريدة الشعب وهي لمن لا يعرف الجريدة الثانية للثورة بعد جريدة الجمهورية التي رأسها الرئيس أنور السادات، وبالطبع فإن الجريدتين تمثلان الصحافة اليومية ويتميز وضعهما الصحفي والسلطوي عن وضع مجلة التحرير التي أصدرها ورأس تحريرها الأستاذ أحمد حمروش في ١٦ سبتمبر ١٩٥٢.

لكن صلاح سالم طويلا لم يبق في منصبه فقد أقبل بعد موقفه أثناء فترة العدوان الثلاثي بخطاب من الرئيس عبد الناصر جاء فيه أنه تطرق إلى مواضيع ليس من المصلحة أن تخوض فيها الآن مما يدعو إلى الاستغناء عن خدماتك”....
وظل صلاح سالم بلا عمل حتي أعيد لميدان الصحافة مرة أخرى رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر في مارس ١٩٥٩.

صلاح سالم هو صاحب الطفرة في صوت العرب

نعرف أن إذاعة صوت العرب نشأت تابعة للمخابرات العامة عام ١٩٥٣ ثم تحولت في عهد ولاية صلاح سالم لوزارة الإرشاد إلى التبعية البيروقراطية الطبيعية، وبتعيين أحمد سعيد مديرا للبرنامج تحولت الإذاعة إلى كيان مؤثر وارتفعت ساعات إرسالها في العام الأول إلى ثمانية ساعات ثم وصلت في عهد صلاح سالم أيضا إلى ٢٢ ساعة.

هل اعتنق صلاح سالم الأفكار الاشتراكية قبل وفاته

انفرد الأستاذ أحمد حمروش بالإشارة إلى أن صلاح سالم اعتنق الأفكار الاشتراكية علي يديه وهو رئيس لمجلس إدارة دار التحرير وتأكدت هذه الأفكار بعد زيارته للاتحاد السوفيتي ومقابلته لخروشوف في نوفمبر ١٩٥٩ وهي الزيارة التي صحبه الاستاذ حمروش فيها ونشر بعدها حديثه الشهير مع خروشوف والذي يروي الصحفيون قصته علي أنه حمل عنوان: “خروشوف قال لي”.

كتب للمؤلف (قائمة مرتبة أبجدياً)

- آراء حرة في التربية والتعليم
- آفاق الطب الإسلامي: رؤية علمية وتاريخ فلسفي
- أحلام اليقظة: الصراع الاجتماعي في ثورة يناير
- أحمد زكي: حياته وفكره وأدبه *
- أدباء التنوير والتأريخ الإسلامي
- استشراف إشكاليات المستقبل الإسلامي
- إسماعيل صدقي باشا
- إشراقات الربيع العربي: استعراض تاريخي لصعود فكرة الثورة
- أصحاب المشيختين: سيرة من جمعوا بين المشيخة والافتاء
- أصداء ثورات الربيع: قياسات معيارية للموجات الثورية
- إفريقيا الساخنة في الحرب الباردة
- أقوى من السلطة: مذكرات أساتذة الطب
- الأخسرون أعمالاً: الاقتصاد والفساد في مصر
- الأزهر الشريف والإصلاح الاجتماعي والمجتمعي
- الأستاذ الإمام محمد عبده
- الإصلاح الجامعي: الجودة من أجل البقاء
- الأمن القومي لمصر: مذكرات قادة المخابرات والمباحث
- الانطباعات الذكوية في كتابة تاريخنا الثقافي والفني
- الببليوجرافيا القومية للطب المصري
- ج ١: أمراض وجراحة العظام
- ج ٢: الجراحة العامة
- ج ٣: أمراض القلب
- ج ٤: طب الأطفال
- ج ٥: العلوم الطبية الأساسية
- ج ٦: الأذن والأنف والحنجرة
- ج ٧: طب وجراحة العيون
- ج ٨: الغدد الصماء
- ج ٩: أمراض الأورام
- ج ١٠: أمراض النساء والتوليد
- ج ١١: الطب الطبيعي
- ج ١٢: الصحة العامة
- ج ١٣: الصحة المهنية
- البنبان الوزاري في مصر [إصداران]
- التاريخ يفتي أسرار: دراسات وآراء في السيادة والسياسة
- التشكيلات الوزارية في عهد الثورة *
- التسهيلات الانقلابية الهيكلية: تحليلات موضوعية للثورة المضادة
- التنمية الممكنة: أفكار لمصر من أجل الازدهار
- الثورة والإحباط: مذكرات أساتذة الأدب والأدباء
- الثورة والحرية: مذكرات المرأة المصرية
- الجامع الأزهر باعثاً لشرارة النهضة العربية الموسوعية الحديثة
- الحكيم الجراح: سيرة حياة د محمد عبد اللطيف

- الحلول الجزيئية هي الأجدى أحيانا
- الدكتور سليمان باشا عزمي أول أطبائنا الباطنيين
- الدكتور علي باشا إبراهيم: يد من حرير ويد من حديد
- الدكتور علي باشا إبراهيم: رائد الطب المصري الحديث (كتاب للطلّاع)
- الدكتور محمد كامل حسين عالما ومفكرا وأديبا [إصداران]
- الدكتور نجيب محفوظ رائد أمراض النساء والتوليد
- الديموقراطية المحسوبة: انتلافات والتفافات
- الربيع العربي والخريف الأمريكي: دراسات تشريحية للتوازنات المستحدثة
- الزوايا الكاشفة في كتابة تاريخنا المعاصر
- السياسة الغائبة في ثورة حاضرة: متي تكتمل ثورة يناير؟
- الشمعة الأمريكية في نهضة الشام الثقافية الحديثة
- الشيخ الظواهري والإصلاح الأزهري
- الصحة والطب والعلاج في مصر [إصداران]
- الطريق إلى النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧
- العصف المأكول: حكومات أسرعت بثورة ٢٥ يناير
- العمل السري في ثورة ١٩١٩ مذكرات الشبان الوفديين
- العيش في العاصفة: الباقوري والبهوي وعبد الناصر
- الفلسطينيون ينتصرون أخيرا دراسة في التنبؤ السياسي
- القائد الشهيد عبد المنعم رياض *
- القاموس الطبي نوبل، ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أد محمد عبد اللطيف)
- القاهرة تبحث عن مستقبلها
- المسلمون والأمريكان في عصر جديد
- المشير أحمد إسماعيل: من الميلاد إلى النصر (كتاب للطلّاع)
- النجوم المتعاقبة في كتابة تاريخ مصر المعاصر
- النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢-٢٠٠٠)
- النصر الوحيد: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣
- النوافذ المتلونة في كتابة التاريخ المصري المعاصر
- الهباء المنثور السلطة والنخبة عقب ثورة يناير
- الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم [إصداران]
- الوظائف الانبساطية للقلب
- أمراض القلب الخلقية: الثقوب والتحويلات
- أمراض القلب الخلقية الصمامية
- أمراض القلب في المسنين
- أهل الثقة وأهل الخبرة: مذكرات وزراء الثورة
- أوراق القلب: رسائل وجدانية
- أوهام الحب: دراسة في عواطف الأنثى
- باريس الحيوية: الخيال صنع الحضارة
- باريس الرائعة: الزهور والنور والعطور
- باريس الفاتنة: أصداء باريسية في أدبنا المعاصر
- بحران لا يلتقيان: السياسة والقانون بعد الثورة
- بناء الجامعات والأكاديميات: مذكرات رواد العلوم والفنون
- تاريخ مجمع الخالدين: لغة عربية وتقاليدها فرنسية
- تحت الأرض وفوق الأرض: غربة اليسار المصري
- تسعة عشر أستاذا وصديقا ، تراجم ١٩ من أعلام مصر
- تكوين العقل العربي: مذكرات المفكرين والتربويين

- توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية
- ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة: من بين سطور حياتنا الأدبية
- ثلاثية السياسة والصناعة والفن، مذكرات أساتذة الهندسة
- جمال سالم: نشوة السلطة
- حتى لا تتكرر الحروب الصليبية: رؤية استشرافية لإرهاصات متنامية
- حوارات الدين والطب والسياسة
- حياتي في ألمانيا
- دليل الخبرات الطبية المصرية وتاريخ التعليم الطبي في مصر
- دهاليز الناصرية
- رؤساء المجامع اللغوية العربية
- رحلات شاب مسلم
- رحلات في بلاد العرب
- زعيم الأمة: مصطفى النحاس باشا وبناء الدولة الليبرالية
- زكريا محيي الدين: بلاغة الصمت
- سماء العسكرية المصرية: الشهيد عبد المنعم رياض*
- سيد مرعي: شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح
- سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكي
- سيرة حياة علي مصطفى مشرفة*
- شمس الأصيل في أمريكا
- شهيد النزاهة الثورية: عبد اللطيف البغدادي
- صانع النصر: المشير أحمد إسماعيل*
- عاشق العلم: أحمد مستجير
- عثمان محرم مهندس الحقبة الليبرالية المصرية
- عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط في غير الحرب
- عقبات التنمية العربية: دراسة حالة وحادة
- علي ماهر باشا ونهاية عصر الليبرالية
- على مشارف الثورة: مذكرات وزراء نهاية عهد الملكية
- على هوامش الأدب
- فن كتابة التجربة الذاتية: مذكرات الهواة والمحترفين
- في أعقاب النكسة: مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧-١٩٧٢
- في حدائق الجامعة: مذكرات خريجي جامعة القاهرة في عقدها الأول
- في خدمة السلطة: مذكرات الصحفيين
- في رحاب العدالة: مذكرات المحامين في عصور مصر الحديثة
- في ضوء القمر: مذكرات قادة العمل السري والاعتقالات
- في ظلال السياسة نجيب محفوظ
- في كواليس الملكية: مذكرات رجال الحاشية
- قادة الشرطة في السياسة المصرية
- كلمات القرآن التي لا نستعملها
- كيف أصبحوا عظماء: دراسات ورتاءات
- كيف أصبحوا وزراء: دراسة في صناعة القرار السياسي
- كيف رأت ٢٣ يوليو صورتها في المرأة
- كيمياء الثورة المضادة: تحليلات نسجية للبنية الاجتماعية
- مايسترو العبور: المشير أحمد إسماعيل
- مجلة الثقافة (١٩٣٩-١٩٥٢): تعريف وفهرسة وتوثيق
- محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء

- محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام
- محمد طاهر الدباغ: أستاذ الجيل في السعودية
- محمد محمود باشا وبناء دولة الأقلية
- مذكرات الضباط الأحرار*
- مذكرات المرأة المصرية*
- مذكرات وزراء الثورة*
- مستقبل الجامعة المصرية
- مستقبلنا في مصر: دراسات في الإعلام والبيئة والتنمية*
- مشرفة: سيرة حياة *
- مشرفة بين الذرة والذروة *
- مصريون معاصرون
- مصطفى مشرفة (كتاب للطلّاع)
- من أجل السلام: مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية
- من بين سطور حياتنا الأدبية *
- نحو حكم الفرد: مذكرات الضباط الأحرار
- هل انتهى عصر الثقافة الوطنية؟
- وشائج الفكر والسلطة: تأملات في الإنسان والدور
- يرحمهم الله: كلمات في التأبين*
- يساريون في عصر اليمين: مذكرات قادة الفكر اليساري المصري
- يوميات علي مصطفى مشرفة

■ النجمة * إلى اليسار من اسم الكتاب تشير إلى كتبٍ اختلفت إصداراتها واسماؤها.
 ■ بعض الكتب المشار إليها في القائمة طبعت في إصدارين مختلفين تماما وزمنا مع الحفاظ على اسم واحد.
 ■ القائمة لا تشير إلى الطباعات المتعددة من الكتب ما دامت تحمل الاسم نفسه.

المحتويات

٥ هذا الكتاب
	الفصل الأول:
٩ كمال الدين حسين: الذخيرة أقوى من المدفعية
	الفصل الثاني:
٣٠ كمال الدين حسين من الرصاص للقلم الرصاص
	الفصل الثالث:
٤٨ كمال الدين حسين الذي استحب العيش في معسكر المعارضة
	الفصل الرابع:
٦٣ حسين الشافعي: فارس استبقى الصهوة واجتنب الصولة
	الفصل الخامس:
٩٤ هكذا تذكر حسين الشافعي الشهوة بعد ضياع الصهوة
	الفصل السادس:
١١٤ صلاح سالم النمط المشتعل من القيادة
	الفصل السابع:
١٣٦ صلاح سالم الذي ذبحه كبشا للفداء مع التضحية بالسودان

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الدكتور محمد الجوادى

يضم هذا الكتاب سير حياة ثلاثة
من أعضاء مجلس قيادة ثورة 1952
فصلاح سالم هو الدافع ، وكمال
الدين حسين هو الدافع ، و حسين
الشافعي هو الدافى ، وثلاثتهم من
القادة المهمين لكن تأثيرهم
السياسى لا يبلغ مبلغ زملائهم
الستة الذين خصصنا لهم كتبا
كاملة نشر بعضها منذ سنوات ،
ولا يزال الباقي ينتظر أن يأذن الله
له بالنشر . وقد تباينت التكوينات
النفسية لهؤلاء الثلاثة، ومن ثم فقد
تباينت طبيعة الأدوار التي قاموا
بها خلال فترة وجودهم في رأس
السلطة.



9 794257 800003